



مكتبة معهد الدراسات الإسلامية والثقافية بجامعة طوكيو

مخطوطة

الفوائد الضيائية شرح الكافية

المؤلف

عبدالرحمن بن أحمد بن محمد (الجامي)

كتاب في علم التنجيم
كتاب في علم التنجيم
كتاب في علم التنجيم

9.6.75

كتاب في علم التنجيم
كتاب في علم التنجيم
كتاب في علم التنجيم



صلاة الجمعة
صلاة الجمعة





واذا كان اللفظ في الكلام...
 وقيل مع تسمية اللفظ...
 يعنى الكلام واللام...
 كما ان تعاقب اللفظ...
 واحد والى الواحد...
 الكلمة المذكورة...
 اختلفت التمرة...
 الالف حقيقة...
 واللفظ الخفيف...
 ليس من سؤلة...
 غير وانه...
 كلام اللفظ...
 يتلفظ به الانسان...
 اذ هي مما يتلفظ...
 والمجن واللام...
 والعقود والنصب...

مخطوط
 مكتوب
 بخط
 يد
 صاحب
 المخطوط
 في
 سنة
 1200
 هـ

المخطوط
 مكتوب
 بخط
 يد
 صاحب
 المخطوط
 في
 سنة
 1200
 هـ

الافيد



من تركيب الحرف والاسم من تركيب الفعل والاسم الذي هو
 المنقول في قوله **الاسم ماول** اي على ما دل على ما في
قضايا وتفسر ماول بمعنى الملاك فتكسر الفيم بناء على لفظ
 الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المعنى الضمير ماول
 على معنى ينفذ يرجع الى معنى ماول على معنى باعتبارها في نصب
 وبما ظهر انه في قوله ماول مارج عنها ذلك فيسأل الحرف
 ماول على معنى في غيره اي حاضر في غيره اي باعتبار استقلالها
 في غيره انتهى كلامه في خصوصية ما ذكره بعض المحققين حيث قال
 كما ان في الحجاج موجودا ماولا مارج عنها ذلك في اللفظ معقول
 مدرج فيها ماحوط في ذاته بصلاح ان يحكم عليه اوب
 ومعقول هو مدرج فيها ملاحظه بحرفه فلا يصلح
 منها ماولا ابتداء مثلا اذا لاحظ الفصل قصدا او بالذات
 معني كان مستقلا بالمعنى ماولا مارج عنها ملاحظه
 اجالا وبعدها من غير حاجة الى ذكره وهو بهد الالفاظ
 لفظ الابداء فقط ملاحظه في الدلال عليه الرحم كونه
 اخرى اليه لتدل على منفاه وهذا هو المراد بقوله ان الكلام
 والفعل من حيث هو حاله بين السبب والبصره مثلا

من تركيب الحرف والاسم من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنقول في قوله الاسم ماول اي على ما دل على ما في قضايا وتفسر ماول بمعنى الملاك فتكسر الفيم بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المعنى الضمير ماول على معنى ينفذ يرجع الى معنى ماول على معنى باعتبارها في نصب وبما ظهر انه في قوله ماول مارج عنها ذلك فيسأل الحرف ماول على معنى في غيره اي حاضر في غيره اي باعتبار استقلالها في غيره انتهى كلامه في خصوصية ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الحجاج موجودا ماولا مارج عنها ذلك في اللفظ معقول مدرج فيها ماحوط في ذاته بصلاح ان يحكم عليه اوب ومعقول هو مدرج فيها ملاحظه بحرفه فلا يصلح منها ماولا ابتداء مثلا اذا لاحظ الفصل قصدا او بالذات معني كان مستقلا بالمعنى ماولا مارج عنها ملاحظه اجالا وبعدها من غير حاجة الى ذكره وهو بهد الالفاظ لفظ الابداء فقط ملاحظه في الدلال عليه الرحم كونه اخرى اليه لتدل على منفاه وهذا هو المراد بقوله ان الكلام والفعل من حيث هو حاله بين السبب والبصره مثلا

من تركيب الحرف والاسم من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنقول في قوله الاسم ماول اي على ما دل على ما في قضايا وتفسر ماول بمعنى الملاك فتكسر الفيم بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المعنى الضمير ماول على معنى ينفذ يرجع الى معنى ماول على معنى باعتبارها في نصب وبما ظهر انه في قوله ماول مارج عنها ذلك فيسأل الحرف ماول على معنى في غيره اي حاضر في غيره اي باعتبار استقلالها في غيره انتهى كلامه في خصوصية ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الحجاج موجودا ماولا مارج عنها ذلك في اللفظ معقول مدرج فيها ماحوط في ذاته بصلاح ان يحكم عليه اوب ومعقول هو مدرج فيها ملاحظه بحرفه فلا يصلح منها ماولا ابتداء مثلا اذا لاحظ الفصل قصدا او بالذات معني كان مستقلا بالمعنى ماولا مارج عنها ملاحظه اجالا وبعدها من غير حاجة الى ذكره وهو بهد الالفاظ لفظ الابداء فقط ملاحظه في الدلال عليه الرحم كونه اخرى اليه لتدل على منفاه وهذا هو المراد بقوله ان الكلام والفعل من حيث هو حاله بين السبب والبصره مثلا



يختص بالاسم لانه لا يختص بمعنى الفعل الى الاسم فيبقى ان يدخل
 الاسم بلفظ معنى الفعل اليه وانما الاضافة للفظية في ذوات
 المفعول فيبقى ان ياتي الالف الاصل بان يختص بالانفصال
 يختص بالاصول اعني الفعل او يتردد عليه ان هو الاسم والفعل
 منها وحول التثنية بالاسماء الاثنيون التثنية والاسم
 الكتابية في اسماء الاله وبيان اقسامها ووجه بطلان
 اختصاص ما عدا التثنية التثنية ووجه عدم اختصاص ثوبان
 التثنية ومنها الاسماء اليه هو بالرفع عطفا على الدخول
 لا على مدخوله لان التثنية من الدخول المذكور في الاول
 او على ما في الآخرة وكلها مما مستحبها في الاسماء وكذا في
 الاضافة والمراد به كون الشيء مستدرا في انما اختصت بالاسم
 بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مستدرا فقط
 خبر مستدرا به بغير خلاف وفضوة ومنها الاضافة اي كون الشيء
 مضافا بتقدير حرف الالف لا بغيره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم
 اختصاص لوانه مما من التثنية والتخصيص والتختص
 وانما في الاضافة كون الشيء مضافا لان الفعل
 الجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله ان يوم يقع العباد من

هذا هو المختص بالاسم لانه لا يختص بمعنى الفعل الى الاسم فيبقى ان يدخل
 الاسم بلفظ معنى الفعل اليه وانما الاضافة للفظية في ذوات
 المفعول فيبقى ان ياتي الالف الاصل بان يختص بالانفصال
 يختص بالاصول اعني الفعل او يتردد عليه ان هو الاسم والفعل
 منها وحول التثنية بالاسماء الاثنيون التثنية والاسم
 الكتابية في اسماء الاله وبيان اقسامها ووجه بطلان
 اختصاص ما عدا التثنية التثنية ووجه عدم اختصاص ثوبان
 التثنية ومنها الاسماء اليه هو بالرفع عطفا على الدخول
 لا على مدخوله لان التثنية من الدخول المذكور في الاول
 او على ما في الآخرة وكلها مما مستحبها في الاسماء وكذا في
 الاضافة والمراد به كون الشيء مستدرا في انما اختصت بالاسم
 بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مستدرا فقط
 خبر مستدرا به بغير خلاف وفضوة ومنها الاضافة اي كون الشيء
 مضافا بتقدير حرف الالف لا بغيره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم
 اختصاص لوانه مما من التثنية والتخصيص والتختص
 وانما في الاضافة كون الشيء مضافا لان الفعل
 الجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله ان يوم يقع العباد من

هذا هو المختص بالاسم لانه لا يختص بمعنى الفعل الى الاسم فيبقى ان يدخل
 الاسم بلفظ معنى الفعل اليه وانما الاضافة للفظية في ذوات
 المفعول فيبقى ان ياتي الالف الاصل بان يختص بالانفصال
 يختص بالاصول اعني الفعل او يتردد عليه ان هو الاسم والفعل
 منها وحول التثنية بالاسماء الاثنيون التثنية والاسم
 الكتابية في اسماء الاله وبيان اقسامها ووجه بطلان
 اختصاص ما عدا التثنية التثنية ووجه عدم اختصاص ثوبان
 التثنية ومنها الاسماء اليه هو بالرفع عطفا على الدخول
 لا على مدخوله لان التثنية من الدخول المذكور في الاول
 او على ما في الآخرة وكلها مما مستحبها في الاسماء وكذا في
 الاضافة والمراد به كون الشيء مستدرا في انما اختصت بالاسم
 بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مستدرا فقط
 خبر مستدرا به بغير خلاف وفضوة ومنها الاضافة اي كون الشيء
 مضافا بتقدير حرف الالف لا بغيره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم
 اختصاص لوانه مما من التثنية والتخصيص والتختص
 وانما في الاضافة كون الشيء مضافا لان الفعل
 الجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله ان يوم يقع العباد من

هذا هو المختص



صدقتم وقد يقال هذا بناء على المحمد رضى الله عنه يوم فتح العمامة
 فالأضافة بتعد بر حرف الهمزة المطلقا بخص لا كسرها وانما قد
 بتولنا بتعد بر حرف الهمزة لا يمتنع بغيرنا مررتا بتعد بر حرف الهمزة
 مررتا ~~التي~~ ~~ب~~ ~~هذه~~ ~~الاصطلاف~~ ~~وتعد~~ ~~ب~~ ~~هذه~~
 وجب من يوفى او فلا يابا بالاصطلاف ~~ب~~ ~~هذه~~ ~~الاصطلاف~~ ~~وتعد~~ ~~ب~~ ~~هذه~~
 غيرهم تقدم الشئ على غيره فيكون الهمزة بغيرها بغيرها
 ويجوز ما في قوله من جلا بعلامة كالمعنى ~~ب~~ ~~هذه~~ ~~الاصطلاف~~ ~~وتعد~~ ~~ب~~ ~~هذه~~
 ابي من جلا بعلامة كالمعنى ~~ب~~ ~~هذه~~ ~~الاصطلاف~~ ~~وتعد~~ ~~ب~~ ~~هذه~~
 هو يدان بالخلق ~~ب~~ ~~هذه~~ ~~الاصطلاف~~ ~~وتعد~~ ~~ب~~ ~~هذه~~
 بتعد بر حرف الهمزة ~~ب~~ ~~هذه~~ ~~الاصطلاف~~ ~~وتعد~~ ~~ب~~ ~~هذه~~
 او بتعد بر حرف الهمزة ~~ب~~ ~~هذه~~ ~~الاصطلاف~~ ~~وتعد~~ ~~ب~~ ~~هذه~~
 او بتعد بر حرف الهمزة ~~ب~~ ~~هذه~~ ~~الاصطلاف~~ ~~وتعد~~ ~~ب~~ ~~هذه~~
 عليه ~~ب~~ ~~هذه~~ ~~الاصطلاف~~ ~~وتعد~~ ~~ب~~ ~~هذه~~
 اصلا ~~ب~~ ~~هذه~~ ~~الاصطلاف~~ ~~وتعد~~ ~~ب~~ ~~هذه~~
 و اى ~~ب~~ ~~هذه~~ ~~الاصطلاف~~ ~~وتعد~~ ~~ب~~ ~~هذه~~
 العبر ~~ب~~ ~~هذه~~ ~~الاصطلاف~~ ~~وتعد~~ ~~ب~~ ~~هذه~~
 بعلامة ~~ب~~ ~~هذه~~ ~~الاصطلاف~~ ~~وتعد~~ ~~ب~~ ~~هذه~~

من الاسم فيقول ان جعل
 صانعة النقطه في
 ان يخصص بالاصطلاف
 بلية من الاسم والفتو
 من الترميم وسبح
 ان اقباهما وجه بغير
 في عدم اخصاص
 لرفع عطفا على الدخول
 لدخول الذكر في الاول
 في الاستناد وكذا في
 في اخصاص
 ان ابدأ سندا فقط
 منها الاضافة اى كونه
 فقط وجه اخصاصها
 والتخصيص والتخفيف
 مع اى لان التعليل
 في يوم يقع العاديين
 صدقتم



فان مرت مصانق الى زيد بواسطه حرف ال التعريف وهو
اي الاسم فسمان موجب ومبني لا يلازم امان يكون مركبا
مع غيره او لا والاول ما يشبه مبنى الاصل ولا وهذا على المركب
الذي لم يشبه مبنى الاصل هو الملوب وما عداه اعني غير المركب
والمركب الذي يشبه مبنى الاصل مبنى بالملوب الذي هو سيم
من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا جفتي
هو علمه زيد خذ زيد وجامم وهو لاء في قوله زيد جامم وقام
هو لاء في قوله جامم ليس بركب حصل من الاسماء العددية
كالمركب بانه زيد علمه والمركب جامم هو مركب مع غيره لكن لا بتركب
تركب جفتي هو جامم لفظا في علمه زيد فان جميع ذلك ممن
فليس يشبه مبنى الملوب الذي لم يشبه علمه بانه سيم
سوفرة منع الاء اب مبنى الاصل اي بمعنى الذي هو الاصل
في البناء فالخاتمة بيانته وهو ما في الاسم غير الاسم وحرف ال
بهذا اللفظ خرج مثل اولاء في قوله لاء لكونه شيئا
بمبنى الاسم كجاء في قوله لاء في قوله لاء لكونه شيئا
حصل الاسماء العددية في العارضة على المشابهة المذكورة موجبة
وليس التركيب في الملوب الذي هو اسم منفرد من قوله لاء

هذا اللفظ يخرج مثل اولاء في قوله لاء لكونه شيئا
بمبنى الاسم كجاء في قوله لاء في قوله لاء لكونه شيئا
حصل الاسماء العددية في العارضة على المشابهة المذكورة موجبة
وليس التركيب في الملوب الذي هو اسم منفرد من قوله لاء

فان ذلك لا يحصل الا بجزء ال
من الملوب اعطى حافا غير العلم
الذي هو بعد التركيب وهو العلم
والمراد المصنف في هذا هو العلم
الذي هو بعد التركيب وهو العلم
بما لم يخبر احد ذلك اعطى
العلم هو المشهور عند
في اختلاف اللفظ في قوله
وهو لاء في قوله لاء لكونه شيئا
وهو لاء في قوله لاء لكونه شيئا
وهو لاء في قوله لاء لكونه شيئا



لا يظن ان كانا بغيره وموحيق ولم يكن مضافة اصلا ما عدا
 بالوجه في جلاء زرع ثوابت احاد مرت باح قسطنطين يكون
 مضافة ولكن الى بزباد المتكلم لاننا اذا كان في مضافة الى ياء
 المتكلم في الراكب بغير سببها المضافة اليها لا يكون مضاف من هذا
 الموضع المثال مثلا بنوهم اشتراط مضافا يكون مضافة الى المتكلم
 الكاف وانما جعل اعاب من الاسماء بالوجه لا يتم ما جعلوا
 اعاب بئس وبيع المذكورين الى بلوغه اردوا ان يجعلوا اعاب بعض
 الاعاد بعينه كذلك يكون بينها وبين الاعاد وحشة ومنازة
 مانع وانما اختاروا من الاسماء والسنن بسببها التسمية
 المعنى في كون معانيها بمنية عن تعدد لوجود حرف صا في كل
 للاعاب في اواخرها حين الاعاب سماعا بخلاف سماع
 الاسماء الاعرابي زكيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب
 اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المنفصلة وما يلحق
 به وهو كذا وكذا كليا ولم يذكره لكونه فرع كليا مضافا الى
 حال كون كذا وكذا مضافا الى ضمور وانما قيل في كسب
 لان كذا باعتبار لفظه موقوف بما عتبار معناه من نلفظ
 الاعراب بالحركات ومعناه يقتضيه الاعراب بالحرور

بالبوا وفعاء الالف نصيا
 والها صورا مع

مضافا الى الاعراب لان الاعراب في كل حرف فاعاد في الاعراب

وهو ان لفظه بعد التوقف بين الالف والواو
 في ان لفظه هو الالف في كل حرف فاعاد في الاعراب
 في الاعراب المنفصلة وانما كان على الالف والواو
 في الاعراب المنفصلة وانما كان على الالف والواو

مفرد

فروع في كلا الاعرابين فان
 تولى حالت لفظه الذي هو
 لكن بان حروفه كانت قد
 الساكنين في جلاء نظر اللفظ
 في اللفظ الذي هو اللفظ
 باطراف التي هي العزيم في جلاء
 فيكون الاية بلفظ واحد ولو
 وشان فان هذه الاعراب
 وسما معنى الشبه في الحرف
 مضافا لفظا وحرما كما سيجي
 التعلق وهو لفظ بالواو
 في حروفه في كسب من واو
 بفتح الواو والنون وما يلحق
 وانما هي التي تظهر بالفتح
 عشرون لفظ عشرة ولا تلتزم
 على ثمانية لانها ثمانية
 لانها ثمانية مع الالف والواو



Handwritten marginal notes at the top of the page, including the name of the library.

الانحاطة على مدان معينة ولا تخبر في الجموع بالكون رفاعا والبناء
نجا وادنا جعل عواب المشي مع سعيته وارجع مع الحياة بالرفق
لا تخاف فرغ اللوحه وارجع احدهما حرف بفتح الاء عاب وهو علة
النسبة والجمع فماسب ان يكون كانهما حرفا لاء عاب كما انهما حرفا

تكون اعربهما نو

له لان الاء عاب بالرفق فرغ الاء عاب بالكرهه ولما جعل حرفهما بالرفق
وكان حرف الاء عاب ثلثة وارجعها ستة ثلثة للمنه وتلثة للجموع

Handwritten marginal notes on the left side of the page.

فما اذا لم يجمع الاء عاب بالرفق والجمع
لما جعل حرفها بالرفق والجمع بالرفق
لما جعل حرفها بالرفق والجمع بالرفق
لما جعل حرفها بالرفق والجمع بالرفق

فما جعل حرفها بالرفق والجمع بالرفق
فخص المشي بها معنى الجموع بالاء عاب و لوقص نحو عاب معنى المشي
عاب فهو جمع فكلها بان جعل الاء علة العرج في المشي لانه
الغير المرفوع للنسبة في الفعل كغيره بان وضره بالواو علة العرج

فما جعل الاء علة العرج المرفوع بالرفق في الفعل كغيره بان وضره بالواو علة العرج

وجعلوا عابا عابا بالاء حال الجرح على الاصل وضره بان فمما بان فمما
ما قبل الاء في النسبة ثلثة الفتح وكثرة النسبة وكثرة في جمع الفعل

الكثرة وقله الجموع وجملة النصب على الجرح على الرفع المناسبة

النصب والجرح فوع كونهما ففضلته في الكلام وما غيرهما

نصب الاء عاب الى كرهه والحرف وبيان مواضعها الخ لانه مشي
في بيان مواضع الاعراب المصطفى والتقدير يرى الذين السب

الاء

Handwritten marginal notes on the right side of the page, including a signature and date.

Handwritten marginal notes on the left edge of the page.



13

Handwritten marginal notes in Arabic script, including the name 'عبد القادر' (Abd al-Qadir).

والمقبول بهما فيما سبق وما كان تقديري من اللفظ
أي تقدير الاعراب **فيها** أي الاسم الموب الذي **تقدر** الاعراب
بها...
هو محل الاعراب...
الذي في آخره...
فان الف المقصود...
الموب بالحركة...
ما قبله...
يدخل عليه حركة...
ذهب اليه بعض من...
اللفظي غير مرضي...
تقدر بها في...
احوال غير مختص...
تقدر اي...
ظهور الاعراب...

Handwritten marginal notes in Arabic script, discussing linguistic details.

لم يقل وكما مثاله وفي الاسم
اللفظي...
المؤنثة...
اولى...
فبغير...
اب

Handwritten text on the right page, partially visible, continuing the linguistic discussion.

Handwritten marginal note at the bottom right of the page.



قابل للحرارة الا ابيته ولكن يكون ظهوره في اللفظ نقبدا على الساكن
 كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسرة كما في سواك حيث قد وفه
 باللفظ الساكنين **كفاح** او غيره قد وفه كما في **فاح** جريان في
 حالتي الرفع والجر لا في حال النصب **سنتال** الصريح والكسرة على
 الياء دون الضمة **سلس** عطفا على قولك كما في معنى تقدير لا يربط
 لا استحال قد يكون في الارباب بالحرية وقد يكون في الارباب بالجر وفي
 نحو سلسي بخلاف تقدير الارباب لا تتخذ ثمانية تحقن بالارباب بالحرية **رطفا**
 بمعنى تقدير الارباب في نحو سلسي كما هو في حال الرفع فعفا دون انصب
 نحو حان في سلسي ان اصله سلسي كما سطره باليونان بالاضافة فالتبع الواو
 والياء والسابق منها بما يكون فانقلب الواو ياء وادخلت الياء
 في الارباب وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في
 اللفظ فصار الارباب في حالتي الرفع تقديره بالجر اذ حالته النصب
 والجر فان الارباب لا يخرج الياء عن حقيقة ما كان الياء المدخلة
 ايضا بانه وقد يكون الارباب بالحرية وفي تقديره باقي الاحوال الستة في
 مثل حان في جوم **القوم** و **الارباب** بالقوم ومررت باليه القوم فانه لما
 استقر حرف الارباب عن اللفظ لا اتحاد الياء كسنة لم يبق
 الارباب اذ في الارباب **القوم** و **الارباب** بالقوم **القوم** بالقوم
 الارباب في الارباب **القوم** و **الارباب** بالقوم **القوم** بالقوم

عنه

بما ذكره من تفصيل الحرب المنصف
 اقل من المنصف وهو منتهى
 التقدير في اللفظ عرف غير اللسان
 ما ان اسم نوب علكان نون
 بظرفه انما يسجد واكثر من
 ان من ملك العدل التسع فتقوا
 ان مقام اثنين العطين باء
 التسع في حان في حان في حان
 يقال لا يصح الحكم على العدل التسع
 بالجر عدل ووصف وناحية
 والعدل في عطف ما بين الارباب
 على الوزن والنون زاوية في
 القول ترتيب فتول زاوية
 وينح النون الفوق حال كون
 الارباب قبله او ابتداء ضم
 منها التسوية بانه الارباب



فيما ذكره يعني فيما عدا هذا ذكرنا تقديرا للاعراب او المسمى
 واما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف او غير المنصرف وكان في المنصرف
 اقل من المنصرف وبمعرفة يوزن المنصرف على قياس المعرب
 التقديري والمفظة عرفت غير المنصرف والتفصيلى بقوله فقال غير المنصرف
 ما ان ام عرب فبما علمنا ان نونان باجتماعهما واجتماع
 يطرأ فيه اشتراك في كل من عليل سجع او علمة واحدة منها
 ان من تلك العليل السجع تقوى منه العلية الواحدة مع اجتماعها
 اي مقام ما بين العليتين بان نونهما جدا ثم يترام به ان العليل
 السجع مجموع ما في خبرين البتة من الالف والواو السجع لكل واحد حتى
 يقال لا يصح الحكم على العليل السجع بكل واحد من هذين الالف والواو
 المجموع عدل ووصف ونسب وموزون وجمعة ثم جمع ثم تركيب
 والعدول في عطف ما بين العليتين من الواو والالف لم يطرأ على فظة
 على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن الف والواو
 القول بقرينة فتولد زائدة منه وهو على ان قال اذا المفعول
 ويخرج النون الموزون حال كونها زائدة وتعمل الف فاعل الظرف
 اي من قبلها او مبتدأ وضمير الظرف المقدم والالف ان لا يفهم
 من هذا التوضيح زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولها تسمية اخرى

فكون ظهوره في اللفظ تقديرا
 مكررا كما في غير ما سواه كما في
 في قوله كما انما في فاعله
 سجع السجع والظرف
 سجع في قوله كما في قوله
 بالتركيب وقد يكون في الالف والواو
 تقديرا في نفس الواو بالتركيب
 هو في قوله السجع معناه دون
 في قوله السجع بان حاشية فاعله
 فاعله السجع والواو وادقت
 في قوله السجع في قوله
 في قوله السجع بان حاشية فاعله
 في قوله السجع بان حاشية فاعله
 في قوله السجع بان حاشية فاعله



لادف والنون واحده مثل الوزن الغند وحمه اس حكم غير
 المسف ذ الافر المنه ش عليه من حيث احتمال على علقين
 ادعته واصفة منها تقدم صافها ان الاكس فيه ولا سنون
 وذلك لان بكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علمان حصل
 غير فرعية ان في شبه الغند حيث ان لفر علقين شبه
 الا اسم احدهما افتقاره الا العاخر وانما اشتقاقه
 المعتمد فرعية من العراب المختص بالاسم بالوزن التسوية
 هو علة التمكن وانما قيل ان لكل علة فرعية لان ^{الاسم} _{المدلح}
 فرع معدوم او الوصف فرع الموصوف والتفويت
 فرع التذكير لانك تتعلم انك ثم تفعل قايمة التوفيق فرع
 التذكير لانك تقول رجب ثم تقول المجدد والوجه في كلام العرب
 فرع العربية اذا اصبحت في كل كلام ان يحاط ان آخر الجمع
 فرع الواحد والتكسب فرع الاخر او الالف والنون الزايدان
 فرع ما زيد تا عليه وزن الفرع وزن الاسم لان كل اصغر
 كل نوع ان لا يفر فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه
 هذا الوزن كان فرعاً لوزن الاصل ويجوز ان لا يفرج سواء
 كان اخر دوا او غير فرع من فرعه ان هم جعله في حكم المنفر فاذا قال

الاف فاعلة لوزن الاف والنون
 الاف قبل النون اشتراكها
 ليسها في هذا الوصف
 كانت جائحة زيدا والبا في قبل
 صف الهمزة وتقدم افيها
 ريب عن ان ذكر العلة
 هذا النظم
 قوله تغريب لا يخرج او العلة
 من او القور بانها شح
 بان خلافا قال بعضهم
 شتان وقال بعضهم
 ريب لها اما هو الصواب
 كل احد كونه على ترتيبها
 آخر مثل الوصف
 في وقى اير او ريب
 اللفظية ومعنىها
 ريب مثل لتركيب
 سالف



الكرم والتنوير فيه لا جعله نفعاً حقيقة فان غيبه النعم وعنده المص
 حافيه علتان في شرح او ادخل منها نفوس معاً هما باو داخل
 الكرم والتنوير لا يلزم خلو الاسم عنهما وكما قيل المراد بالعرف
 معناه اللغوي لا الاصطلاح والفقير في رسمه راجع الى حكمه
 للفرقة اي لفردية الشر او رعاية قافية كما اذا وقع
 غيبه المنفرد في الشعر فكثيرا ما يقع من منح صفة انكسار
 يخرج من الوزن او يخرج من غير جزم السلاطة اما الاوزان فكثرت
 طبت على مصائب لو انها طبت على الايام صرح لباي
 اما الثانية فكلمة اعدو كرتيمان لان ذكره هو المسمى بالمرتبة
 بنفوسه في اللفظ نون نمان في غير تنوين يستقيم الوزن ولكن
 يقع زحاف في جزم السلاطة كما حكم بسلامة للطبع فان
 قلت لا حتر از عجز الزحاف ليس بضم ووزن فكيف
 يشمله وجه للفرقة لا قلنا الا حتر از عجز بعض الزحافات
 اذا عكس الا حتر از عجز صوري عند الشعر او اما الفرقة
 الواقعة لرعاية القافية على في قصصهم سلام على غير الاسم
 وسيد صيب آية العالمين في تفسيره نذير باسمي حكيم عطوف
 وادنى من يسبح باسمه فلا لوقال باهجه يقع الدال لا يفر بالوزن ولكنه

محل

محل بالجملة فان حرف الهمزة
 الكسوة اولها التسمية
 التسمية وبين التسمية
 الاسم عند اسم فان لم
 واعلم لا ثبت حرف سلاطة
 لغا لان سلاطة سلاطة
 والمنفرد الذي من غير
 العلة الهامة التي تنفرد
 على ان تكرران تامر
 احدهما كجرح البالي الى
 بجملة حقيقة كالكلام
 فتدليها في عرواح ووزن
 وانما التسمية التي
 التسمية المنفردة
 لانها لا تفرق للكلام
 غير صلاحة الاسم او غير
 فصار التسمية كغيرها



محل بالتأخيه فان حرف الراء في سائر الاءات التورية الدال
 الكسرة او اللين سب ان يجوز حرف غير المنفرد ليحصل
 التاسب بينه وبين المنفرد لان رعاية التاسب بين الاءات
 الاءة عند هم وان لم يحصل الاء المنفرد لا مثل سلا سلا
 واعلا لا حيث حرف سلا سلا لتاسب المنفرد الذي يليه
 اعلا لا سلا سلا واعلا لا مثال يجوز غير المنفرد الذي حرف
 المنفرد الذي حرف غير المنفرد لتاسبه ما يقوم مقامها ال
 العلة الواضحة التي تقوم مقام العلة من العلة النسخ
 علة من تكرار تامت كل واحد منهما مقام علة من تكرار
 احد هما اجمع البالغ الى سبقة متناهية فانه قد ذكر فيه
 جمعية حقيقة كالكاتب اسود وان عليم او حكما كالجوع الوا
 فته لها في عدد الحروف والحركات والسمات كجهد مصباح
 وتا نيهما التا نيت لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه هو الاء
 التي نيت المتخصص رة والمحدودة ان كل واحدة منهما كجهد مصباح
 لانها لازمة للكلية ووضفا لا تقارنان منها اصلا فلا يقال
 في صلب الاء والاء في جعل لهما ملكية بمنزلة تانيت آخر
 فها ران تانيت حكمه راختلف الاء فانها ليست لازمة للكلية

حقيقة فان غير المنفرد...
 منها تقوم مقامها...
 عنهما وقيل المراد...
 والفريق...
 اور عا...
 يقع من منح...
 عن الاء...
 على الاء...
 ان ذكره...
 غير...
 حكم...
 بغير...
 اضم...
 عن...
 مص...
 غير...
 با...
 محل



الصغر الوضع فانها وضعت عارضة بين الوجود والعدم
 فلم يخرج من الوجود كالمادة بل لم يتحقق في الوجود
 فالعدل مصدر من صفة الخلق اي كون الاسم محدودا حذو
 الخروج الاسم اي كونه خرجا عن صفة الوجود
 التي تقتضي الاسم القاعدة ان يكون في الاسم عليه
 والاختصاص عليه ان صفة المصدر ليست صفة المشتقات
 فبإضافة الصفة لا ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها
 وان المتبادر من خروجها عن صفة الاصلية ان يكون المادة
 باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا يتوقف بقاء
 في بعض احوال كالكسوف والنجمة التي لا يتغير بمرور
 المادة ليست باقية فيهما وان خروجها عن صفة الاصلية يستلزم
 دخول في صفة اخرى اي عابرة لا تدوم ولا يثبت ان بعينها
 بها في كونها غير اخذت اصلها عند ما كانت الاولى
 داخلية في كونها غير الغيبيات القياسية واما الغيبيات النورية
 فلا نسب منها في صفة الاصلية فان الظاهر ان مشر
 اقوس انيب من مجموع الشاكلة ليست في صفة ماهو القابل
 فيها على اقواس وانما بالانهاج القوس وانما ابتداء على

اقوس

اقوس وانيب على
 اوله على الاقوس وانيبا
 ان رجاءه قد جرد به
 كان المقصود في صفة
 انفسها هي ما ليس
 في صفة انفسها
 لا حاجة في تسمية
 دانم ان تعلم ان
 وجهه في صفة
 والعلمية وانما هو
 العدل انفسها
 بين الاشياء
 لا ينفصل العدل
 للمواد في صفة
 التسمية برون اعتبار
 يوجد ليس في صفة
 تقع بالمرور في صفة



اقوس وانسب على خلاف القياس من غير انما يعتبر جبراً
اولا على الاقوس وانساب اخراج اقوس فانسب منها كما
ان رحيان قد جاز بمصداق تعريف الشيخ بما هو انه علم من اذا
كان المقصود في تعيينه في بعض حاواه قد فيكون ان يقال
انقصوا منها غير العدر على سائر الطر لا في كل حاواه
فبئس تعريف يعرفه هذا التعيين لا بأس بكونه اعم منه في
لا حاجة في تعيين هذا التعريف الى ان كتاب تلك التلخيص
واعلم ان علم قطعا انهم ما وجدوا ذلك في ذلك
وجب عدم غير من في ذلك ما فيها سببا كما هو اذ في الصفة
والعلمية وانما جود الاعتبار سبب آخر ولم يصل الى اعتبار
الا العدل الا في هذه وفيها لانهم شبهوا العدل فيما عدا اعم
منه الاشارة فجعلوا غير من للعدل سبب آخر ولكن
لا بد من اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم
المعدول في ثبوتها اعتبار آخر هو عن ذلك الاصل ان يتحقق
الغرضية بدون اعتبار ذلك الاخر اذ في بعض تلك الاشارة
يوجد وليس غير من في وجود الاصل عند وجوده
تحقق بلا شك في بعضها لا ولي غير منح الصفة في غير من

ارادة بين الازالة الموضحة
العلم بتقوية اللزوم والوضع
لوان الاسم هو ملازم
في بعض حاواه
في ذلك الاسم عليها
يست من بعض المشتقات
مخرجات المشتقات كلها
الاصلية ان يكون المادة
في حفظها لا يتحقق بما
الاعجاز في تدويره فان
وهو في صيغة الاصلية يستلزم
والى ذلك لا يتحقق ان يعبر عنها
وقاعدة كما كانت الاولى
في ثبوتها واما الغير في الازالة
الاصلية فان الطر ان في
فردة ليست في غير من
جميع العلوم وانما ابتداء العلم
اقوس



قبيل من الاصل ليحقق العدل باخر اجزا ذكر الاصل في تقسيم
 العدل الى الحقيقي والتقدير انما هو باعتبار كون فلك
 الاصل حقيقة او تقدير او اما اعتبار اخرج المصروف في ذلك
 الاصل يتحقق العدل فلا وليد عليه الا في المصروف في هذا
 فله تعقبا معناه في وجا كما يتبع من اصل حقيقة بل عليه
 وليد غير منع المصروف كثلث وثلث والى ليرتفع اصلها
 ان في معناه تكرارا دون لفظها والاصل ان اذا كان
 المعنى تكرر ايضاً اللفظ ايضا تكرر كما في جود في القوم ثلثة
 ثلثة فعلم ان اصلها لفظ تكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الامر
 في اشاء وتوحد وثناء وتثني الارباع وتربيع بلا خلاف
 وفيما وراها لا تحتار وتثني اضراق والاصوات اجيئتها
 والسبب في منع المصروف ثلث وثلث واثواتها العدل والوصف
 لانه الوصفية المربعة التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصيلية
 في ثلث وثلث لا اعتبار بها فيما لو اخرج اخر مؤنث آخر
 و آخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اثنان ثم انتم نفر
 لا معنى غير قياس اسم التفضيل ان يثقل بالام او الالهة
 او كلمة من حيث لم يستعمل بواحدة منها علم انه مصروف اخرج احد

فقال

فقال بعضهم انه
 بعضهم المصروف
 بنسب الى تقدير الاصل
 او اضافة اخرى مثلها
 وليس آخر شيء
 هذه الاخرين وتبع
 وتبع وتبع وتبع
 صفة ان تبع عليه
 يرجع على العالي او فعلا
 فاصلا بالجمع او
 من واحدة منها تحذف
 التخييف والاداء الصفة
 لكثير اسماء الجمع
 الصفة الاصلية وعلم
 وانوس قان لم يثبت
 والاقواس كبعضها
 فلا تثنى وتثني





فقال بعضهم انه معدول عما فيه الام من الاخر وما كان
بعضهم انه معدول عما فكره من ان من اخر من وقتل انكلم ^{ظلمة هو}
بينهما الى التسمية الاصنافه لانها توجب التسوية او البناء
او اضافة اخرى مثلها كوجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه
ووجه اخرى ووجه اخرى ووجه اخرى ان يكون معدولا
عد الاخرين ووجه اخرى ووجه اخرى ووجه اخرى
ووجه اخرى ووجه اخرى ووجه اخرى ووجه اخرى
صفة ان يجمع على فعل كجم او على مفعول وان كانت اسمان
يجمع على مفعول او مفعول او مفعول او مفعول او مفعول او
فصلها اما جمع او جماعي او جمادات واذ اعتبره اخر اجزاها
من واحدة منها كجمع العدل فاقه السبب فيها العدل
التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالقبلة في باب
لكيد اسماء ووجه اخرى ووجه اخرى ووجه اخرى ووجه اخرى
الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد اجماع الشافعية كالتب
واقوسه فانه لم يثبت اجزاها مما هو اليك سببها كالانبا
والاقواسه كيف ولو اعتبر معها اولها على انبا واقواسه
فلا يثبت ووجه اخرى ووجه اخرى ووجه اخرى ووجه اخرى
فقط

ول باخر اجماع ذكر الاصنافه
فما هو اعتبار كون فلان
اعتبار اخرج المعدول
ليس عليه الاصح الصنف في هذا
كما يثبت من اصله كقولهم بل عليه
وهي تملك والاصنافه الصلها
نظمتها والاصنافه اذا كان
فكره ان في جهاد في القوم
فكره ووجه اخرى ووجه اخرى
ففتح الارباع ووجه اخرى
ففتح اضلاق والاصنافه
ففتح ووجه اخرى ووجه اخرى
كانت في ثلثة ثلثة حارات الصلبي
فيما لو اخرج اخر من ثلثة اخر
عنه في الاصل اشده اخر انتم نظر
ففيصل ان يستعمل بالام او الاصل
فوجه اخرى ووجه اخرى ووجه اخرى ووجه اخرى



الشذوذ فمن بين حكميهما بالثبوت من هذا السبب
 الفرق بين الشذوذ المعدل او المتغير ان هو جاكائنا
 اصل مقدره مفروضه بل هو الراجح التقديره وفيه شذوذ العرف
 لا غير كونه كذلك في فائهما لما وجد اخيه منفردين ولم
 يوجد فيهما سبب ظاهر الا العينية اعتبر فيهما العدل وما
 توقف اعتبار العدل على وجوده الاصل ولم يجر فيهما
 ليس على وجوده غير العرف قد رتبها ان اصلها
 حادوز احد لغيرها الى عم وز فو مثل باب **فلا**
 العدة في عرق طمة دارا بسبها كل ما يلا على ذلك
 على الاحسان المؤثمة في ذوات الراء في لغة بنعيم
 فانهم اعتبروا العدل في سزا الباء فضلا على ذوات الراء
 في اعلام اللغات مثل مضار وطهار فانها جنية وليست
 البيان العينية والاعينية والسببان لا يوجدان الباء
 فاعتبر فيهما العدل لتفصيل سبب الباء فلما اعتبر فيهما العدل
 لتفصيل سبب الباء اعتبر فيهما ما جعلوه معرا غير عرف
 ايضا على نظيره مع عدم الاحتياج اليه لتحقيق
 منح العرف العينية التي ثبتت فاعتبر العدل في ما هو محدد

على نظيره

على نظيره لا تفصيل
 هاتقان ههنا بسبب
 سبب منع العرف
 فلو لم يخلص فيه
 منهم لم يخلصوا
 حاجته الى اعتبار
 ما عليها الوصف
 بهتة تاخوذ في مع
 كتب الراضع مثل
 مع بعض معانيها
 في مرتبة نسوة ارب
 العود فلا وصفية
 كما في المثال المذكور
 من قبيل العود وال
 موضوعه بالاربعية
 لا السبب في السبب
 هو الوصف الاصح



على نظائرهما لا التحصيل بسبب منع العرف والتمثيل في كونهما
 هاتان هما ليس في محل لان الكلام فيما قدر فيه العدم لا يحصر
 سبب منع العرف وانما قال في التحكيم لان الحجاز بين شئونه
 فلا يكون مخصص فيه واكثر من بنه نيم اكثر بهم فان الاقلين
 منهم لم يجعلوا افوات الرأى بنسبة بل جعلوا غير منصرف فلا
 حاجة الى اعتبار العدم فيها التحصيل بسبب البناء ودخل ما
 بها عليها الوصف وهو كون الاسم صلا على فوات
 بهتة ناهضة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الال
 كسب الوضوح مثل امر فانه موضع لذات ما اذنت
 مع بعض صفاتها التي هي اوجه الاستعمال مثل ارجح
 في مرتب نسوة اربع فانه موضع ترتيب معينة من
 العدم فلا وصفية في كونه موضع بل قد تعرفه الوصفية
 كما في المثال المذكور فانه ما جرى فيه النسبة التي هي
 من قبيل العدم والآلا اعلم ان معناه مرتب نسوة
 موضوعة بالاربعة وتندل معنى وصفية عرضية في الاستعمال
 لا الصلابة حسب الصل الوضوح فامعنه في سبب منع العرف
 هو الوصف الاصل لا الصلته لا العرف الوضعية فلهذا قال

ورق من هذا النبي
 ريرا ان هو جاك ابتداء
 تقديره وهو في منع العرف
 وجد غير منصرفين ولم
 اعتبر فيها العدم لما
 الاصل ولم يكره فيها
 قد رغب فيها ان اصلها
 في مثل باب فظا
 كل ما هو على ذلك في حال
 في الرأى في لغة بنه
 في حلال افوات الرأى
 فانها بنسبة وليس لها الا
 بيان لا يوجد بان البناء
 البناء فلما اعتبر فيها العمل
 هما كما جعلوا غير منصرف
 لا يحتاج اليه لتحقيق
 غير العدم في ما هو كذا



قال الم شرطه ان شرط الوصف في سببته منع اللفظ
ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بل يكون
وضع على الوصفية لان تعرفه الوصفية بعد الوضع
في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه
فلا تعرفه بان يخرجها عن سببته منع اللفظ الغلبة ان غلبت
الاسمية على الوصفية ومع الغلبة اختصها به بجعل افراد
حيث لا يحتاج في الدلالة على القرينة كما ان استوار
كان موضوعا لكل ما فيه سواء تم كثر استعماله في
اكتية السوداء حيث لا يحتاج في الفهم عند القرينة
فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم
تضيقة الغلبة بغير لعدم اصالة الوصفية اربع
في قولهم مرت بسوة اربع وامتنع من اللفظ لعدم
تضيقة الغلبة السوداء حيث صار اسمين للشيء
الاول للشيء السوداء والثاني للشيء التي فيها سواد وبني
واحد من حيث صار اسما للشيء من الحديد كما في من الذهبية
اعني السواد فان سببه الاسماء وان خرجت عن الوصفية
بغلبة الاسميتها كتب اصل الوضع او صان ولم يراهم استعمالها

في

في معانيها الاصلية بل
في سببه الاسماء الوصفية
واما عند استعمالها في
وضع لغيرها لوزن اللفظ
الحال وضعف منع اللفظ
لنوع اشتقاقه من اللفظ
منع اصل اللفظ على اللفظ
في الجواز معنى القوة والاشياء
في بيان على زعم وصفية
وهو وضع منع اللفظ في
نما واصان العينية فانها
تطلق لاني الاصل في اللفظ
اللفظ التي في اللفظ
فان لا شرط في اللفظ
الاسمية الاسم الموثق لغير
الاعلان في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ



في معانيها الاصلية ايضاً بالكلمة قالوا في حروف
 في سنده الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل
 واما عند سماعها في معانيها الاصلية فلا يخل
 في منع سرفها لوزن الفعل والوصف في الهمز
 الحاد ووصف منع اخفى اسم اللجبة على زعم وصفية
 لتوهم اشتقاقه من العفوة التي هي الجنب وكذلك
 منع اجعل للمعنى على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
 من الجذر بمعنى القوة وايسر للعلماء من لطاير
 ضلاله على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الازد
 ووجه ضعف منع الحرف في سنده الاسماء عدم الجرم
 بها او صفا الصلية فان لم يقصد بها المعاني الوصفية
 فطلق لاني الاصر في الحارج ان الاصر في الاسم
 الحرف الينث الفظي كما يصل بالياء لا بالالف
 فان لا شرط لم اشترط في سببية منع الحرف العلية
 ان علية الاسم الموثق بصيغة الينث لا زعلان
 الا علام في حروفه التفرقة بقدر الامكان ولان
 العلية وضم ثمان وكل حرف وصفت الكلمة عليه لا ينفك

سببية منع الحرف
 لو وضع بلا يكون
 وصفية بعد الوضع
 صلية اذ زالت
 الحرف العلية اي غلبت
 تتصاهم ببعض افراد
 كما ان آت
 كثر استعمل في
 لفهم عند القرينة
 الوصفية وعدم
 الوصفية اربع
 ح من الحرف لعدم
 صار اسمين للينث
 فيهما سوا ودين
 لم يد كما في من الهمزة
 خرجت عن الوصفية
 مع اوصاف ولم يجر اسمها

في



في الكلية والتاثيرات المعنوية كلالا ان كان نبت
 اللفظي باله في اشتراط العلوية فيه الا ان يشهدا
 كما في التاثيرات اللفظية بشرط لا يوجد من اللفظ
 في المعنوية بشرط كذا ازه اللفظ فلا يجد في وجوده بشرط
 انما اشار اليه بقوله بشرطه ان يشهدا
 تاثيرات تاثير الكليات المعنوية في اللفظ احد الا حور الثلثة
 زيادة على الثلثة اي زيادة حرف الكلية على ثلثة مثل
 زينت او حرك الاوسطه ان حرف الاوسطه حرف فيها
 اثنته عشر سواد اللفظ مثل ما هو وجودها اشتراط في وجود
 تاثيرات تاثير المعنوية احد الا حور الثلثة ليزج الكلية بنقل
 احد الا حور الثلثة عن الحذف التي حذرت منها ان شعار حتى انه
 السببين فتترجم تاثيره ونقل الاولين فانه وكذا اللفظ
 لان لان اللفظ تعبير على العرب فيمنه يجر صفة
 نظر الا انها بشرطه ان يشهدا التاثيرات المعنوية في اللفظ
 حور الثلثة ويجوز عدمه في نظر الا وجود السببين
 فيه وزيينه وسر على الطبقة من طبقات النار وما هو وجود
 عليين بله ثلثين فتصح صفة ما واما زينت فللعلمية والتاثيرات

١٠٠

المعنوية

المعنوية بشرطه ان يشهدا
 ستر لعلية وان يشهدا
 حور اللفظية واما ما هو
 بشرطه ان يشهدا
 في اللفظية في سببين
 لكون اللفظية في اللفظية
 المعنوية سببها في اللفظية
 لان التاثيرات اللفظية
 بشرطه ان يشهدا
 وهو في اللفظية
 في اللفظية سببها
 في اللفظية سببها
 في اللفظية سببها
 في اللفظية سببها



المعنون مع شرط تختم تأثيره وهو الزيادة مع التثنية وانما
 شرط العلمانية وان ثبت المعنون مع شرط تختم تأثيره وهو
 حرك الاوسط واما ما هو وجود العلمانية وان ثبت للمعنون مع
 شرط تختم تأثيره وهو العلى فان كسى به اى بالثبوت المعنوي
 فذكر شرطه في سيبويه فتح العرف الزيادة على التثنية لان
 الحرف الرابع في حكم تاء التثنية فاقم مقامها مقدم وهو ثبت
 معنوي سماه بالاعتبار معناه اجنح اذا كسى به رجل منصرف
 لان التثنية الاصل زال بالعلمانية المذكور غير ان يقوم
 شئ مقامه والعلمانية وصحها لا يتبع الحرف منصرف
 وهو موزن سماه بالاعتبار معناه اجنح اذا كسى به رجل
 فتح صرفها لانه وان زال التثنية بعلمانية المذكور فانما
 قام مقامه بديل اذا اضعف فقدم ظهوره والمقدوم كما
 بنفسه قاعدة التصغير يقال قد نجت بخلاف عقوبت اذا
 فخر يقال فيه عقوبت من غير اظهار الاء لان الحرف الرابع
 قام مقامه فغيره اذا كسى به رجل اتبع صرفه للعلمانية وان ثبت
 احكى المعرفة ان التعريف لان سبب فتح الحرف هو موزن
 التعريف لاداء المعرفة شرطها ان شرط تأثيرها في فتح الحرف

ان كان ثبت
 فيه الا ان يشهدا
 لا يوجد مع الحرف
 بعد في وجوده من شلا
 تأثيره ان شرطه
 الحرف احد الا حركات
 في الكسرة على ثنية مثل
 الاوسط من حروفها
 وانما شرطه في موزن
 ثنية ليجز الكسرة بنقل
 ن سها ان ثنائى كسرها
 لاولين فاسه وكذا اليم
 فبينه يجوز صرفه
 ثبت المعنوي اعني انه
 الا وجود السببين
 طبقات الاء وما هو
 اما زيب فللعلمانية والتثنية



ان يكون عليه ان ان يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان
 يكون اليا وهدية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في فخذ
 على ان يكون اليا والنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف
 المفاهيم والمبهمات لا يوجد الا بالبنية ومنع الصرف من احكام
 المرويات والتعريف بالام او الاصلانة يجعل غير المنصرف معرفة
 او حكم الصرف كما سيجي فلا يتصور كونه لسبب منع الصرف فلم
 يبق الا التعريف العلي وانما جعل المعرفة سببا لمنع الصرف
 والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية كما جعل البعض لان
 عنة التعريف لتكثير اظهره فرعية العلمية العجيبة وليكون
 اللفظ ما وضو غير الوب والى ثبوتها في دفع الصرف شرطان
 شرطها الاول ان يكون عليه ان منسوبة الى العلم في اللفظ العجيبة ما
 تكون متحققة في ضمن العلم في صحة كابر الصم او كلما بان
 ينقله العرب في لغة الهم الى العلمية في غير التعريف في غير النقر
 كقولون فانه كان في الهم اسم جنس سم - اهدر واة
 الراد بوجه فرائنه في ان يعرف فيه العرب فكانه كان
 علما في الهم وانما جعلت شرطها لئلا يتصرف العرب فيهما
 مشرعة فيهم في كلامهم فنصف في العجيبة فلا تصح سببا

لمنع الصرف

لمنع الصرف فعلى هذا الواسع
 في اللغة وشرطها الساتر اهدلا
 على النسخة ان على غنثة ارفق ليل
 تصرف هذا التوزيع بالنظر الى
 انما هو لا يتفق الشرط الثاني
 سبب ضعف الهم منسوبة
 الكسوة واما ان ثبت فان
 لها النوع قوة فاد ان يثبت
 فان قد اخذت العجيبة في ما
 فلم يثبت ثبوتها في اعتبار
 سبعين اربعين في الهم واد
 لتقوية سبب اعتبارها
 وهو اسم جنس فخص بديار
 الشرط الثاني فيها فان
 الزيادة على الساتر وانما
 في التوزيع ما هو الذي
 العلم النوع الا انما في اعتبارها



لمنع الصرف فعلى هذا الوسم يجوز ان لا يمنع صرفه لعدم العينة
 في البنية وشرطها الثاني احد الامرين في حرف الاوسط او زيادة
 على التثنية ان على ثلثة احرف لئلا يعارض الحذف احد السبعين فنوح
 فنصرف هذا التوزيع بالنظر الى الشرط الثاني فان نوح
 انما سهوا لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المحقق لان العجوة
 سبب ضعف اللفظ امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون
 الاوسط واما ان يثبت فان دخلت فدرجة تظهر في بعض نغمات
 تنافس نوع قوة فجاز ان يعتبه سكون الاوسط وان لا يعتبه فان
 حلت فيه اعربت العجوة في ما هو وجود مع سكون الاوسط فيما سبق
 فلم لم يعتبه سهوا فلما اعتبرها فيما سبق انما هو لتفوية
 سبعين اذ بين البلاغ ودم سكون الاوسط احداهما ولا يلزم من اعتبار
 لتفوية سبب آخر اعتبار سبعينها سهوا بالاستقلال وشرطها
 وهو اسم جنس حصن بديار بكر وابراهيم فتشع صفرها بوجوه
 الشرط الثاني فيها فان خستة حرف الاوسط في اسم
 الزيادة على التثنية وانما خصص التوزيع بالشرط الثاني لان
 هذه التثنية مع ما هو الحق منه من انصرف نحو نوح وانهذا اقدم
 انصرف فرفع التوزيع على انتفاء الشرط الثاني وللاول تقديم هو

مع جنس التوزيع على
 لم بان يكون حاصلا في
 مشروطة بالعلمية لان
 يستدعي منع الصرف في الحكم
 لا يجوز غير المنصرف
 لتساوي منع الصرف فلم
 في سبب منع الصرف
 لضعف البعض لان
 علمية العجوة وهي كون
 منع الصرف شرطان
 العلم في اللغة العجوة ما
 كابر اسمها وكلمها بان
 في التفرقة في التفرقة
 سس من اهدر ادة
 في العربية فكانه كان
 لا يتصرف في العربية
 في العجوة فلا تصح سببا



اننا اسما سكت من فريز حاليون كلكم
اشوتك من اسما سكت
صالح هو محمد بن يوسف بن يوسف
اشبوانه من فريز حاليون كلكم

منوع على وجوده كما لا يخفى واسم ان الاسماء الانبياء عليهم
السلام مائة متضمنة في الالف واللام والسين والياء
لكونها عربية ونوح ولو لم تكن فيهم وقبل ان هو الكون لان
قرنه بعد نبوته ما يخل من ان العرب من اوله في جميعهم
فكان كونهم اجمع وهو سبب قائم مقام السين ستره ان شرط
قائد مقام السين صيغة متشبه اجمع وهي الصيغة التي
كان اولها مفتوحا وثانيها الفاء بعد الالف حرفان او ثلثة
احرف او سطر ساكن وهي الصيغة التي لا يجمع التفسير
اخر ولها سميت صيغة متشبه اجمع لانها جمعت في نفس
الصورتين كبير اقل من غيرا الخيرة للصيغة فاما جمع
السنه فانه لا خير للصيغة فيجوز ان يجمع السنته كاي جمع
ابن جمع ابن علي ابانين وسواهم جمع صاحبته على سوا
وانما اشتراطه ليكون صيغة مخصوصة عن قبول التخيير في ترتيبها
منغلية عن حالتها التثنية حالة الوقف والتمرد بها والالتئيم
كمنه كغيرها باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد عليه
كحوازه جمع فارسته وانما اشتراط كونها بغير الهاء لانها لو كانت
على زنة المنومات كغوازته فانها على زنة كراهية وطواغيتة معنى

ومن كان قبل ذلك فليس
بعربي وهو قبل السبعيل

المراتب

المراتب والاطراف منه من غير فوهة
كونه اشقي فان فوهة نفس ليس
فدليل وهو لفظه في قوله
بكره الله فعلمنا بسبع ان
احد ما يكون في غير ما يجمع
كسائر الالف واللام والسين
تتبعها مع الهاء فتعرف لونها
بلاها وصاحبها على التفسير
تدبره ان خلفا بر علم جنس
الكثير كما ان الالف على غير
متشابهة لكونها ليست في اسما
بالتعبير فيبقى الالف منها كذا
ان صفاء في حال كونه على
الكتابة بغير الحذف الاصلية لا متفق
في عظمه ومع عظمه البطلان
عظم بغيره كما في قوله تعالى
في حقه صفة له لاعتبار الحذف الاصلية



الكرامة والطاعة فيه مثل قوة محبة تنور ولا حاجة الى اخراج
 كونه ابني فانه نور كحضر يسوع لانه اى اذ لا يذم المارة واليه يفتخ
 من اهل دين وهو لفظ آخر خلاف فوازنة فانها جمع فريزى او قران
 بكر الماء فاعلم فاسبق ان صيغة تنفي الجموع على سبيل
 احد مما يكون غير ما يمتنع ضرورة لوجود شرط كونه
 كساجد مثال بعد الفيه حران ومما يرجح سائر ما في كتابه
 وتلحق بجمع الهاء فنصرف لغوات شرطية لا غير للجموع
 بلا ساء وصحاح علماء للضبيع هذا هو اجازة في سوا اول قدر
 تقدمه ان فها لم علم جنس للضبيع بطلوا على الواحدة
 الكثير كما ان اسامة علم جنس كس فللمعينة فيه وصيغة
 متختم للجموع ليست في اسباب منع العرف بل في شرط
 للمعينة فينفي ان يكون شرطها لغير منصرف وتقدم بل الواحدة
 ان فها جرحا لكونه علما للضبيع غير منصرف للجموع
 المعينة بل للمعينة الاصلية لانه منقول عن ابي فانه كان في الاصل
 في مضمرة بمعنى عظيم البطن سمي الضبيع مبالغة في
 عظم بطنها كما في كل فرد منها جماعة من هذا الجنس المعين
 في منع ضرورة للاعتبار الجمعية الاصلية فان فيه المعينة

وتأنيبهما ما يكون بهاء فاما ما كان
 بلا بعد الفه ثلثه احرف او سطها ساكن
 واما فرائدة وشاله
 اي حضا جوب بالفارسية كفتار
 بالعربي الضبيع **منح حضا جوب**
 بالتركيد يسر تالان

سماه الانبياء عليهم
 ان هو ان النوح لان
 لولاه في غير عام فبابه
 لسبب سره ان شره
 الجموع وهن الصيغة
 لالف حران او ثلثة
 لا يجمع جمع التكسيرة
 لانها جعت في بعض
 خيرة للصفة فاما جمع
 يجمع جمع الساتة كيج
 صبح صاحبة على صوا
 عن قسور التغير في نون
 المراد بهاء والتائنت
 حالة الوقف فلا يرد عليه
 ونها بغية السماء لانها لو كانت
 زنة كرامة وطوا عينة



اجل على الموازن وقيل
سواء اسم عربي ليس
بجحد حقيقة لانه اسم
ان اسم اديب

على ما لم يثبت على هذا التقيد انهم من ان يكون حقيقة او
حقيقة فثبت وهذا الجواز على تسمية كجدة لا على زيادة سبغ
على الاسباب النسبة وهو جنس هو بطون على الواحدة الكثرة
لكنه في سردا ان تقديره اذ هو صان ان ما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن يكون الجموع على منج الصف
قد حفظنا له هذه القاعدة التي جمع سردا في تقديره انما
سكن كل قطعة من السردا بل سردا انهم فيج سردا ان على
سردا بل سردا انهم بل اسم حقيقة حقيقة حقيقة
والاصل في الاسماء الانحراف فلا يشكال بالنقص على ما علم
الجمع ليجوز ان التقيد عند دخول جوار ان كل من منقوص على
فواصل بابي كان او دوا او كالجوار والدواعي رفعا وجه ان
في حالتها في الجمع والجمع في كذا ان حكمه كافر بحسب صورة
في حذف الباعث وادعا التوابع على تغيره في جوار ومرت
جوار ان تنزل جائز كافر ومرت بعضه وانما في حالة النصب
فانهم في كذا حقيقة في رابث جوار فلا يشكال في حالة الجمع
والمجان النصب لان الاسم غير منصرف للجموع في حقيقة منتزعا
جموعه خلاف حالتها في الجمع والبرهان قد اختلف فيه في بعضهم
ان يكون

لنصفان صافيا على
في منصرف غير متفرقة
اسم لانه علم بالجمع
على اعتبار الجموع الاصلية
في الاصل كما قال في الوصف
اصلية معتبرة فقد كونا
ببعض المعنى العوض
والقدر تقديره ان
و على قاعدته في الجمع
في الاصل فانقول في سردا
في الجمع في لانه في حال
في منصرف وحمله في
انما في كذا في الكمال
على انهم في الجمع
من الصف في علمه في
بهم ومصباح فانه في حالها
في تيسر الجمع حقيقة لانه في



على الامة الامم فنصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاء على
المتعلق بجوار الكاية مقدم على منح الصرف الذي هو جوار
الكاية بعد ما فاصر جوار فيكون حاله جوار جوارى
بالضم والتنوين بناء على ان الاء من الصرف فينبغي الاء
على ما هو الاصل ثم سقطت الضمة لتقفوا الى الاء
لتفاد الاء كالياء فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم
يسقط على سببه تنوينه لانه فهو بعد الاء ايضا فنصرف
والتنوين فيه لانه كما كان قبل الاء لانه قد سقطت
الاء بعد الاء ايضا فنصرف لان فيه الجمع بين صيغة تنوين
الجموع لان الاء في تنوينه المقدر وهذا لا يجوز الا على
الراء والتنوين فيه تنوين الموضف لانه سقط التنوين
الصرف عوضا عن الاء والهاء او عن الاء كما سجد التنوين
وعلى هذا التفسير حاله بربلات تاءت وفي لغة جلف العرب
اشبهت الاء في حاله الجوا في حاله التنوين مرتب بجوارى
كما تقول رايت جوارى وباء سهل الاء على تقديم منح الصرف
على الاء لانه في يكون الاء مفتوحة في حاله الجوا والفتحة
خفيفة فواق في الاء وانما في حاله الاء فاصر جوار

جوارى

جوارى بالضم بلا تنوين
التنوين فسقطت الاء
وعلى هذا الاء لانه الاء
فان فيه الاعمال في التنوين
كالتنوين او كنه كنه الاء
النجم والبرق على تنوين شرط الاء
توخي في التنوين في التنوين
الاصناف في تنوين المضاف لانه
المضاف اليه جوارى الاء
المتعلق على الاء في التنوين
بالضم في حاله التنوين
فان التنوين بها انما هو الاء
التي هي التنوين على تنوين تنوين
فكيف يتنوين في التنوين
فان قلت كان على الاء ان
الركب نسوة الاء تنوين
ونقطة في التنوين





جوارس بالضم بلا شون حذف الضمة للتقل وعوض عنها
 الشون فسقط الياء لالتقاء الي كين فصار جوار
 وعي سنة اللغة لا اعلال اصف حان واحدة بخلاف اللغة المشرك
 فان فيه الاعلال في حالتيه كما عرفت التركيب هو غير درة
 كلمتين او اكثر كلمة واحدة ثم غير حرف في جزئ فلا يروى بمثل
 النجم بغير علمين شرط العلمية ليدل على الزوال فحصر له
 فوثة فيوثر بها في منسح العرف وان يكون بالكتابة لان
 الامانة يخرج المضاف الى العرف الى حكمه فكيف تؤثر في
 المضاف اليه ما يفناه ان منسح العرف لا يسهل لان الال
 المشتمل على الاسماء في قبيل البنات نحو ما يبط شرآكانها
 باينة في حاله على العلمية على ما كانت عليها في قبيل العلمية
 فان التسمية بها انما يرد لانها على فقه غربية نظرت
 ايها التغير يمكن البنوت تلك الدلالة واذا كان قبيل البنات
 فكيف يتصور فيها منسح العرف الذي هو من احكام المع
 فان قلت كان على العم ان يقول ان لا يكون جزء التثنية
 المركب نسوة ولا تثنية حرف العطف لخرج من سبويه
 ولقطوبه ومنه فقه عشر وستة عشر على من قام كانه

نحو

بوين الصرف لان ال
 حرف الذي هو جوار
 فانه جوار جوار
 الاسم الصرف فينبغي ال
 فية للتفرد الي وال
 سلام وكلام فلم
 الاعلال ايضا منسح
 لا اكد في بعض
 جنة صيف منسح
 ال ايجر الاعراب
 فانه ما اعطى شون
 وكما سندا الشون
 وفي لغة بعض العرب
 نصب امرت بجوار
 لغة على تقديم منسح العرف
 في حاله البر والفتحة
 ال ارفح فاصر جوار



اكتفى في ذكرها كما ذكره فيما بعد انما من قبيل المبيدات وما لا علم
 المشتقة على الاسماء فمما يذكر بها اصلا فذلك اخص الى
 اخرجها منها فقلنا بعلب فان علم البلدة مركبة ببدو وهو
 اسم ضم في ذلك اسم صاحب هذه البلدة جعلها
 واصدا من غير ان يقصد منها نسبة اضافة او استضافة
 وغيرهما الالف والنون المعروفة انما استخرجت من الصرف
 من غير ان لانها في الالف والنون المعروفة انما استخرجت من
 لغتها وعثرها الالف التائيت في منع الصرف اما كونها من غير تامين
 وفي غيرها التزويد عليها اما من حيثها الالف التائيت والواجب
 هو قول التائيت ثم انما ان كان في اسم يبنى بالالف الصفة
 فان الاسم المتأخر للفرق انما لا يدرى على ذات الالف
 معها صفة من الصفة كرجل ورس او يدركا وهو من
 ومضروب فالاول ليس اسما فشرطه ان شرط ذلك الاسم
 الالف والنون في وضعها في الفرق واخر الصفة باعتبار
 انها سبب امد او شرط ذلك الاسم في استنساخ الفرق
 العلمية تحقيق لزوم زيادتها او اجتناع التاء في تحقق
 غيرها كما بالفي التائيت كقوله او كان في صفة فالتاء في حلق

دخول التاء في
 عليهما والفتحات
 خلاف في ان سببها
 لمنع الصرف صح

والثاني صفة والبراد
 بلا صفة المذكور ههنا
 هو هذا المعنى للاصغر
 الشامل للاصغر والاصغر

انها ان كان

اي انما كان الالف في
 فخطا في بعض اقسام
 مشتقها لالف التائيت
 مع الالف لان مؤنث
 لانها كان مؤنث فصح
 التائيت على ما هو
 اختلفت الله مشرف
 لارحمين ولما حان
 لا على مذكرة ولا على مؤنث
 فحالة فهو غير مشرف
 فهو مشرف ورون
 لوجود الشرط على
 ورون في حالة فانه لا
 المشرفين لان مؤنث
 على التاء واما اذا
 لان مؤنث مذمى لان
 وزن مؤنث من اوز



اي ان كان الالف النون في صفة شرط استغناء
 فضلة بمعنى امتناع دخول تا وان ثبت على التيق
 مشابها لالف التائيت على حالهما ولهذا انفرد بيان
 مع انه صفة لان مؤنثة عربية وقيل شرط وجوده
 لان في كان مؤنثة فعلى لا يكون فعلا تيق مشابها لالف
 التائيت على حالها ومن ثمة اي ومن اجل مخالفة في الشرط
 اختلفت في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس مؤنث
 لارحم ولا رحمة صفة خاصة له لا يطلق على غيره تعالى
 لا على من ذكره ولا على مؤنثه فعلى من ذهب من شرط استغناء
 فعلا تيق فهو غير منصرف فعلى من ذهب من شرط وجوده
 فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منعه صرفه
 لوجود الشرط على من يهين فانه مؤنث سكرى لا سكرانة
 ودون ندمانه فانه لا خلاف في صرفه لان شرطه على
 المنهيين لان مؤنثة ندمانه لانه يهين هذا اذا كان ندمان
 بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى الموم فهو غير منصرف لان شرطه
 لان مؤنثة ندمي لاندانة وزن الفعل وهو يكون الاسم على
 وزن بفتح من اوزان الفعل وهذا القول لا يكتفي في سببه

في معنى

الجنسية والاعلام
 ذلك اذ اخرج الى
 رتبة بدو وهو
 لمدته جعلها
 شافية او استارة
 منضج الصفة
 من هذا وغيره
 اما كونهما قريبين
 التائيت والرجح
 في باب التائيت والصفة
 يد (على ذات ما هو
 ويدركا من هشارة
 ان شرط ذلك الام
 والضمير باعتبار
 لام في استنساخ الفرق
 منج التاء في تصف
 في صفة فالتاء على



الحرف بل شرطه فيها اذ لا من بين اما ان يخص في
 اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم الرباعي الا نحو
 عن الفعل كشم على صيغة الفعل الماضي المعلوم من
 التثنية الشمبر فانه قد من سينه الصيغة وجعل علما
 فوس وكذا كبدز ماء وعشر لموضع وضم لرجل افعال
 تحت سلا الائمة واما نحو بقم اسم لصيغة مرفوعة وهو العنتم
 وشلم علما لموضع بان م فهو من الاسماء العجمية المنقولة
 الى العربية فلا يتخرج في ذلك الا قصاصه ومثل ضرب
 على البناء المنقول اذا جعل علما لشخصي فانه ايضا غير
 منصرف للعلية ووزن الفعل وانما قبدها البناء للمفعول فانه
 على البناء للمفاعل غير شخص بالفعل لم يذهب الى منح
 الحرف الا بعض النية او يكون غير شخصي ان يكون في اول
 او في اول وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل
 اي زيادة حرف او حرفين من حرفين اثنين كزيادة تة
 او مثل زيادة حرف او حرفين في اول الفعل غير قابل
 حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل
 للزيادة لانه يخرج الوزن منه التاء لافضها صها بالاسم عن اوزان

الفعل

الفعل ولو قال غير قابل للبناء
 الحرف لا جله لم يرد على
 لغة كبر فاما يكون قيسا
 على البناء بل يتبعها بالوصف
 بين لغات لغات الاسماء العجمية
 عدم قبول التاء اذ هي اعم
 في قول التاء وانما في قول
 القوية على العمل والبناء
 يكون في بناء مرفوعة فوضع
 السجود اذ هو زيد على البناء
 فان كان اذ هو كان في موضع
 في اول العلم او اذ هو زيد
 او فانه اذ هو السمي زيد
 المشدود سمي فاقول له الحكم
 صرف كما سمي ان ظهر صيغ
 ان الخطية بما سمي من انها لا تخرج
 ان العبد شرطه في قول التاء



الفعل ولو قال غير قابل للتعريف فبما لا اعتبار له في الامتناع من
 الصرف لاجله لم يرد عليه ربح اذ كسبه رجل فان لوقا التاء به
 لتكسبه فلا يكون قياسا والاسود فان معنى التاء في اسوة
 للمجيء الاشارة ليعتبر بالوصف لا بالصفة الذي لا يجد يتبع من الصرف
 بن اعتبار غلبة الاسباب العارضة من غير ان يكون اجل شرط
 عدم قبول التاء امتنع امر عن الصرف لوجوه الزيادة المذكورة
 مع قبول التاء وانصرف ليعمل لقبوله التاء لمجيء بعدة للناقصة
 القوية على العمل والقبول عليه مؤثرة في كل اسم غير منفرد
 يكون في عينه مؤثرة في منع الصرف بالصفة او مع شرطية
 لسبب اخذ اشارة زبدك على ما يجمع الفاعل التاء في الوصف متى اجموع
 فان كل واحدة منهما كاف في منع الصرف لا بالصفة بل بالعين اذ انكران
 بوقول العدم بواحدة من اسماء التاء في سائر اربد اربد اربد زيدا
 ارفقانه اربد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف
 المشتركة صفة في قولهم لكل فرعون موسى ان لكل مبطل محمد
 صرف كما تبين ان ظهر صين بين اسباب منع الصرف وشروطها
 في الصلابة فيما سبق من انها لا تجتمع مؤثرة الا ما في الاسباب التي هي
 اي العلية شرطية في ذلك في التاثير بانها لفظا ومعنى والجملة

ان اما ان يتحقق في
 في الاسم الربيع الا ان
 في المعلوم من
 الصفة وجعل علماء
 في وصف رجل افضل
 صفة مروف وهو العدم
 الاسماء العجبة المنقولة
 في صا ص ومنه ضرب
 في شخصي فانه ايضا غير
 في بناء البناء للمفعول فانه
 ولم يذهب الى منع
 في شخصي لكن يكون غاوه
 كان على وزن الفعل
 في وزن ان بن كزيادة
 في اول الفعل غير قابل
 في وزن الفعل غير قابل
 في صا ص بالاسم من اوزان



والترتيب في الالف والنون المترددين فان كل واحد من هذه
 الاسباب الاربعة مشروط بالعلية الالعمل ووزن الفعل
 استغناء الاول اي لا يتبع غيرهما بشرط فية الالعمل موز
 الفعل فان العلية يجامعها مشروكة في غير واحد ليست
 شرطاً فيهما كما في ثلث واحد وهما الالعمل ووزن الفعل
 منصفان لان الاسماء محدودة بلا استغناء على اوزان فمض
 يستخرج منها من اوزان الفعل المتغير في منع الصرف فلا يكون
 اي لا يوجد شيء من الامور الا يربط بين مجموع هذين السببين
 وبين احدهما فقط الا اجمع معهما فاذا كتبت على اللفظ
 الذي احدهما العلية يعني بلا سبب لم يبق فيه سبب في
 شرط فية الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد يتبع احد السببين
 الذي هو العلية بذاتها والآخر المشروط بالعلية من حيث هو
 وصرف سبب فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب او على
 واحد فيهما لم يست شرط فية من العمل ووزن الفعل هذا
 وقد قيل على قول وجه متضاد ان ارضية بحسب من على
 اعتراف ان الذي
 للمفارقة من اوزان الفعل مع وجود العمل فية امر صحت
 يضمنت وقيل ان يبي بضمتهن فلما جاء بحسب من علم انه
 محدود عنه والجواب ان هذا امر غير تحقق لجواز ورود ارضية

استغناء الاول اي لا يتبع غيرهما بشرط فية الالعمل موز

من حيث هو سبب

بحسب من

بحسب من ولم يستغ
 كان او تغية المجلد
 فيما تقدم ان جرد
 التحقيق بدون افتق
 النسبة من ذلك
 من ارضية وراه العمل
 اشارة استغناء
 بسبب بقوله
 ابو الحسن عليه سبب
 موافقة لما ذكره من
 الاستغناء وان كان غير
 امر على اذ انكس الامر
 فيقول العلية ظاهر
 ويخرج عن الفعل التأكيد
 لضعف معنى الوصفية
 الفعل التفضيل المردود
 مغرباً لا اتفاق لضعف



بكرهين ولم يشتر فالوزان يتحقق فيها العدل كحقيقا
 كان او تعديرا لم يخلح وزن الفعل وايضا قد عرفت
 فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل
 التوقيفي بدون اقتضا، ومنع الصرف اياه واعتبار خروج
 الصيغة من قولك اصل وسهلا بقضية لوجود السيلان
 في الصفة وراء العدل وجها العلية وانما ثبت ثم انه
 اشار لا استثناء ومثل الامر على اذا تكبر عن هذه عن قول
 سبويه بقوله وخالف سبويه الاخفش المشهور في
 ابو الحسين سبويه ولما كان قول التلبيذ اظهر مع
 موافقة لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واستثناء مخالفة
 الى الاستاذ وان كان غير منتهى تبيين على ذلك في الظرف نحو
 امر على اذا تكبر والتم او نحو امر ما كان معنى الوصفية
 في قبيل العلية ظاهر اذ في قبيل فعله سكران وامثال
 ويخرج عنه افعال التأكيد كواجم فانه منصرف عند التكبر بالاتفاق
 لضعف معنى الوصفية في قبيل العلية لكونه بمعنى كل وكذا
 افعال التفضيل المبرور عن من التفضيلية فانه بعد التكبر
 منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية في غير مصاد افعال

القاعدة

والله من هذه
 وزن الفعل
 به العدل مؤثر
 ن
 وبسبب
 وزن الفعل
 على اوزان مخصوصة
 منح الصرف فلا يكون
 من سبب سببين
 وانما تكبر عن النظر
 في سببها
 لا تنفع اهل السببين
 بالعلية من حيث هو
 بسبب او على
 وزن الفعل سببا
 فانه يجرى على
 في قوله امر صفت
 بركه من علم انه
 لجواز ورود الصفة



وان كان معه من خلاف ينصرف بلا خلاف لظهور معنى
 الوصفية بسبب التفضيلية اعتبار للصفة الاصلية
 اي انما خالف سببويه الاحقش لاجل اعتبار الوصفية
 الاصلية بحال التثنية فانه عازالت العينية بالتثنية يصدق ما
 من الوصفية فاعتبرها وجعلها غير منصرف للصفة الاصلية بسبب
 اعتبارها
 اخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
 كما ان الامانع من اعتبار الوصفية لا باعث على اعتبارها
 ايضا فلم اعتبرها ودرج بالاماهة وخلاف الاصل اعني
 منع الفرف قبل الباعث على اعتبارها امتناع سودا في
 مع قول الوصفية منها وقيل ان الوصفية لم تنزل
 عنها بالكتابة بل يقع فيها شائبة من الوصفية لان الاسود
 اسم لشيء اسودا والارقم اسم للشيء فيهما سواء
 وبياض ففيسما شئ من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
 الوصفية فيهما اعتبارهما في التثنية لانها قد زالت
 بالكتابة واما الاحقش فانه سبب انه منصرف فالوصفية
 زالت بالعينية بالتثنية والرائيل لا يعتبر من غير ضرورة فلم
 يبق في الاسباب واحد وهو وزن الفعل والالف والنون

وهذه القول

وهذه القول اظهرها ما اعتبر
 كان زيدا لانه ان يعبره فيها
 من الفرف لوصف الاصل والعالما
 بانه ان سببويه من اعتبارها
 في مثل وعلمها بباختام ان
 بعد العينية ان اعتبر فيها
 منع حرف العينية والوصفية
 فقد برهنه من الفرف من ان
 والعينية فان العلم بالوصفية
 منع صرف لفظ واحد بخلاف
 مع سبب اول في اسودا وارقم
 الوصفية فقط والعينية لا يبين
 فلما اعتبر الوصفية بالوصفية
 الضمان متساويين قلت فقد بر
 فسأوفى في علمه وان لم يكن من
 نسبة بين اعتبارهما معا غير
 العلم بالوصفية في قول الام



وهذا القول اظهر ولما اعتبر سبويه الوصف الاصلية عند التشكيك
 كان زائلا لانه ان يعبره في حال العلية ايضا فمتنع نحو خاتم
 من المراد الوصف الاصل والعلية فاجاب عن المصنف بقوله لا
 يلزمه اي سبويه من اعتباره الوصفية الاصلية عند التشكيك
 في مثل علم باب خاتم اي كل علم كان في الاصل وصفية
 بعاء العلية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم
 بمنع معرفة العلية والوصف الاصلية لما يترجم في باب خاتم على
 تقدير منعه من المراد من اعتبار المتصانفين يعني الوصفية
 والعلية فان العلم المنفرد والوصف للعلم حكم واحد وهو
 منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اختلفت الوصفية الاصلية
 مع سبب آخر في اسود وارقيم فان قلت انهما هما سبويه
 الوصفية المحققة والعلية لا بين الوصفية الاصلية الزائفة والعلية
 فلو اعتبر الوصفية الاصلية والعلية في منع المراد خاتم لا يلزم
 اجتماع متصانفين قلت تقدير احد الضدين بعد رد الراجح
 فسادا في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متصانفين لكن
 شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباء اس باجمع
 غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه والاعلان قد اس

لا في لظهور معنى
 اعتبار للصفة الاصلية
 هل اعتبار الوصفية
 كنية بالتشكيك بيقين
 للصفة الاصلية وسبب
 زيرين فان قلت
 على اعتبارهما
 هو خلاف الاصل اعني
 امتناع اسود وارقيم
 لان الوصفية لم تنزل
 الوصفية لان اسود
 للمحبة فيها سوا
 فلا يلزم من اعتبار
 التشكيك لانها قد زالت
 انه منصرف فالوصفية
 باعتبار من غير ضرورة فلم
 ان الفعل والافعال الوصفية



قوله ولو قدم بالياء وقيل ما ضرب الامم ولا يقبل الفعل لكن
يذكر قصر الفعل لشدة مع الفعل قبل التمام بالياء على ما نقل

~~قوله ولو قدم بالياء وقيل ما ضرب الامم ولا يقبل الفعل لكن
يذكر قصر الفعل لشدة مع الفعل قبل التمام بالياء على ما نقل~~

النا يكون زيد ضاربا لشيء فقل انما ضاربا لشيء
الذهب واما قلنا بشرطه فبشرطه بشرطه في صورته القديم

ذية فالضاربان مضافا لغيره لانه في صورته القديم
انما هو ضاربا في الافلا في طلبه فليج تقديم الفاعل

كمن لم يشهد معناه لانه في قيس قصر الفقه على شيء قبل
خاصها وان قلنا فالضاربان معناه كذا الاحتمال ان يكون معناه

ما ضرب احداهما لانه في قيس فليج تقديم الفاعل
في الاخر وسبعا في خلاف الفقه واما وجوب تقديمه عليه

في صورة وقوع الضم مع الالان لانه في قيس فليج تقديم الفاعل
فلو اخرجنا عن انقلب المعنى قطعا وادوا التسلسل امر الفاعل في ضمير

قوله ولو قدم بالياء وقيل ما ضرب الامم ولا يقبل الفعل لكن
يذكر قصر الفعل لشدة مع الفعل قبل التمام بالياء على ما نقل

قوله ولو قدم بالياء وقيل ما ضرب الامم ولا يقبل الفعل لكن
يذكر قصر الفعل لشدة مع الفعل قبل التمام بالياء على ما نقل

قوله ولو قدم بالياء وقيل ما ضرب الامم ولا يقبل الفعل لكن
يذكر قصر الفعل لشدة مع الفعل قبل التمام بالياء على ما نقل

قوله ولو قدم بالياء وقيل ما ضرب الامم ولا يقبل الفعل لكن
يذكر قصر الفعل لشدة مع الفعل قبل التمام بالياء على ما نقل



وقال وهو غير متصل لانه لو كان العاقل متصلا ايضا كغيره لوجب تقديم
العاقل لغيره بتقديم الالف على القوس
فقد قيل في غير ما قيل وهو غير متصل لانه لو كان العاقل متصلا ايضا كغيره لوجب تقديم
العاقل لغيره بتقديم الالف على القوس

بمعنى الا جوازا قرب جروا زيدا او انفسا به ان يكون

الفعول ضمير متصلا بالفعل وسواى الفاعل غير ضمير متصل به نحو
ضمير زيد ووجه ضمير المتكلم

هذه الصور واما في صورة اتصال ضمير متصلا بالفاعل
فما قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الالف
او بعده لثلاثا بنسب الجمل المطلوب واما في صورة كون المفعول

الفاعل غير متصل به وبين الفعل والفاعل
ايضا ضميرا متصلا فانه يوجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد حذف

الفعل الرفع للفاعل لغيا قرينة جواز على تعيين الخوف
هو ان اى حذف جازا في مثل يدا من في ما كان جوبا بالالف

محتق لن قال من ا فم س م لا نحو من يقولون ان يقيم
فيقول ان يقول زيد بخذف قائم ارقم زيد ويجوز
ان يقول قائم زيد بذكره واما قدر الغفر دون الخبر لا

ن يوجب حذف الجمل وتفسير الفعل بوجوب حذف
احد ضربتها والتعليل في الخذف وكنز الخذف

وهو العاقل المتكلم في قوله

فقد قيل في غير ما قيل وهو غير متصل لانه لو كان العاقل متصلا ايضا كغيره لوجب تقديم
العاقل لغيره بتقديم الالف على القوس

فما قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الالف
او بعده لثلاثا بنسب الجمل المطلوب واما في صورة كون المفعول

الفاعل غير متصل به وبين الفعل والفاعل
ايضا ضميرا متصلا فانه يوجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد حذف

الفعل الرفع للفاعل لغيا قرينة جواز على تعيين الخوف
هو ان اى حذف جازا في مثل يدا من في ما كان جوبا بالالف

محتق لن قال من ا فم س م لا نحو من يقولون ان يقيم
فيقول ان يقول زيد بخذف قائم ارقم زيد ويجوز
ان يقول قائم زيد بذكره واما قدر الغفر دون الخبر لا

ن يوجب حذف الجمل وتفسير الفعل بوجوب حذف
احد ضربتها والتعليل في الخذف وكنز الخذف

وهو العاقل المتكلم في قوله

بمعنى الفعل جوازا

بمعنى الا جوازا قرب جروا زيدا او انفسا به ان يكون

الفعول ضمير متصلا بالفعل وسواى الفاعل غير ضمير متصل به نحو
ضمير زيد ووجه ضمير المتكلم



وهو ان يكون الفعل مجردا في هذا القيد بل يكون ما هو المذكور
في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا وهو ان يكون
المتعلق به هو المفعول به في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا
وهو ان يكون الفعل مجردا في هذا القيد بل يكون ما هو المذكور
في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا وهو ان يكون
المتعلق به هو المفعول به في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا

يخذف الفعل جواز السؤال مخدرا نحو قول الشاعر في مرتبة بربيع
تبتل اليك بمرحبا البناء المفعول بربيع مرفوع على انه مفعول لم يسم فاعله
سائر في اي ما جزا ليلع هو فاعل الفعل المخدوف اي يبيك ضارع تبتل
السؤال مخدور وحين يبيك واما على رواية يبيك بربيع البناء المفعول
ونصب بربيع في حاشية في خصوصه متعلق بصارع اي يبيك
بزن ويجوز عن معاودة اخضاعه لانه كان كغيره في قوله والذلة وادوات
وتحذف ما يتبع الطول والخطا ايل من غير وسيلة والاعراب
الهلوك والاطول جمع مطبوع على غير الحساس كلوا جمع مطبوع
وما يتصلح في خطه واما مصدره في غير وسيلة ايضا من بان بغير وسيلة
ما من اجل ان تلك الكلمات جارية واما بربيع في قوله بربيع
كان مفعول الالبيين بغير وسيلة وقد جحدت الفعل الواقع
مقال الجاهم فربيت والذلة في نيبه وجرها اي هذا واجباتي مثلها

وهو ان يكون الفعل مجردا في هذا القيد بل يكون ما هو المذكور
في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا وهو ان يكون
المتعلق به هو المفعول به في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا
وهو ان يكون الفعل مجردا في هذا القيد بل يكون ما هو المذكور
في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا وهو ان يكون
المتعلق به هو المفعول به في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا

وهو ان يكون الفعل مجردا في هذا القيد بل يكون ما هو المذكور
في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا وهو ان يكون
المتعلق به هو المفعول به في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا
وهو ان يكون الفعل مجردا في هذا القيد بل يكون ما هو المذكور
في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا وهو ان يكون
المتعلق به هو المفعول به في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا

وهو ان يكون الفعل مجردا في هذا القيد بل يكون ما هو المذكور
في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا وهو ان يكون
المتعلق به هو المفعول به في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا
وهو ان يكون الفعل مجردا في هذا القيد بل يكون ما هو المذكور
في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا وهو ان يكون
المتعلق به هو المفعول به في قوله تعالى انما اتواكم في الدين حنيفا



جواب سؤال مقدم في ذيل الشارح بسؤال من هو الذي يوجب كماله في قول ومعه تسامح أو واليه السلام

تأخرها فيه انما يجب كغيره في وجهان البية ويصح ان يكون
 هو مع وقوعه في ذلك كوضع مولد الكحل في احد من جانبي سبيل البدلية
 لا يتصور تأخرها في الضمير المتصل لان ضمير المتصل الواقع بعد
 يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني
 لا يجوز ان يكون مولد للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المتصل
 الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انما فيه تارة كمن لا يمكن
 قطعية ما هو طريق التطلع عندهم وهو الضمير الثاني الاول عند البحرين وفي
 الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اخراجه مع الالانية في الضمير
 اخراجه ولا بد منه لفاد المعنى لانه يفيد معنى الفعل عن التعلق
 انما هو مراد المص بان تارة في قولها ما يكون طريق قطعها الضمير المتصل
 لهذا خصه بالاسم الظاهر واما ان تارة في قولها الضمير المتصل فيجب ان
 انما يتقطع بالجدف وانما هو منسوب الى قوله فيعملان فما دام على
 منسوب غيرهما فلا يمكن قطعية الا طريق التطلع عندهم الا حار وهو متقطع
 كما عرفت فقد يكون ان تارة في الضميرين في الناحية بان يتقطع كل واحد
 ان يكون الاسم الظاهر فاعلم ان يكون متفصلين في اقتضاها كما عليه
 مثل ضرب واكرم زيد وقد يكون تأخرها في كغيرها بان يتقطع كل منهما

في قولها ما يكون طريق التطلع عندهم وهو الضمير الثاني الاول عند البحرين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اخراجه مع الالانية في الضمير

انما يتقطع بالجدف وانما هو منسوب الى قوله فيعملان فما دام على

كما عرفت فقد يكون ان تارة في الضميرين في الناحية بان يتقطع كل واحد

ان يكون الاسم الظاهر فاعلم ان يكون متفصلين في اقتضاها كما عليه

مثل ضرب واكرم زيد وقد يكون تأخرها في كغيرها بان يتقطع كل منهما

في قولها ما يكون طريق التطلع عندهم وهو الضمير الثاني الاول عند البحرين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اخراجه مع الالانية في الضمير

انما يتقطع بالجدف وانما هو منسوب الى قوله فيعملان فما دام على

كما عرفت فقد يكون ان تارة في الضميرين في الناحية بان يتقطع كل واحد

ان يكون الاسم الظاهر فاعلم ان يكون متفصلين في اقتضاها كما عليه

مثل ضرب واكرم زيد وقد يكون تأخرها في كغيرها بان يتقطع كل منهما

فانما يوجب كماله في قول ومعه تسامح أو واليه السلام

بجانبه في قولها ما يكون طريق التطلع عندهم وهو الضمير الثاني الاول عند البحرين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اخراجه مع الالانية في الضمير

انما يتقطع بالجدف وانما هو منسوب الى قوله فيعملان فما دام على

كما عرفت فقد يكون ان تارة في الضميرين في الناحية بان يتقطع كل واحد

ان يكون الاسم الظاهر فاعلم ان يكون متفصلين في اقتضاها كما عليه

مثل ضرب واكرم زيد وقد يكون تأخرها في كغيرها بان يتقطع كل منهما



35

قول وهو ان لا يحد من غير الاكثر سماعا والاكثر سماعا من غير سماعه في الخبرين

في حال الزم هو من غير الخبرين

اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول مع مجوزها في حال الفعل الثاني

وعلامتها زرع الاضمار قبل الذكر فان اعلنت الفعل الثاني كما هو من

سبب الخبرين وبما ان يحد من غير الاكثر استعمالا في الخبرين

في الفعل الاول او تقتضي الفاعل مجاز الاضمار قبل الذكر في الخبرين

انفسه ويزوم التكرار بالمراد والتمتع في الخبرين والظاهر الواضح

بعد التعديل اي على ما هو مقتضى الخبرين او تقتضية وجها وتذرية كما في الخبرين

مع الضمير والضمير يكون هو الفاعل في خبرين في هذه الامور دون

الاشياء وزعمه في الخبرين اي اذ استعملت في خبرين فانه لا يفسر

الفاعل بل يحد في خبرين في خبرين في خبرين في خبرين في خبرين

خبرين واكثر من الخبرين عند الخبرين وضمير واكثر من الخبرين عند

الكسبي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول

الفاعل خلاف الفواعل فانه لا يجوز ان يحل الفاعل الثاني عند اقتضاء الفعل

الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير ان يحل اي اعمال الاضمار قبل الذكر كما هو

منسوب اليه في خبرين ووصف الفاعل كما هو منسوب اليه بل يجب

عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل في خبرين وان اقتضى

الفعل في خبرين او خبرين في خبرين واكثر من الخبرين والايام في

الاعمال في خبرين في خبرين في خبرين في خبرين في خبرين

الاعمال في خبرين في خبرين في خبرين في خبرين في خبرين

الاعمال في خبرين في خبرين في خبرين في خبرين في خبرين

الاعمال في خبرين في خبرين في خبرين في خبرين في خبرين

الاعمال في خبرين في خبرين في خبرين في خبرين في خبرين

الاعمال في خبرين في خبرين في خبرين في خبرين في خبرين

الاولين فان وهو المقسم

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين



الضمير كذا يخرج عن قوله رانان من انما من انما الزيادة

لان انما بان رفيع لضمير عايد الزيدان ولو كان رانان هذا الظاهر
بتشبيه مثل زيدا بنام مثال لفظ الايام من المبتدأ وما قام الزيدان مثال

واقام الزيدان

الواقعة بعدهم فالتشبيه مثال للصفة الواقعة بعدهم فالتشبيه الاستعارة

وان طابقت الصفة الواقعة بعدهم في النفي والاضافة استعمال مودا اجماعا كذا بعد ما

خارجا تمام زيدا بنام زيدا واحترز به عما اذا طابقت معنى نحو انما جان الزيدان او نحو

نحو انما جان الزيدان فانها جازية الامر ان تكون الصفة مبتدأ

وما بعدها على ما سدد الخبر ويكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبر مقدما

وهي

عليه فمجرد تشبيه صور احد انما جان الزيدان فتبين ان يكون الزيدان مبتدأ

وقا جان خبر مقدما عليه وتماثها اتمام الزيدان ويجوز فيه الامر كما عرفت

ان

والخبر وتبين ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قايما مقام الخبر وتماثها اتمام

بمجرد فيه الامر كما عرفت والخبر هو الجرد ان هو الاسم الجرد عن الموصوف الغلظة

تسند القاب للصفة المذكورة

لان الكلام في مرفوعة الاسم فلا يحد على يحد في يضرب زيد انه الجرد لا ليس

بسم التسند اليها يرفع به الاسناد واحترز به عن القسم الا وامن البتة

لان التسند اليها لا يسند بالقاب للصفة المذكورة في تعريفها التبداء واحترز

عن القسم الفان من التبداء وذلك ان تقول المراد التسند بالان التبداء او نحوها مع ما

Handwritten marginal notes on the right side of the page, including phrases like 'بسم الله الرحمن الرحيم' and other religious or scholarly text.



حج

اجتمع في الغدقة وبن كين التبرهنة والجملة مستفاد بتفصيل لا يقتضيه الاشارة
 بغير ما نقلنا من الجدة الواقعة ختمها بالمتد امر معا يدبر بطايب وذكر الى ابدانها فيهم
 كزالت العين اللطيفة بن او غيروي لادم ثم الجبر زبد ووضع النظر سو فني العفر
 في عو الى ذم مالى فته وكون التي في التبرهنة الموقر سو اله الاحد وقد عرفت
 العايد اذا كان في الغدقة قربته هو البدر المكنر سبني ه لى و السبح منوا ا بداه
 اسم الكوننة ومنوان سنة قربته ان بايع البدر والسبح عر غير ج و ما وقع طرفا
 اس الخبر الذي وقع طرف زمان او مكان او جارا او مجرزا فلا كثر من التي في يوم
 البصرين على ان الى التبرهنة طرما فقد لاد ان مو ان بلكة بتفقد بر انضج في الفعل فيه
 لانه اقدر في الغدقة جبره فخلان ما افا قدر فيه اسم الى على كى سو ملاك قبل الاول صح
 وهم الكوفيون في نبيهم من غير آله و اولاد الاشران الطرف لا يدبر من متعلق الاصل
 في العو هو الضعوى واد و جبره تقدر برى لاهل الاول واد و جبره الاقرب انه خبر و الاصل في الخبر
 الا انه لم ان لاهل في التقدير و جازة فيه لكنه قد كجب على رضى كى اشار الى سبيله
 بقوله واد الى ان التبرهنة اشتدا على ما لاهل الكلام اى على معنى و جبره صدر الكلام
 كما كان فيهم فانه يجب ان تقدمه مضافا لاهل رة مشور ابو كرفان من مبتدأ مشتق على قوله
 صدر الكلام وهذا التقدير فان عن هذا الجبر كى ان هذا الجبر و ابو ك
 فيه و هذا منزه بسبويه و ذهب بعض اخوة الى ان ابو ك منزه ما يكون معرفة
 و لا فيه الواجب فيهم على التقدير مع الاقرب ان او كى ان التبرهنة والخبر

الاول صح

و عامل فيه ح

ضا

و بالنسبة الى الجبر فتنها
 و وصف حتى اجمع الفهم
 و هو مشور في سائر فو
 و تحفها بتفصيل بل ان
 استفاد في الدار فو
 عليك تحفها بالتس
 و عدل الى الرقعة لتفقد ال
 على هذا هو مشور
 الاخرى من التوبة مبيحة على
 في توجها من الى هذا
 كى يقتضيه
 في حقه بالمرور و يكون في
 واد ان يتسبر الى ان
 قال و الخبر فو يكون جملة
 يكون و لم يذكر الاقرب لانه



يتوقف من متاويين في التعريف او غير متاويين ولا فيه من كونها
 متناهية والآخر غير المتناهي النطق او كالتاويين في علمها التخصيص لا في
 قدره حتى لو لم يعمدوا في غير متاويين في تقديره ايضا متناهيا في العلم
 متكررا في الكليات او كان الخبر مفيدا لا للتمييز او احترازا لا يكون مفيدا كما في قوله
 في العلم الاتساع غير زيد في ٣ وجب تقديره القديم المتبدا على الخبر في جميع منهن الصوئر
 على الصور الا في اولها وانما في هذه الصورة الاخرى فليبدأ بالتبني على
 اذ كان الفصل غير متاويين في تمامه فانه لا يقبل تمام زيد المتبني بها كما في
 كان المتغير هو او بالبدل عن القاعده التي ان شئ او نحوها فانه اذا تميزت
 الزيدان تمام والزيدون تاما او اما الزيدان واما الزيدون فيتم له يكون
 الزيدان والزيدون بدلا عن القاعده التي هي في هذا التقدير ايضا
 على قولين يجوز ان يكون الالف والواو حرفي وان على تنقيح الالف وتبدلها
 في ضربت منها واذا تضمن الخبر الموقول الذي جعلت صوتا في العلم
 في الحقيقة جملة او غير جملة فالعلم العلم ان معنى وجب له صدر العلم
 كما في قوله امثال في زيد زيد متناهية او غير اسم تضمين الكسوف في قوله وهو ظرف
 فان قد زفير كان الخبر جملة حقيقة متناهية الصوئر وان قد زفير القاعده
 كان الخبر هو الصوئر حقيقة وعلى التقدير ليس جملة هذه وانما خبره
 في زيد ابن ابي ابي لا يظن خبر صدره مال صدر العلم المتصدر

اذ كان العلم غير متاويين في تمامه فانه لا يقبل تمام زيد المتبني بها

في جملة

في جملة او كان الخبر متناهي في جميع
 متناهية في العلم المتناهي في العلم
 في جملة او كان الخبر متناهي في جميع
 متناهية في العلم المتناهي في العلم
 في جملة او كان الخبر متناهي في جميع
 متناهية في العلم المتناهي في العلم



وانما يجب حذف الحرف الذي كان في الاصل صفة وقطع لقصه المدح او عدمه او غير ذلك
 نحو ظهر المتكبر لا لم يتبين ذلك ويجب حذف ايضا عنه من قول قال فرغم الرجحان
 تقديس سوزيه كقول المسترسل المتبراه الخ وفي جواز من غير المتبراه الخ وفي قول
 المسترسل المسترسل الرافع صوتة ايهما له الهلال والهاء اس منه الهلال والياء القوية لا يثبت
 وليس يجب حذف الخبر تقديرا له لانه الان مقصود المسترسل تقيين بالكتابة
 والاعمال على الهلال اية شجرة البتة وطرون وبيرون كما يرون في التانم جرم يا علق المسترسل
 فيجب ان يكون في التانم نوب الهلال عند الوقوف وقد حذف الخبر جواز اس حذفه في جاز
 لقيم قرينة اخرى اذ في شجرة معان متراكبة الخ ^{المحذوف} جواز انما في قوله فربنا
 السبع فان تعديرت على الغيب العليم كما نتم على صاحب الغيب فربنا السبع
 وانما على ان يكون اذا طرقت رضاء الخ وفي قوله فربنا السبع ان تعديرت فربنا
 السبع الخ وقد حذف التانم قرينة وجوبا اس حذف واجب في التانم اس في تانم
 التانم في موضع اللفظ الخ غير غير الخبر في قوله فربنا السبع ابواب على ما ذكر
 المصنف انما المتبراه الذي بعد لولا الخبر لولا ان كان كذا اس لولا ان خبره موجودا لانا
 لولا امتناع التانم لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التانم في موضع
 الخبر جوب لولا في حذف لقيم التانم وانتم قائم مقام هذا فان
 الخبر على ما يملوا اذ انما في التانم على حذف كذا في قوله لولا ان بالعلم
 يندرج في التانم لولا ان خبره سب البرهان وقال اللسان الكرم الذي
 ابعده

بعد ما على فعل مقدر
 وانما كل من كان
 وصاحبها حاله
 الاصل وفربنا
 فربنا تانم
 البرهان لان
 له كما حذف
 لولا ان
 تانم قائم مقام
 ما يملوا في
 التانم في
 التانم في
 التانم في
 التانم في



التخلقات البقية وقال الكوفيون تقديس خبر زيد اياها حاصره جعلت بالان
 متعلقه المتبراه ويلزمهم حذف الخبر من غير سلاصحة وتيسر المتبراه المقصود
 قوله بريد الاصح او ذهب الاغتشى ان الخبر الذي سدرت اليه الحجة
 مصدر مضاف اليها حسب الحال اس خبر زيد افرم جيا وذهب اليه ان الخبر
 المتبراه ان خبره لكونه بمعنى الفعول المفعلي ما انفرد زيد الا في جايها
 كما يتراءى اشتغال خبر على معنى المقتضى وعطف عليه خبره بالواو الاتصاف مع
 ذلك فخر طرجه وصيغته اس كل راجع مقرون مع ضيعة وهذا الخبر واجب
 حذف لانه الواو حرف على الخبر الذي هو مقرون واقيم المحظوف في
 موضعها والواو كما يكون مقسما به وفيه القسم وفيه خبره الذي هو المقصود
 ان الخبر الذي هو المقصود اس قسم به فلا شك ان الخبر الذي هو المقصود
 الذي وجوب القسم قائم مقام حذفه والواو بمعنى وا احد الاستعمال
 مع اللام الاغتشى لان القسم موضح التخييل كمنه خبر ان واخواتها
 ان خبره المرفوع كحالت خبر ان واخواتها اس المشابهة في الخبر في النسب والى
 ان وكان وكذا وليت والجر وهو مرفوع به من الحروف لا بالابتداء على ما
 اللاحق لانه كان من حيث الفعول المتعدي كما في قوله تعالى ونصب خبره سوال
 خبره ان واخواتها المسماة بالاشياء خبرية وقولوا اهرهذه الحروف على ما
 عند من مرفوع في الحروف خبرية جميعا ^{حذف} والمراد بدخول الحروف

خبره ان وفتر مبتدأ وفتره ان التي تليها ويترها ويترها
 بعد دخولها في الحروف ^{حذف} في جميعها عند 33

سليما

سليما ورواهنا...
 قوله ان خبره مبتدأ...
 عليه ان خبره المرفوع...
 بان الخبر...
 بعد دخولها...
 ان خبره...
 ان خبره...
 ان خبره...
 ان خبره...
 ان خبره...



حسين كما سيرت اثر ٣ فيهما ٥

عليه وروى ما عدا هذا في غير هذا المعنى فلا يتقدم التوفيق بشره في قول
 قولك انما زيد يقوم ابوه فان يقوم بهما من حيث استاده ابوه ليس من قول
 عليه ان بهما المعنى بل ان ه خرى على حدة يقوم ابوه فلا يخرج الا ان ياب عنه
 بان المراد بالسند المسند اليه من قولك يقوم بهما من استرادك بقوله
 بعد فقول منه الحروف والا ان ياب بان المراد بالسند اليه المستخرج
 انما هو الجمل بالام حيث يكون خبرها جملة من ان زيد يقوم بشره في قول
 استرادك ان زيد قام بما في السند بعد فقول منه الحروف واره كما في الخبر
 ان كل كلمة خبرية متباعدة عن من تكون معرفة او جملة وتكون معرفة في اهلها
 واهلها او متباعدة او مشتقة ومحدومة وفي خبرها من ان اذا كان جملة فلا يربطها
 عايد ولا ينفذ الا اذا علم والمراد ان امره كما وجد ان خبره يرفع خبره
 وانتفاء خبره في خبره في خبره ان كل ما يربط ان يكون خبره متباعدة به
 ان يقع خبره سببا ان وقع به وان يجوز ان يقال ان زيد وروى ولا يجوز
 ان يربط ان زيد وان من ابوك الا ان زيد من ابك ولا يجوز ان يقال
 ان ابن زيد وان من ابك الا ان زيد من ابك كما في خبره ان زيد يقدر به
 فان لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز على المتباعدة وذلك لان هذه الحروف
 فروع على الفرع العمدة ان يكون عملا في عبا ايضا والعمدة الفرع
 للفروع ان يقدم المنسوب على الفرع والا حصر ان يقدم الفرع المنسوب

عاقول يعاقب ٥

مد من كونه

ال

زيد انما قام بها من خبره انما
 شيخه وقصيد المنبر
 ان الخبر الذي سدرت
 زيد انما قام بها من خبره
 ما في خبر زيد الا ان ياب
 عليه شيئا بالواو لا يرفع
 مع ضيقه ونهذ الخبر
 فقول واقيم المحظوظ
 وفيه القسم في خبره
 فلا شك ان خبره
 حذف والعمدة
 التحذف كمنه
 ان السبب في الحروف
 ان هذه الحروف لا
 في وعملها
 ان هذه الحروف
 في



بألفها واللام الثانية بوجهة ذواتها في بعد فلا تنضم بالفتح ولا بضم
 الفوتات شرعا فيجب وقدمها على الجودات عشرة ما أخذت الحسب
 مقال النصب هو ما اشتد عن علم المفعولية فتبين شرحها بما ذكر في الفوتات في شرح
 وأما ما جعل المفعولية علامة كون الاسم مفعولا فببينة أو حكاية أو حكاية
 أربع الفتح والضم والالف والياء في حركات زبوا وسمايت والياء
 وسمايت وسمايت فذات من النصب أو ما اشتد علم المفعولية
 المفعول المطلق سمي في إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد
 بالياء أو في أوله أو لام مجازا العاقل الأربعة فانه لا يصح إطلاق صيغة
 المفعول عليه إلا بتقييد ما به ائمة فذات في المفعول في قوله
 وهو اسم المفعول المطلق بهم ما تقيدها بغير فعل أو بغير اسم
 أي تقيدها بغير فعل أو بغير اسم أي لا يكون مؤنثا في وجودها بالياء فلا يرد
 عليه شرمان مؤنثا في حكاية أو في شرحها أو ما زيد في الاسم كان
 ما فعلها على هو المفعول المطلق من أقسام اللفظ وبغير تقييد
 المصاحف كلها مذكورة صفة للفعل وهو اسم من أن يكون مذكورا
 حقيقة أي إذا كان مقدر فتقوله فخر الرب أو اسمها في معنى
 المفعول فخر الرب فبا وخرج بها معناه التي تميزه فعلا لا حقيقة
 ولا هي كذا فخر الرب واقع على زيد عن كذا في نية المفعول وليس

كما إذا كان مذكورا بيمينه فلو لم يذم بنا
 أو حكاه في قوله
 أصله فضم هو الرفات ضم بالفتح في المفعول
 وقدم المفسر فتاب من باب مضافا لا المفعول
 وفيه انحصار هو اعطاء التوكيد لأن
 ذكر المفسر منسوبا به على الفعول في

والمعنى ان
 بل المراء ان
 ما تقيدها
 مذكورة بيمين
 كذا في قوله
 الفعل المذكور
 غيرها في
 بعد الفعل باعتبار
 إذا ذكرت بعد
 لا مفعول المطلق
 بل هو واقع على
 على قوله ما
 زيادة على ما
 من اللفظ في
 هو اسم من



والمعروف ان الفعل كائين بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم هو معناه
 بل انما هو ان معنى الفعل مشتق عليه استعمال الكل على الخ؛ فخرج به مثل
 - متلبيبا فيقول من ضربته هـ هـ يبا فانه وان كان مما فعه فعمل فعل
 مذكور لكنه ليس مما اشتمل على معنى الفعول كذا فيجوز به مثل كراهته في
 نحو كراهته فان كراهته اعتبار بين احد جهات كونها كراهته قامت بعمل
 الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه لا يشك ان معنى الفعل مشتق
 غيرها وانه يشتمل على كراهته وفتح عليها فعل الكراهية فاذا ذكرت
 بعد الفعل باعتبار الاول كما في قول كراهته فهو مفعول مطلق لا مفعول
 واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قول كراهته فهو مفعول
 لا مفعول مطلق اذ في كل الفعل مشتق عليه بهذا الاعتبار عن كراهته فينطبق
 بل هو واقع عليه فوقع الفعل على المفعول فخرج بهذا الاعتبار عن كراهته فينطبق
 على ان وجه جماعها وانما وقد يكون المفعول المطلق لك كيد العلم من مفهوم
 زبانه على ما يفهم من الفعل والنوع ان اصله بعض النواع والعدوان
 حل عليه مرة مثل حبس حبس لك وكيد حبس بكيد حبس لئلا يفرج حبسه
 بفتحها للوجه فالاول اي الذي لك وكيد لا يشتمل ولا يفتح لانه انما هو كراهية
 عن الدلالة على التعهد والتميز واليحيى يستلزم من التعهد فلا يقال حبس
 حبس حبس او حبس حبس الا اذا يقصد النوع او العدم بخلاف احوية الذين

المعروف ان الفعل كائين بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم هو معناه
 بل انما هو ان معنى الفعل مشتق عليه استعمال الكل على الخ؛ فخرج به مثل
 - متلبيبا فيقول من ضربته هـ هـ يبا فانه وان كان مما فعه فعمل فعل
 مذكور لكنه ليس مما اشتمل على معنى الفعول كذا فيجوز به مثل كراهته في
 نحو كراهته فان كراهته اعتبار بين احد جهات كونها كراهته قامت بعمل
 الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه لا يشك ان معنى الفعل مشتق
 غيرها وانه يشتمل على كراهته وفتح عليها فعل الكراهية فاذا ذكرت
 بعد الفعل باعتبار الاول كما في قول كراهته فهو مفعول مطلق لا مفعول
 واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قول كراهته فهو مفعول
 لا مفعول مطلق اذ في كل الفعل مشتق عليه بهذا الاعتبار عن كراهته فينطبق
 بل هو واقع عليه فوقع الفعل على المفعول فخرج بهذا الاعتبار عن كراهته فينطبق
 على ان وجه جماعها وانما وقد يكون المفعول المطلق لك كيد العلم من مفهوم
 زبانه على ما يفهم من الفعل والنوع ان اصله بعض النواع والعدوان
 حل عليه مرة مثل حبس حبس لك وكيد حبس بكيد حبس لئلا يفرج حبسه
 بفتحها للوجه فالاول اي الذي لك وكيد لا يشتمل ولا يفتح لانه انما هو كراهية
 عن الدلالة على التعهد والتميز واليحيى يستلزم من التعهد فلا يقال حبس
 حبس حبس او حبس حبس الا اذا يقصد النوع او العدم بخلاف احوية الذين



فان قيوفا وجهه ذكر مثال آخر وهو فخر في المتن فخرج من حيز التثنية قلنا الاول مضاف لا غير وهو العقلاء
والثاني مضاف ذو العقلاء والاول مضاف الى التثنية وهو محل الخار والآخر مضاف الى المفرد وهو محل الضم

سوت بغيره فموتوا وهو ما وقع في قوله ولا يحتمل في الحال **حاشا** فيضوع والآخر صوت
وانما اورد مثلهما ايرادا جديدا ليقولوا انهما

علاجا بعد جملة وهي قوله صوت وهي مشتبهة
على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتبهة
على صاحب ذلك الاسم وهو الفاعل الجوزي وانما خرجت

به فاذا في فرائج طرحة في الكلام في يفرغ فرائج الكفاي
وهي امر اية مات ولدها ومنها آرم من تلك المواضع
ما وقع موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا يفتعل

لها امر لئلا يكون غير امر مفعول مطلق قوله على القيد
وراهم اعترافا اعترفت اعترافا اعترافا مقصد

وقع مضمون جملة وهو قول على الف في رسم لان مضمون
الا غير ان ولا يفتعل له سواء وبسعي هذا السعي من

المفعول المطلق في كيد النفس المفعول المطلق
لانه انما يولد في ذواته لا امر ايجابيه ولو بالاعتبار

ومنها آرم من تلك المواضع ما وقع مضمون جملة لهما
لنوع كمال مضمون غير امر مفعول مطلق كقوله زيد قام حقا

ان حقا حقا من حقا حقا انما ثبت ووجهه حقا حقا
وقع مضمون جملة وهو قول زيد قام ولها محتمل غيره لانها

فان قيوفا وجهه ذكر مثال آخر وهو فخر في المتن فخرج من حيز التثنية قلنا الاول مضاف لا غير وهو العقلاء
والثاني مضاف ذو العقلاء والاول مضاف الى التثنية وهو محل الخار والآخر مضاف الى المفرد وهو محل الضم

حاشا فيضوع والآخر صوت
وانما اورد مثلهما ايرادا جديدا ليقولوا انهما
علاجا بعد جملة وهي قوله صوت وهي مشتبهة
على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتبهة
على صاحب ذلك الاسم وهو الفاعل الجوزي وانما خرجت
به فاذا في فرائج طرحة في الكلام في يفرغ فرائج الكفاي
وهي امر اية مات ولدها ومنها آرم من تلك المواضع
ما وقع موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا يفتعل
لها امر لئلا يكون غير امر مفعول مطلق قوله على القيد
وراهم اعترافا اعترفت اعترافا اعترافا مقصد
وقع مضمون جملة وهو قول على الف في رسم لان مضمون
الا غير ان ولا يفتعل له سواء وبسعي هذا السعي من
المفعول المطلق في كيد النفس المفعول المطلق
لانه انما يولد في ذواته لا امر ايجابيه ولو بالاعتبار
ومنها آرم من تلك المواضع ما وقع مضمون جملة لهما
لنوع كمال مضمون غير امر مفعول مطلق كقوله زيد قام حقا
ان حقا حقا من حقا حقا انما ثبت ووجهه حقا حقا
وقع مضمون جملة وهو قول زيد قام ولها محتمل غيره لانها

فان قيوفا وجهه ذكر مثال آخر وهو فخر في المتن فخرج من حيز التثنية قلنا الاول مضاف لا غير وهو العقلاء
والثاني مضاف ذو العقلاء والاول مضاف الى التثنية وهو محل الخار والآخر مضاف الى المفرد وهو محل الضم

فان قيوفا وجهه ذكر مثال آخر وهو فخر في المتن فخرج من حيز التثنية قلنا الاول مضاف لا غير وهو العقلاء
والثاني مضاف ذو العقلاء والاول مضاف الى التثنية وهو محل الخار والآخر مضاف الى المفرد وهو محل الضم



لم يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل وبسعي
 هذا النوع من المفعول المطلق، كسب الخيرة لانه
 من حيث هو منصوب عليه بلفظ المصداق بوجهه
 من حيث هو محمول على ما لو كان اسم مفعول من حيث هو منصوب
 عليه بالمصدر ويجوز ان يكون المراد انه تأكيد لا جازع عند
 الامم وعندنا ينبغي ان يكون المراد بالما كيد لانه تأكيد لا جازع
 في التكرار وتيقن تركب من التقابل ومنه ما وقع من
 اس على صبغة التشبه والامم كمن التشبه بل التكرار والتشبه
 والابح في تعجب منه القاعدة من قبيل الاضافة اس من حيث هو ما
 الفاعل او المفعول البلاغ من حيث هو اس ثم ارجع اليه كترين
 اس رجعا مكررا كونه وفي جميع المثال من تنبئه التمر يفتل في
 سماء القبة نظيف مثل سبيك اسدك بلسان بين اس
 اقيم من حيث هو امثال لا مركولا ان يخرج عن محله انما
 كثره متناهي في حذف الفعل واقيم مصدرة مقارفة في قوله لا التثنية
 في قوله ايدتم في حذف حرفه من المفعول واخبره المصداق
 فصار ليبيك ويجوز ان يكون من اب بالمكان بمعنى انك فلا
 يكون في ذوق الزوايد وعلى هذا القياس سجدتك اس سجدتكم

اعتبار واصف الاحتمال
 فيه بغير التوكيد اسم فاعل
 من حيث صيغ

سجدتكم

اسنادا بعد سجدتكم
 بتكليف ان كان
 وقع اس واسم ما وقع
 بيسبق في المفعول
 على غيرة به بل واسم
 ان الفرب واقع على
 المراد اس على غير
 فانه لا يقال انه
 مفعول المفعول
 فان المفعول المطلق
 المسمى اس واسم
 مثل زيد فرب زيد
 لا فاعل له كمثل
 بسم فاعله في حكم
 فلان هو انه لو قال
 فرب زيد فاعل زيد
 المسمى اس واسم



انشاء ابو سعاد بن ابي الحسن الاكبر استخبر بنحو
 بنحو اختلاف اَبَّ فان بنحو باللام المنفوت هو ما
 وقع اسم ما وقع على فعل الفاعل ولم يذكره التعليل
 بما سبق في المفعول المطلق والامر او بوقوع فعل الفاعل
 على تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا
 ان الفرب واقع على زيد ولا يقولون ضربت بزيدا
 الامر واقع على زيد بل يتلوه فيخرج به للمعا قبل الثانية الثانية
 فانه لا يقال احد منها ان الفعل واقع على زيد فيه او لا
 معه المفعول المطلق بما يفهم من معايرته لفصل الفاعل
 فان المفعول المطلق عين فعله والمراو بفعل الفاعل فعل
 اعتبر اسما لا ما هو فاعل حقيقة او محكما فيجوز به
 مثل زيد في قرب زيد على صفة الجمول فان لم يعتبر اسما
 لا فاعلا لا شكل بمثل اخطى زيد درهما فان مفعول عالم
 بسم فاعله في حكم الفاعل وما فكرنا ظهر فائدة فكر الفاعل
 فلا يروا انه لو قال ما وقع على الفعل لكان اقمم كقولهم
 ضربت زيدا فان زيدا قد وقع على بلا سطة حرف فعل
 اعتبر اسما لا الفاعل الذي هو ضمير المصنوع وقد تقدم

وه

فان يصدق على رهما ان وقع
 عليه فعل الفاعل الحكي المعتبر اسما
 اليد صبح

ب والحق والبال بل ب...
 كالمطلق في ابيد الغير لانه
 بل بفظ العنة بواحدة لفظ
 لاسم مفعول من حيث المفعول
 في امره انه كذا لا يجره لانه
 المجرى بالان كذا لفظه كذا
 من التظاير منها ما وقع
 واللام كيد التشبيه بل كذا
 في زيد الاضافة او في
 في مفعول وقع ثم ارجع اليه
 بعد المثالين من شدة التبريد
 بل ان يصدق اصله كذا
 لانه لو لم يكن من جنس
 الفاعل فافهم معناه
 في مفعول الفاعل
 ان يكون من اَبَّ بالكان
 يد على سبب القياس



وقد تقدم التعليل على الفعل العامل في لغة الفعل فيجمل
 متقدما متاخر اما جوارا مثل العنبر ووجه الجعش
 واما وجوبا فيما تضمن مع الاستفهام او الشرط نحو من
 لا ريت ومن ثم يكرم بكرم اسنا اذا لم يكن مانع من التقييم
 كوقوعه من ضيق نحو من البر ان تفي لسائك وقد يرد
 الفعل ^{العامل} المنقول لتقييم قرينة معالته او حالته جوارا نحو زيناك
 قال من ارب اربا ارب زيناك في الفعل للقرينة المعالته
 التي هي التلو وكذا يمكن التلو بها ان تزد بكنه في ذم الفعل
 للقرينة الاله ووجه ما في اربعة مواضع تخصها بالذم
 لوجوب اكد في باب الاغتر او المنصوب على المرح او الذم
 او المرحم كواكل اكل ان التزم بكثرة مباحثها بالاسم
 الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماه اربعة
 على السماع لا يتبع في زمن امته ثم وفي مسوعته بان يحال
 عليها امثاله اخر كوازا ونفاله انك انك انك انك
 وانهم واخيرا لعم ان استهوا عن التلبيذ واقتصدوا
 حينها لكم وسالتوه في اهلها وسلا ارايت اهلها
 ان مكانا ماء اولاً ان معورا لآخر ابا و اسلا لا اجانب

دو طنت

دو طنت سهل من
 على الارجح الاربعة السن
 اليك يجرها او يقبلها
 هفتنه مثل باريد او
 فانها تترك اولاً
 يصح ما حصر في السن
 اقباله بخلاف السن
 في الاستفهام لا التلبيذ
 بهذا القدر في قوله
 بالذم في ما سبق في باب
 مناور مطلوب او
 باء في قوله في قوله
 افعال في السناد
 في كلامه سيبويه
 او نحو في التقييم زيد لوف
 طلب اقلها بان يكون
 بان يكون اذ الظن



ووطئت سهلا من البلاء للاحكامه ^{ان قولنا} ~~او كونه~~ ^{من} ~~الموضع~~ ^{من} ~~السنن~~
 تلك الموضع الاربعه المتضمنه وهو المطلوب اقبال توجه
 اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه
 حقيقته مثل باريد او طما مثل باسماء ويحيى او يارحم
 فانها شريكه او لا تستر بالقران صلواته النداء ثم اذ فرغ
 من عيبها حصر النداء وقصد نداء وما فرغ في علم من يطلب
 اقباله بخلاف المنذوب لانه امتنع عليه الا فخر عيبه في النداء
 بل هو امتنع لا يستر به من ذكره المنذوب وقصد نداء ما فرغ
 بهذا القيد عز تعريف المنذوب لهذا الفروقه المصطلحه كما
 بالذکر فيما سبق وفي حكمه فان النداء اريف كما قال بعضهم
 مناهر مطلوب اقباله حكما على وجه التفتيح فاذا قلت
 يا حي يا قيوم فتقول الرفع فانما متناه اليك فالاول
 او فالحي المنادى كما قصد صاحب المفرد في الطاء
 في كلامه يبيد اريها ان هذا في المنادى كقولنا يا حي
 او نحو ذلك ليقترب زيد لفظا او تقديره اريد بتقدير لطلب
 طلب لفظا بان يكون الية الطلب لفظيا فهو باريد او تقديره
 بان يكون الية الطلب مفردا فهو يوسف اعرض عن هذا

بمقتضى
المناه

منه لولا ان كان يدعى او ينادى بالحق
واعتبره عن نحو ليقبل زبده

الطلب في قوله الفعل في كل
 كمثل العتبه وفيه المصنف
 كاستفهام او الشتر طرقت
 فاعلم ان ما من من النعيم
 ان تعف لسائر القبول
 به او حاله هو ان لا ينادى
 في الفعل لغرضه ان ينادى
 بها ان يركب منه في الفعل
 والحق فيصير الالف
 منصوب على الرفع او الهم
 كقوله ما جازها باللسان
 لا ربه سحافي او مقصود
 في مدونه مسموعه بان ينادى
 كما انكر ان ينادى بلفظ
 ان التثنية في القصد
 وسلاما انكيت اسما
 او اسلا اجانب

الاصحاح الثاني في بيان
الصفات التي تميز
الاصحاح الثاني في بيان

53

وهو من منصوب المحل المفعول به في الجملة
وبما زيد الفعل في الصفة واقصر على ما لا يكثر واشهر ما يعلم في
بشره وعطف السان ويانيد ويحاش وحاش في المعطوفين في صفتها
مضول يا علي بن احمد وهو سلف سيبويه والمعطوف في صفتها
فول يا علي بن احمد في صفة النون المعطوف في صفة الحقة
منه مستقل في صفة ان يكون على حدة جارية على تقدير مباشرة
منه النداء اليه في الصفة او ما يقوم مقامها ولكن كالمباشرة في النداء
تلك هي اعرابا فصات رفعا وابو جعفر في العلاء في الخبر القادر المقيم على
الحيل في صفة النون في صفة الصفة فانه لا يكثر في صفة النداء
بواسطه الام لا يكون مستقلا فله حكم التبعية ويصح ان ياتي بمحل
ومحل النسب في صفة النون ان كان المعطوف المذكور كالحسن الحسن
ابو العباس مثل الحيد في اختياره في صفة الامكنة وهو مستقلا في صفة
الامكنة والاعراب وان لم يكن المعطوف المذكور في صفة النون الامكنة
مثل النجم والصفحة فكلما في صفة النون كالحسن مثل البعوض في الصفة
وهو مستقلا في صفة النون على الصفة او في صفة النون
عطفها على ما في صفة النون في صفة النون في صفة النون
فصحة ما او وقعت نوابح اولان في صفة النون في صفة النون
لا بد منها

فول يا علي بن احمد في صفة النون المعطوف في صفة الحقة
منه مستقل في صفة ان يكون على حدة جارية على تقدير مباشرة
منه النداء اليه في الصفة او ما يقوم مقامها ولكن كالمباشرة في النداء
تلك هي اعرابا فصات رفعا وابو جعفر في العلاء في الخبر القادر المقيم على
الحيل في صفة النون في صفة الصفة فانه لا يكثر في صفة النداء
بواسطه الام لا يكون مستقلا فله حكم التبعية ويصح ان ياتي بمحل
ومحل النسب في صفة النون ان كان المعطوف المذكور كالحسن الحسن
ابو العباس مثل الحيد في اختياره في صفة الامكنة وهو مستقلا في صفة
الامكنة والاعراب وان لم يكن المعطوف المذكور في صفة النون الامكنة
مثل النجم والصفحة فكلما في صفة النون كالحسن مثل البعوض في الصفة
وهو مستقلا في صفة النون على الصفة او في صفة النون
عطفها على ما في صفة النون في صفة النون في صفة النون
فصحة ما او وقعت نوابح اولان في صفة النون في صفة النون
لا بد منها

فول يا علي بن احمد في صفة النون المعطوف في صفة الحقة
منه مستقل في صفة ان يكون على حدة جارية على تقدير مباشرة
منه النداء اليه في الصفة او ما يقوم مقامها ولكن كالمباشرة في النداء
تلك هي اعرابا فصات رفعا وابو جعفر في العلاء في الخبر القادر المقيم على
الحيل في صفة النون في صفة الصفة فانه لا يكثر في صفة النداء
بواسطه الام لا يكون مستقلا فله حكم التبعية ويصح ان ياتي بمحل
ومحل النسب في صفة النون ان كان المعطوف المذكور كالحسن الحسن
ابو العباس مثل الحيد في اختياره في صفة الامكنة وهو مستقلا في صفة
الامكنة والاعراب وان لم يكن المعطوف المذكور في صفة النون الامكنة
مثل النجم والصفحة فكلما في صفة النون كالحسن مثل البعوض في الصفة
وهو مستقلا في صفة النون على الصفة او في صفة النون
عطفها على ما في صفة النون في صفة النون في صفة النون
فصحة ما او وقعت نوابح اولان في صفة النون في صفة النون
لا بد منها

فول يا علي بن احمد في صفة النون المعطوف في صفة الحقة
منه مستقل في صفة ان يكون على حدة جارية على تقدير مباشرة
منه النداء اليه في الصفة او ما يقوم مقامها ولكن كالمباشرة في النداء
تلك هي اعرابا فصات رفعا وابو جعفر في العلاء في الخبر القادر المقيم على
الحيل في صفة النون في صفة الصفة فانه لا يكثر في صفة النداء
بواسطه الام لا يكون مستقلا فله حكم التبعية ويصح ان ياتي بمحل
ومحل النسب في صفة النون ان كان المعطوف المذكور كالحسن الحسن
ابو العباس مثل الحيد في اختياره في صفة الامكنة وهو مستقلا في صفة
الامكنة والاعراب وان لم يكن المعطوف المذكور في صفة النون الامكنة
مثل النجم والصفحة فكلما في صفة النون كالحسن مثل البعوض في الصفة
وهو مستقلا في صفة النون على الصفة او في صفة النون
عطفها على ما في صفة النون في صفة النون في صفة النون
فصحة ما او وقعت نوابح اولان في صفة النون في صفة النون
لا بد منها

والعاطلة

بما

ان

في

في



حكم الله في الاستقلال من احوال من معناه فيمن لم يحرف غير ما لم الا انصرف احواله من معناه
 في التام كونه لا يزيد في احوال في الحذف وبارجل ابا جلد في حلف البيان ولا يبين
 اعطوا في حرف المتنج وحقول باعاصيه فان الام يتنج وحقولها على الحذف
 بالاصناف الحقيقه والسبيل المعطوف في حشر ما ذكر في الحشر المعطوف في ذكره
 قبل وهو المتنج وحقول باعاصيه الحذف الذي لا يتنج وحقولها على
 حكمه ارحم كل واحد منهما حكم الله في الاستقلال الذي يبيته حرف النداء
 وذلك ان البدر هو المقصود بالذكري الاول كما استوطنت له حرفه والمعطوف الحذف
 مساو مستغنى في حقيقه ولا طابع من دخول حرف النداء عليه فيكون
 حرف النداء معتبرا في مطلقه ارحم حال كون كل واحد منهما مطلقا بهذا الحكم
 غير مقيد بحال الاحوال المستقر في مغردين او مضامين او مضامين
 لصف او اكثر من فاكسل مثل ياريد يهد و ياريد اعمرو و ياريد طاهرا جيبلا
 و ياريد رجلا صالحا والمعطوف مثل ياريد و عمرو و ياريد و اعمرو و ياريد
 و طاهرا جيبلا و ياريد و رجلا صالحا و العلم العلم المنادى كما يتنج على الضم
 اما كونه منادى فيلان الكلام في و اما كونه منبسطا على الضم فيما يعجز
 اختيار في التمتع عز جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المنبسط على
 الضم الموسوق بابن مجرزة النداء او مطلقا بربها اعني انبسته بلا تكلل
 و اسئلة بين الابن و موصوفه كما هو اعتبار للاضمة فخرج عنه متبدا
 ياريد انظر في ابن عمر و مصان ارحم حال كون ذلك الابن مصان للاعتم
 لان النداء في قوله والاعتم
 العلم يروا تكلل او لا تكلل
 وهو من باب ما يرفع به عدم شدة الاشتراح بين الوصوف
 والعطف بسبب التكلل والاعتم

المعنى يكونان ان يبين
 هو او مصان
 دلتا قال بالاضافة الحقيقه لانها لو كانت
 حقيقه بالاضافة للفظه الا شبهة كحذف
 يكون في حكم النداء فيجوز فيها الوجوه ان
 كما عرفت
 و لانه في حكم تكبير العامل فيكون حرف النداء
 مقدرا عليه في حكم ايضاه
 و التفسير في قوله صالحا لانه لو كان
 لم يقصد به معنى يقال ياريد رجلا صالحا
 و اما جاز ان شراح الاسم اذا كان علما
 لان اللاحق هو الا لفظي ولا منصوبا
 في الاشتراح اما الاول فلان الاسم
 ليس جازا في هذا العلم و الثاني لانه لا يفتوت
 عنف الاسم فيمن ان ليس الاسم فيه
 في اشتراح

ان في كل علم يكون
 على سبغ به لكن في
 مناسبه الحذف
 نور ما عرف بال
 هاء التنبيه بين حرف
 بلافاصله و باسم
 و التمهيد بين حرف
 و لانه كما في
 حركة الاعرابه موافقا
 المقصود بالنداء و هو
 المنادى في هذا الم
 بالجر عطف على ال
 نحو ان المار به
 وجواز الوجود بين اع
 عن محذوف و ان يربها
 الهم عن اول و لزم ال
 و في حقه
 و يعوق
 للذي



تورد بالرفع عطف بحسب الغرض يا ايها كان صولها وبالرفع المعنى او بالرفع عطف على ما استاد عطف على فتحى او ما نية بالانفا وعطف
على نحو من بلاغى والتقوير قالوا يا ايها ويا ايها وبالرفع عطف على

المرحل كون التاء عطف على وقف حركة الياء او كسور كما سبنا الياء ووجهها
بالضمة ايضا فلو ايتت ويا ايها لاجزائه في جملة جموعه ولم يذكره للقلبة وقالوا يا ايها
وهي كذا بالرفع بعد لسانها مما بين العوضين ووزنها ياء ويا ايها ويا ايها

تعود على
عطف الياء
عطف الياء
عطف الياء

لانه سمى في اخره تاء التانيث فونيت
قوله عطف على حذف الراءين لان الالف بالالف
جاء

بل يقال يا ايها انى ويا ايها فانه
قوله فقالوا يا ايها ويا ايها عن رفق الياء وسكونها
لان الالف والياء ايضا بالياء وقفا فالاول الاستقامة اليه
ايضا وتقل التفتيح الراءيم المشددة
عطف الاء

احترازا عن الراءيم المعوضين والمعوضين عطف على غير جاز وقاوا يا ايها ويا ايها
ايها ويا ايها فانه سها الاختصاص بالنظر الام والعم الراءيم ويا ايها
قالوا بالرفع الياء ايضا فانهم يقولون يا ايها ام ويا ايها عم على الوجوه الا
منها يا ايها فلو قالوا يا ايها ويا ايها عم يجمع الياء وسكونها ويا ايها ويا ايها

تخفف الياء والالف بالاء كقوله ويا ايها ويا ايها بالاء العطف على الاء ويا ايها
وهي اخر شدة في حرف الياء المنكسر يا ايها ويا ايها فانه الاء الاء العطف على الاء
كثيرة الاحتجاج وطول المظلة وفضل التفتيح في الكلام عطف على الاء العطف على الاء
شدة في الاء ويا ايها ويا ايها فانه الاء العطف على الاء العطف على الاء

وهي الاء ويا ايها ويا ايها فانه الاء العطف على الاء العطف على الاء
واقعة في الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء
هذه الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء

الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء
الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء
الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء

الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء
الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء
الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء

الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء
الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء
الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء

منه الجواز وقول
فخره فونى فونى لان حذف الاء العطف على الاء

قوله فونى فونى لان حذف الاء العطف على الاء
ويؤيدونه مقابلة الجواز العطف على الاء
جاء العطف على الاء

الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء
الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء
الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء

الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء
الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء
الاء العطف على الاء العطف على الاء العطف على الاء

وشترط
ا وشترط
منه امور
او حكمي
الاء العطف على الاء
لا يلبس
ليس امر
بالكسنة
حذف الاء
لعدم نظر



فلم يرد عليه الترضيم الذي هو من خصائصه كما در

السطح المستعان بالواو بالهمزة

ولا مفتوحا بزياقة الالف لان الزياقة تنافي الخ

عظوم لا يجوز

ف ولم يذكر مندوب لانه غير داخل في المصادر

عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فانه

هو مبتدأ

في تعرف النسخين من ان وجه اشتراكه عند

ظاهر وهو في المصادر وهو ان الالف فيه زيادة

ظاهرة

المنذور

الالف في اخره حمة الصوت اظهرها التنج فلا ياسب الترضيم

المنذور

لا يكون

وان

لتخفيف

المصادر

جاء لان الالف في المصادر
لأن الالف في المصادر
لأن الالف في المصادر
لأن الالف في المصادر
لأن الالف في المصادر
لأن الالف في المصادر
لأن الالف في المصادر
لأن الالف في المصادر
لأن الالف في المصادر
لأن الالف في المصادر

الاصحاح الثاني في معرفة الصفات

تفاد العلم في معرفة صفات
 والاصح اسم الاشياء لا
 فيها ثمة الصوت ونظيره
 هذا في النفاذ العا
 من الاشياء المسمى
 ان ياتوا عن طريق
 او يوصفون من الاشياء
 في معرفة صفات الاشياء
 في معرفة صفات الاشياء
 في معرفة صفات الاشياء

تفاد العلم في معرفة صفات
 والاصح اسم الاشياء لا
 فيها ثمة الصوت ونظيره
 هذا في النفاذ العا
 من الاشياء المسمى
 ان ياتوا عن طريق
 او يوصفون من الاشياء
 في معرفة صفات الاشياء
 في معرفة صفات الاشياء
 في معرفة صفات الاشياء

تفاد العلم في معرفة صفات
 والاصح اسم الاشياء لا
 فيها ثمة الصوت ونظيره
 هذا في النفاذ العا
 من الاشياء المسمى
 ان ياتوا عن طريق
 او يوصفون من الاشياء
 في معرفة صفات الاشياء
 في معرفة صفات الاشياء
 في معرفة صفات الاشياء

Handwritten notes in the top right margin, including the name 'ابن سينا'.

منها

لا

Handwritten notes in the middle right margin.

Handwritten notes in the bottom right margin.

Handwritten notes in the left margin, including the name 'ابن سينا'.



عاشرة في ذلك اسم هو اسم الصواب من الفعل المشبهة بفتح او ميم على ما يجب
 بالاسم بالفتح والوقود بالفتح والفتح بالفتح والفتح بالفتح والفتح بالفتح
 اسما للفظ بالفتح والفتح بالفتح والفتح بالفتح والفتح بالفتح والفتح بالفتح
 اسما للفظ بالفتح والفتح بالفتح والفتح بالفتح والفتح بالفتح والفتح بالفتح

ما في ذلك اشتغال خرج كزير فربما كان في عمل فربما كان في عمل فربما كان في عمل
 اشتغال له فربما كان في عمل فربما كان في عمل فربما كان في عمل فربما كان في عمل

وحتى ان اشتغال بالفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح
 اشتغال بالفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح

اشتغال بالفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح
 اشتغال بالفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح

اشتغال بالفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح
 اشتغال بالفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح

اشتغال بالفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح
 اشتغال بالفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح

اشتغال بالفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح
 اشتغال بالفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح

اشتغال بالفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح
 اشتغال بالفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the grammatical discussion.



وإنما قيل إذا بالشرطية احترازاً عن إيجاب المعاجز فإنه
 الرغز هو المنع بعد ما هو متوسط
 وهذا القول إشارة إلى أن مواقع الفعل حلية
 لا يجوز لها ما قبلها إلا في النسخة فقط

إن ما يجوز في النسخة والاحتراز ما إذا الشرطية وحدها مقبل لادوم النسخة في الاسم
 المذكور إذ هو أن يكون هو مواقع الفعل مما يفتح وقوع الفعل فيها كما في النسخة
 هو مقدر حال النسخة

الاسم المذكور في تعريفها الفعل تقديره أو الأفعال والاختصاص في الاسم المذكور عند وقوعه في
 المقدر البتة كما هو مقدر حال النسخة لانه حيث هو مقدر في سنة الحال هو حيث
 هو مقدر حال الرغز بالصفة فلا يعم الاسم المذكور في حال الرغز في النسخة
 المقصود من المقصود هو في الحقيقة لا يعم الاسم المذكور في حال النسخة في النسخة
 مقدر في النسخة المقصود من المقصود هو في الحقيقة لا يعم الاسم المذكور في حال النسخة في النسخة

فقد قيل إن كل شيء حقيقته مقدر في النسخة على الظاهر بشرطية التقدير ولو رغبنا في التبراه
 وجعل حلقه غير كونه مقدر في النسخة المقصود من المقصود هو في الحقيقة لا يعم الاسم المذكور في حال النسخة في النسخة
 لأنه حقيقته مقدر في النسخة المقصود من المقصود هو في الحقيقة لا يعم الاسم المذكور في حال النسخة في النسخة
 مقدر في النسخة المقصود من المقصود هو في الحقيقة لا يعم الاسم المذكور في حال النسخة في النسخة

فإن كان المقصود من المقصود هو في الحقيقة لا يعم الاسم المذكور في حال النسخة في النسخة
 مقدر في النسخة المقصود من المقصود هو في الحقيقة لا يعم الاسم المذكور في حال النسخة في النسخة

فإن كان المقصود من المقصود هو في الحقيقة لا يعم الاسم المذكور في حال النسخة في النسخة
 مقدر في النسخة المقصود من المقصود هو في الحقيقة لا يعم الاسم المذكور في حال النسخة في النسخة



وهو من جهة لا يجرى في غيرها الا في جهة التسليط فلا يرفع الضابطه صحت
فتعين الرفع والالاء وان لم يكن العاصم في الشرط لم يكن الآية جملتين ايضا فتخرج
داخلة تحت الضابطه التي فيها الصب واختيار النسب بالالتفاف الزمان على الرفع

في قوله الضابطه...
في قوله الرفع والالاء...
في قوله جملتين ايضا...
في قوله الضابطه التي فيها الصب...
في قوله اختيار النسب بالالتفاف الزمان على الرفع...

فلا يرفع جعل العاصم في الشرط او جعل الآية جملتين ليعين الرفع المراد من تلك العاصم
التي وجب صرفها في الرفع المضمون فيها التوجيه وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت

في قوله جعل العاصم...
في قوله او جعل الآية جملتين...
في قوله ليعين الرفع المراد من تلك العاصم...
في قوله التي وجب صرفها في الرفع...
في قوله المضمون فيها التوجيه...
في قوله وانما وجب حذف الفعل فيه...
في قوله لضيق الوقت...

من ذكره وهو اللفظ في الرفع من جهة التسليط والى نحو ال
اسم حذف في الرفع المضمون به التوجيه بقدره ان حذف ذلك المضمون في الرفع

في قوله اللفظ في الرفع...
في قوله من جهة التسليط...
في قوله اللى نحو ال...
في قوله اسم حذف في الرفع...
في قوله المضمون به التوجيه...
في قوله بقدره ان حذف ذلك المضمون...
في قوله في الرفع...

اللفظ في الرفع المضمون به التوجيه بقدره ان حذف ذلك المضمون في الرفع
اللفظ في الرفع المضمون به التوجيه بقدره ان حذف ذلك المضمون في الرفع

في قوله اللفظ في الرفع...
في قوله المضمون به التوجيه...
في قوله بقدره ان حذف ذلك المضمون...
في قوله في الرفع...

المضمون به التوجيه بقدره ان حذف ذلك المضمون في الرفع
المضمون به التوجيه بقدره ان حذف ذلك المضمون في الرفع

في قوله المضمون به التوجيه...
في قوله بقدره ان حذف ذلك المضمون...
في قوله في الرفع...

بقدره ان حذف ذلك المضمون في الرفع
بقدره ان حذف ذلك المضمون في الرفع

في قوله بقدره ان حذف ذلك المضمون...
في قوله في الرفع...

في الرفع...
في الرفع...

في الرفع...
في الرفع...

في الرفع...
في الرفع...

في الرفع...
في الرفع...

في الرفع...
في الرفع...

في الرفع...
في الرفع...

في الرفع...
في الرفع...

في الرفع...
في الرفع...

التعريف بالاسماء

٦٥

قوله

قوله وقد عطف على الجواب الذي هو قوله في الاستدلال بالاسم لا يكون محصوراً
بالتعريف كان المحصور بالاسم لا يكون محصوراً بالتعريف كان المحصور بالاسم لا يكون محصوراً

عليك ان تعرف ان في الاسماء غير هي لانه لا يقال ان الشيء في نفسه من
الاسم فينبغي ان يقدر في مثل غيره وفيه وقد عطف على مثال النوع الذي عطف على الاسماء
على الاتقاء عن الطرية لا على تعبيره فالصواب ان يقال بتقديره بعد الاتقاء كما
فيقدر مثل غيره في جميع افراد النوع الاول في بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك
فان العطف على بقية نفسك مما يوجب ان يكون في بقية نفسك من النوع الثاني
قيل لفظ الاقايين الاسماء من النوعين فينبغي ان لا يكون في بقية نفسك من النوع الثاني

فقد عطف على بقية نفسك مما يوجب ان يكون في بقية نفسك من النوع الثاني
قيل لفظ الاقايين الاسماء من النوعين فينبغي ان لا يكون في بقية نفسك من النوع الثاني
فقد عطف على بقية نفسك مما يوجب ان يكون في بقية نفسك من النوع الثاني
قيل لفظ الاقايين الاسماء من النوعين فينبغي ان لا يكون في بقية نفسك من النوع الثاني

قوله وقد عطف على الجواب الذي هو قوله في الاستدلال بالاسم لا يكون محصوراً
بالتعريف كان المحصور بالاسم لا يكون محصوراً بالتعريف كان المحصور بالاسم لا يكون محصوراً

قوله وقد عطف على الجواب الذي هو قوله في الاستدلال بالاسم لا يكون محصوراً
بالتعريف كان المحصور بالاسم لا يكون محصوراً بالتعريف كان المحصور بالاسم لا يكون محصوراً

قوله وقد عطف على الجواب الذي هو قوله في الاستدلال بالاسم لا يكون محصوراً
بالتعريف كان المحصور بالاسم لا يكون محصوراً بالتعريف كان المحصور بالاسم لا يكون محصوراً

قوله وقد عطف على الجواب الذي هو قوله في الاستدلال بالاسم لا يكون محصوراً
بالتعريف كان المحصور بالاسم لا يكون محصوراً بالتعريف كان المحصور بالاسم لا يكون محصوراً

قوله وقد عطف على الجواب الذي هو قوله في الاستدلال بالاسم لا يكون محصوراً
بالتعريف كان المحصور بالاسم لا يكون محصوراً بالتعريف كان المحصور بالاسم لا يكون محصوراً

خرف الخواجا فان الخواجا من غير علم الزجاجة في قولنا طربت تأديبا لمقتضى خبير لفظ الفعل فكانت
مترتبة من غير ان يكون له في قولنا طربت تأديبا لمقتضى خبير لفظ الفعل فكانت
تجوز في قولنا طربت تأديبا لمقتضى خبير لفظ الفعل فكانت

والفعل في المفعول فمفعول في المفعول
فان المفعول له مفعولان
فان المفعول له مفعولان
فان المفعول له مفعولان

حيثما لم ينفرد به جوهه فغيره هو المفعول فان المفعول انما وقع بسبب اللفظ والاعراب
فان المفعول له مفعولان
فان المفعول له مفعولان
فان المفعول له مفعولان

والاكثر ام في قولنا جئتك للسمع والامر اهل الترابير عن مفعول المفعول ما يدل عليه
وهذا ايضا خلاف المصطلح القول بقدر الام لانها اذا لم تكن المفعول لم يرفع
انها من واصل المفعول له كقولهم نوحا شفا فمفعول نوحا شفا المفعول له

فقط من الذين هادوا حزما وقولهم عزم ان امرأة فقلت البار
في غير جسد اس لاجلها وما كان تقدير الهم عبارة عن حذفها
عن اللفظ وابتها في النية وكان الاسرابطها في اللفظ والنية
فوليد لم يكتف باطلاق المفعول بل يرفع المفعول مفعول المفعول
وقد يعرف بغير ما بان التقدير في اللفظ مع ابعاد نية اللفظ وهو التردد في اللفظ والنية عند المفعول

مفعول في قولنا طربت تأديبا لمقتضى خبير لفظ الفعل فكانت
مفعول في قولنا طربت تأديبا لمقتضى خبير لفظ الفعل فكانت
مفعول في قولنا طربت تأديبا لمقتضى خبير لفظ الفعل فكانت



هذا عن المضاف اليها اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا لا يرفع
 حذو وقيام المضاف واليها مفعولية الفاعل او المفعول نحو
 فتبع ملكه ابراهيم فبتبعه وان جاء على اسم المضاف لا يرفع
 ان يقول بل يتبع ابراهيم مقام بل يتبع ملكه ابراهيم وان
 جاء على افعاله مفعول مقام ان جاء على اسم المضاف
 فاعلا او مفعولا وهو المضاف اليه فاعلا او مفعولا
 اليه او المضاف اليه ان لم يرفع قيامة مقامه كما في قوله
 ان ابراهيم يرفع مقطوعا بمعنى من فقوله حال من يرفع ولا يرفع
 الدابة المضاف اليه جزوه وان ابراهيم اصله الرفع مفعول
 ما لم يرفع فاعله باعتبار ضمير المتكسر في المقطوع فكما
 ل من مفعول ما لم يرفع فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي
 المعلوم من باب التفعيل او تبين على صيغة المضاف الى المجهول
 من باب التفعيل جعل الجار والجرور متعلقا به لا بالمفعول في قوله
 الحال من مفعول مفعول مطلق من غير حاجة الى التعميم الفا
 على عمل او المفعول الالذخول ما وقع حاله عن المضاف اليه مثل ضربت زيد قاتبا

مثل ضربت زيدا
 ومثله يرفع زيدا
 من فاعله
 كما قالوا فاعله
 زيد من ضم اختياره
 للمفعول ان مفعول
 باعتبار مفعول
 مما يرفعهم الا
 ويصير زيدا مفعولا
 من مفعول الكلام
 على الحال من المفعول
 المرفوع كما كان اللفظ
 يكون من فاعله
 على ان كان اللفظ
 فاعلا والمفعول



قوله العوازم...
قوله العوازم...
قوله العوازم...

قوله العوازم...
قوله العوازم...
قوله العوازم...

البيان
قوله العوازم...

قوله العوازم...
قوله العوازم...
قوله العوازم...

البناء
اجلوه ام وخور
الحواب ماهاما
ابن لصرحا
ابوالسود

صاحبها معرفة النبي عن خلفه بعض الموالات في الشريعة...
ظاهره ويظهر قوله صاحبها معرفة مبتداه...
ثمرة وارسلها العوازم لم يزد فيها ولم ينقص...
حار الوصية والالتفات يقول ارسلكم الى الله...
او التولية بين المرسل وما يريد ان ارسلها...
عن العوازم ولم يستفح اس لم يخف على نفسه...
قلاء باله فان العوازم ان يشرب البحر ثم يرفق...
بين بحر من عطشانين يشرب منه ماء...
نفس مؤاخنة بعضها فرجيف او الخبيث...
ونوه مشرفه جهده كما ذكر بالثمرة...
كوفها ثمره وما يؤكل بالثمرة فلا يبرد...
العوازم ويغرد وحده اس الغاذه...
وهذه المصادر منسوبة على المصدرية...
فمنه الثمرات اس معتمة ومنفرد او...
في التقدير ثمره كما ان حسن الوجه...
في المعنى ثمره فان كان

قوله العوازم...
قوله العوازم...
قوله العوازم...



والمعنى ان كل واحد من الطرفين قد تقدم على الآخر فيكون تقدم كل واحد على الآخر فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان كل واحد من الطرفين قد تقدم على الآخر فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

ولا يتقدم على العامل المعنى فيها مع تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

فان كان صاحب كل شئ قد تقدم على غيره فيكون تقدم كل واحد على الآخر...

على العامل المعنى فيها مع تقدم كل واحد على الآخر...



كثير من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...
 وادوية كثيرة من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...
 والاطباء في كل زمان وحين يفتخرون بالعلم والفضل...
 وادوية كثيرة من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...

ما عتبار من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...
 وادوية كثيرة من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...
 والاطباء في كل زمان وحين يفتخرون بالعلم والفضل...
 وادوية كثيرة من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...

فما اذكر من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...
 وادوية كثيرة من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...
 والاطباء في كل زمان وحين يفتخرون بالعلم والفضل...
 وادوية كثيرة من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...

ادوية كثيرة من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...
 والاطباء في كل زمان وحين يفتخرون بالعلم والفضل...
 وادوية كثيرة من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...

ادوية كثيرة من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...
 والاطباء في كل زمان وحين يفتخرون بالعلم والفضل...
 وادوية كثيرة من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...

ادوية كثيرة من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...
 والاطباء في كل زمان وحين يفتخرون بالعلم والفضل...
 وادوية كثيرة من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...

ادوية كثيرة من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...
 والاطباء في كل زمان وحين يفتخرون بالعلم والفضل...
 وادوية كثيرة من اجزاء العالم ما يهون من اجزاء العالم...



هذا هو المتن الذي هو المشهور

حسب رتبة مختلطة للصدق والكذب لان الحال ^{عند حيزه} تتغير من الحسن الى الخلل
 واخرها في وقوع الحكم بها عند الخطئ ^{او اللام} الاشائية لانفتح ان يحكم بها على
 شيء ودلالم كانت الجنة مستقلة في الولاية لا يقتضيه ارتباطها
 بغيرها والحال مرتبط بغيرها ^{او وقت} الجدة صلا لا بد لها من
 رابطته بربطها بالصدق ^{او الضمير} والواو والجملة اما
 اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها ^{او من} متبعا او من
 رعا متبعا او ماضيا متبعا او ماضيا متبعا ^{منه} فمنه من حيث كاسمية
 ان الجملة الاسمية الخالية من متبعا بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في التقليل
 وقسبه ان يكون الرابطه فيها في غاية القوة كوجوبت وان راجت
 وجوبت وانت ذلك جها زيد وهو راكب بالواو وحدها لانها تدل
 على الربطه في اول الامر فانكفى بها مشرفا ^م كمن نبت وادم
 بين الماء والطعام ويسد ان الربطه بالواو وتعمل حدها او بر ما مع الضمير
 فان يكون في الحال المنتقنه واما في المؤكدة فذلك زاله او ونقول هو الحق شك
 في ذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكدة والمؤكدة الشدة الاتصان بينهما او بالضمير

لان الواو لا يشبهت لانها في نفسها وانما في اللفظ
 والواو لا يشبهت لانها في نفسها وانما في اللفظ
 والواو لا يشبهت لانها في نفسها وانما في اللفظ
 والواو لا يشبهت لانها في نفسها وانما في اللفظ

هذا هو المتن الذي هو المشهور
 هذا هو المتن الذي هو المشهور
 هذا هو المتن الذي هو المشهور
 هذا هو المتن الذي هو المشهور



في حذف اللان التسمية لا يجب ان يقع في الابداء او فلا يدل

على الاطلاق او اللام في كلته فوه التي فلا يدل من الواو على

الصحة والمضارع المثبت ان الجمة الفعلية المشيكون الفعل

لاسم الفاعل المستغنى من الواو نحو جاءني زيد يسرع وما هو الا

على المضارع المثبت اس ما سوس الجمة الاسمية والفعلية المشبهة بالمضارع منه

من الجمل الفعلية المشبهة على المضارع الكسفي او الكسفي بالواو والفعلية معها او باحد هما وحده

من غير المنخفض عند النصف وبالقسمية لعدم فوج الاستقلال بها

عند النقص

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

في حذف اللان التسمية لا يجب ان يقع في الابداء او فلا يدل
على الاطلاق او اللام في كلته فوه التي فلا يدل من الواو على
الصحة والمضارع المثبت ان الجمة الفعلية المشيكون الفعل
لاسم الفاعل المستغنى من الواو نحو جاءني زيد يسرع وما هو الا
على المضارع المثبت اس ما سوس الجمة الاسمية والفعلية المشبهة
بالمضارع منه على المضارع الكسفي او الكسفي بالواو والفعلية معها
او باحد هما وحده من غير المنخفض عند النصف وبالقسمية لعدم فوج
الاستقلال بها عند النقص



74

فوق من تحتها حصارا منقوشا ان كان علم
علافا لا يوسع فانه كان يوسع في الوجود
وان كان مع الضيق فالشبح المرهق اذا
استغنى عن حصاره فلفظ ما لم يرد في الوجود
وان استغنى عن حصاره فلفظ ما لم يرد في الوجود
وان غلب بحدوده في الوجود...

فوق من تحتها حصارا منقوشا ان كان علم
علافا لا يوسع فانه كان يوسع في الوجود
وان كان مع الضيق فالشبح المرهق اذا
استغنى عن حصاره فلفظ ما لم يرد في الوجود
وان استغنى عن حصاره فلفظ ما لم يرد في الوجود
وان غلب بحدوده في الوجود...

عند الكفاية بالصبر بعد قوة الاستغناء بالكالسبية فالمضارع المنقوش
كوجاه في زبر وما ينكلم علامه او جاني زبر ما ينكلم علامه او جاني زبر
وما ينكلم عمره واما في المنقوش كوجاه في زبر وما ينكلم علامه او جاني
زبر فخرج علامه او جاني زبر وما ينكلم علامه او جاني زبر
زبر وما خرج علامه او جاني زبر وما خرج علامه او جاني زبر
عمره والابن في الماضي المنقوش من وصول الفضة في المنقوش زمان
وما الماضي الى الحال الفضة على الماضي المنقوش الواقع في الحال لا يبدل بها على
مخرج زمان الى زمان صمد والفعل من ذلك الحال او وقتها على
تكون الزمان البناء من الماضي المنقوش اذا وقع حاله ان مضية ان
هو بالنسبة الى زمان السامع فلا بد من قد حجب بغيره اليه في زمانه
وهذا خلاف مذهب الكوفيين فانه لا يوجد في ظاهره
ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ او جاني زبر فذكر على
او مقدرة منسوبة كقولهم جاءكم صمد وراهم اي قد حضرت
وهذا خلاف مذهب الكوفيين والغير فانه لا يوجد في ظاهره
فسيبويه يقول قوله قد حضرت صمد وراهم بغيره صمد وراهم فيكون
جمله حضرت صمد موصوفه صمد وراهم هو الحال والغير يجعل جملة
وعبارته وانما ينسب صمد في المنقوش لا يستلزم بل ما فاصح في المنقوش
انما حاله

يقع في الابداء فلا يبدل
فلا بد من الواو على
لبنة الخ يكون الفاعل
سبب لفظه
في زبر يس
شئ من الماضي
حالا او باحد جهات
بدم فوجه استقلالها
عند الكفاية



حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله عاقبا بما انقسط
انصال مؤكدة من فاعل شهيد والابو هرثمة من فاعل آخر وهو ان يكون

عقد نكلا السب من السب من الابدحان للعلل فيها والالطمان عاملها
مذكور في حذف يكون حذف واجبا كذا في المشاهدة بما انقسط التكميل

حاشي الاسم الذي يرفع الارباع واحترز عن البديل فان البديل منه
في حكم النجبة فهو ليس برفع الارباع عن شئ بل هو من كونهم وارباعان

المستقر في الثالث الارباع في الموضوع له من اية فان المستقر
كالمبغض هو الثالث مطلقا كمن المطلق منصرف الى الكمال

وهو الرفع واحترز عن كونه عينا جارية فان كونه جارية يرفع
الارباع في قوله عينا كونه غير مستقر كمن الموضع بل شيئا في الاستعمال

تعدو الموضوع له وكذا يقع في الاحترز عن اصناف المبهات
هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوعه في يوم كذا في استعمال

في الجائز او الكل في معنى الارباع في هذا المعنى الكلي والاق
واحد احد من جريته بل الارباع انما تستعمل في تعدد الموضوع له

المستعمل في متوحد بالرجل يرفع هذا الارباع لا الارباع الواقع في
له من حيث انه موضوع له وكذا يقع في الاحترز عن عطف البيان في

مثل قوله ابو جعفر عمر فان كل واحد من ابي جعفر وعمر موضوع

ملاحظات هامشية عمودية على النص الرئيسي، تحتوي على تفسيرات لغوية ونحوية إضافية.

النص المكتوب على حافة الصفحة اليمنى، وهو جزء من النص الأصلي أو ملاحظة من الصفحة المجاورة.



76

قد نرى في بعض النسخ ان ذلك المقدار انما هو مقدار ثلثي
درهما فيكون
تقولون مقدارها مائة وخمسة وعشرون
في عدد ضرب البتة والخروج في قولهم قد نرى
في بعض النسخ

أي رفع الابهام مطلقا يخفف في ضمن هذا الرفع الخاص في الرفع هو
وذلك لان الابهام فيه الرفع والمقدار كما يخفف في ضمن عدد نحو عشرين
وربما وسبب ذلك تميز الورد وبيان في باب اسماء الورد واما في ضمن
غيره أي غير الورد كالوزن في رطل زيبا فان الرطل نصف المن وكذا في
سما وكالكيل نحو خفيفان براد كالزراع نحو زراع فوباد كالقفايس

تقولون مقدارها مائة وخمسة وعشرون
في عدد ضرب البتة والخروج في قولهم قد نرى
في بعض النسخ

كذلك التمرة مثلا زبل والمراد بالمراد من مخرج الصور هو الموزرات
لان قولك عشرين عشرين ورطبا وزينا ووزاعا ونوبا وعلى التمرة مثلا زبل
المراد بها الموزرة والموزون والمزوع الملقب لا غير وانما اقتصر المصنف على الالتماس

المعنى بزيادة الابهام على ما ذكرناه في باب الابهام
في قولهم قد نرى في بعض النسخ ان ذلك المقدار انما هو مقدار ثلثي
درهما فيكون

الاشارة لان كان مطمح نظره التمييز على بيان ما جاء به المقهور وهو التوزين
كما في رطل زيبا او السنون كما في عنوان سما او الاضافة كما في على التمرقة
مشكها زبل او لم يزد لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعه تمام الكلام

ان يكون على حالة لا يمكن اضافة هو الابهام مستعمل الاضافة مع التوزين
ونوني التشبيه والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف نائبا فاذا
تم الابهام بهذه الاشياء مشابه الفعل اذ تم بالفاعل وحيار به كلاما ما مشابه

التميز الا اني جعل المفعول له وقوعه بعون تمام الابهام ان المفعول جعفر ان
يقع بعون تمام الكلام فينصبه كالكلام السام قبله مشابهة الفعل التام معا
ويمن الاشياء انما قامت مقام الفاعل كقولنا في افعالهم كما كان الفاعل

في قولهم قد نرى في بعض النسخ ان ذلك المقدار انما هو مقدار ثلثي
درهما فيكون

المراد بالمراد من مخرج الصور هو الموزرات
لان قولك عشرين عشرين ورطبا وزينا ووزاعا ونوبا وعلى التمرة مثلا زبل
المراد بها الموزرة والموزون والمزوع الملقب لا غير وانما اقتصر المصنف على الالتماس
الاشارة لان كان مطمح نظره التمييز على بيان ما جاء به المقهور وهو التوزين
كما في رطل زيبا او السنون كما في عنوان سما او الاضافة كما في على التمرقة
مشكها زبل او لم يزد لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعه تمام الكلام
ان يكون على حالة لا يمكن اضافة هو الابهام مستعمل الاضافة مع التوزين
ونوني التشبيه والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف نائبا فاذا
تم الابهام بهذه الاشياء مشابه الفعل اذ تم بالفاعل وحيار به كلاما ما مشابه
التميز الا اني جعل المفعول له وقوعه بعون تمام الابهام ان المفعول جعفر ان
يقع بعون تمام الكلام فينصبه كالكلام السام قبله مشابهة الفعل التام معا
ويمن الاشياء انما قامت مقام الفاعل كقولنا في افعالهم كما كان الفاعل



الاءاء ولو على سبيل الجوز وقدره الاءاءم فيه لاجرم منزلة قوله ماء فهو
 في معنى امثلا وماء الاءاء فالما ووا على معنى وقد يكون منه مثل لو كان سراج
 جارة فان الجارة تميز برفع الاءاءم عن شيء غير سراج كمنه وهو الجارة
 فالفاعل في قصيدك هو الجارة لا الاءاء فان كان الساد الاءاءم الاءاء
 والياء جارة او بهما يندفع ما يور على فاعله الاءاءم المشبه هو قاضي ان التميز
 النسبة الاءاءم على المعنى او معقول من ان التميز في هذا المثال واما
 لافاعل ولا معقول فلما انفردت الاءاءم خلافا لما رضى والياء فانها يجوز ان
 تعديع التميز على الفعل الصحيح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل
 الصفة المشبهة واسم النصب والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعف ما في العمل
 ومنه كما في هذا الجوز قول الشاعر
 ف بالفرق نطبت على تقدير ثابت الضمير نطبت فالتام يكون في كذا
 ضمير لسان التذكير وهو ضمير نطبت يسمى ويكون نفا تميزا عن نسبة نطبت
 اليها فمعدى ما عليه اما على تقدير توكيد الضمير كما في الجيب ونفا تميزا عن نسبة
 كاد اليه وما كاد اليه نطبت فلا تنكح ما قبله كما في الجيب
 على تقدير ثابتة ايضه على هذا الوجه بان يكون ثابت الضمير الاءاءم الى نطبت
 ما تحتها نفس او الفاعل وما كادت نفس جيب نطبت فتعلق ونفا تميز
 ما تحتها في التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه المعنى المستثنى في اصطلاح
 الاءاءم

في قوله ماء فهو
 في قوله سراج
 اجراء ما عليه الاءاءم
 الاءاءم الذي اخرج
 من مفرد جريته
 الاءاءم الاءاءم
 كذا في جاني النون الاءاءم
 الاءاءم جاني احد الاءاءم
 كذا في النون الاءاءم
 المنقطع هو المذكور
 والضمير من جريته
 داخل في المنقطع
 جاني النون الاءاءم
 او كذا في جاني النون
 او الاءاءم
 في قوله المذكور
 الاءاءم على حسن رومالا
 الاءاءم غير وسوا
 الاءاءم

في قوله ماء فهو
 في قوله سراج
 اجراء ما عليه الاءاءم
 الاءاءم الذي اخرج
 من مفرد جريته
 الاءاءم الاءاءم
 كذا في جاني النون الاءاءم
 الاءاءم جاني احد الاءاءم
 كذا في النون الاءاءم
 المنقطع هو المذكور
 والضمير من جريته
 داخل في المنقطع
 جاني النون الاءاءم
 او كذا في جاني النون
 او الاءاءم
 في قوله المذكور
 الاءاءم على حسن رومالا
 الاءاءم غير وسوا
 الاءاءم



من مستثنى منصوب من مستثنى عنه
من مستثنى منه واما المستثنى
بجوز في غير فصلة مستوفى
فمنه

الان النصب بها اكثر مما خلا وما عداها الى المستثنى منصوبا ايضا وجوبا
اذا كان بعد ما خلا وما عداها الان ما فيها مصدرية مختصة بالافعال نحو جاني
الوقوع ما خلا زيدا وما عداها واغدا من خبره نحو زيد وعذرا وما بالنصب على
نظره يتفق مضاف الى وقت حلوله او حلوله منهم من زيد ووقت
جاءوا في اوجها ووجه عمدا وعلى الحالية جعل المصدر مفعولا
الاجازة واحالها بعضهم او جزم من زيد وجاز بعضهم او جزم عمدا وعن
الاختصاص اجازها على ان ما فيها زيدا والعلل هذا المبتدأ عند
الانصب او المبتدأ في الاعداد فيلحق الاكثر وكذا المستثنى
بشيء نحو جاني الوقوع ليس زيدا او بعد لا يكون نحو سيج اهل لا يكون
بشيء وانما يكون النصب بعد نفي لا ياتي من الافعال السابقة السابقة
نحو زيد انما رسمها في الاستثناء وهو ضمير العامل من الفعل المذكور
او لا بعض من المستثنى منه مطلقا ويحذف التركيب محل النصب على
الحالية واعلم انه لا يسعمل من الافعال لاقى المستثنى المتصل بغير المفعول
ولا يتركف ضمها لانه فاعه فاعه الا وهي لا يتصرف بها ويجوز ان لا المستثنى
منه جاز بعد الاحال من الضمير نحو راى حل لونه المستثنى واقعا في محل
متاخر عن الاشارة الى اذ كان بعد ساير او ايات الاستثناء مثل عدوا خلا
وغيرهما في كلام غير موجب اشارة الى اذ وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كما مر في المثال وقد ذكر المستثنى منها اشارة الى ان المستثنى منه فانه جاز
ان المستثنى منه منصوب مفعول مفعول مستثنى عنه
مستثنى منه وانما في المثال ان يكون مستثنى
منه فصلة جاز ما ذكره في المثال
منه

الان النصب بها اكثر مما خلا وما عداها الى المستثنى منصوبا ايضا وجوبا
اذا كان بعد ما خلا وما عداها الان ما فيها مصدرية مختصة بالافعال نحو جاني
الوقوع ما خلا زيدا وما عداها واغدا من خبره نحو زيد وعذرا وما بالنصب على
نظره يتفق مضاف الى وقت حلوله او حلوله منهم من زيد ووقت
جاءوا في اوجها ووجه عمدا وعلى الحالية جعل المصدر مفعولا
الاجازة واحالها بعضهم او جزم من زيد وجاز بعضهم او جزم عمدا وعن
الاختصاص اجازها على ان ما فيها زيدا والعلل هذا المبتدأ عند
الانصب او المبتدأ في الاعداد فيلحق الاكثر وكذا المستثنى
بشيء نحو جاني الوقوع ليس زيدا او بعد لا يكون نحو سيج اهل لا يكون
بشيء وانما يكون النصب بعد نفي لا ياتي من الافعال السابقة السابقة
نحو زيد انما رسمها في الاستثناء وهو ضمير العامل من الفعل المذكور
او لا بعض من المستثنى منه مطلقا ويحذف التركيب محل النصب على
الحالية واعلم انه لا يسعمل من الافعال لاقى المستثنى المتصل بغير المفعول
ولا يتركف ضمها لانه فاعه فاعه الا وهي لا يتصرف بها ويجوز ان لا المستثنى
منه جاز بعد الاحال من الضمير نحو راى حل لونه المستثنى واقعا في محل
متاخر عن الاشارة الى اذ كان بعد ساير او ايات الاستثناء مثل عدوا خلا
وغيرهما في كلام غير موجب اشارة الى اذ وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كما مر في المثال وقد ذكر المستثنى منها اشارة الى ان المستثنى منه فانه جاز
ان المستثنى منه منصوب مفعول مفعول مستثنى عنه
مستثنى منه وانما في المثال ان يكون مستثنى
منه فصلة جاز ما ذكره في المثال
منه

على حسب النوازل
بغير موجب او كونه
المستثنى منه لان حكمه
بالرفع على البدلية والاول
الاريد على على البدلية
النصب اما بغير
فما واغدا صاروا بال
بسبب الترتيب بالرفع
بغير الرفع والنصب
المستثنى باسم المفعول
كما مر او المستثنى
وان في غير الكلام الموجب
زيد او بغيره ان لا يتركف
بغيره ان لا يتركف كل
بغيره على سبيل المثال
الاشارة او يكون
مستثنى منه



هذا الكلام غير موصوف...
 على حب العاقل وفي بعض النسخ...
 غير موصوف...
 المستثنى منه لان حكمها قد علم...
 بالرفع على البدلية والاحتمال بالنصب على الاستثناء...
 الازمة على البدلية والازمة بالنصب...
 بالنصب اما بطريق البدلية...
 فمما رواه اصحابنا في هذا المقدم...
 سبب التشبيه بالمفعل...
 بغير واسطة...
 من الرفع والنصب...
 المستثنى باسم المفعول...
 في جرد الاستثناء...
 وان في خبر الكلام...
 ردا في جميع ان لا يفر...
 ان يفر كل احد...
 بنيت على سبيل...
 الا ان شخ او يكون...
 بعض...
 بعض...
 بعض...

هذا الكلام غير موصوف...
 على حب العاقل...
 غير موصوف...
 المستثنى منه...
 بالرفع على...
 الازمة على...
 بالنصب...
 فمما رواه...
 سبب التشبيه...
 بغير واسطة...
 من الرفع...
 المستثنى...
 في جرد...
 وان في...
 ردا في...
 ان يفر...
 بنيت...
 الا ان...
 بعض...
 بعض...
 بعض...



ممثل قرات الابدوم كذا وقت العزاة كل يوم الابدوم كذا انظر انه لا يزيد
 الحكم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الاسبوع او من ذلك ولما بطلان بين
 كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموضوع في بعض القصور وربما
 لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموضوع جسمه او احواله او احوال
 فيبقى ان يشترط في غير الموضوع جهة استثناء المعنى وايقظ لاجل مثل قرات
 الابدوم كذا الابدوم خصيصا اليوم بابايم الاسبوع مثلا فخر مثل هذا التحصيم في
 فخر الازدي بان خصص المستثنى منه بكل احد من جماعته خصوصا حين اذ كان
 هناك فخره خلافا في بين حيا بين الصور بين في كون كل واحدة منها حيا
 مع العزوية وغير خافية بدورها واجيب بان للعبارة العالب العالب
 في الالجاب عدم السقاعة المعنى على العموم جوي النقي عكسه لان اشتراك
 جميع افراد الجنس استغناء عن علق الفعل بها ومن لغة والادبايا بها عكسه
 يكثر ويقلب واما اشتراك في سوت علق العلق بها وخالفة واحدا ما يما لها
 يعقل كافي المثال المذكور بان الوقوف بين توكل قرات الابدوم كذا وخرجه
 زيد ليس الا بظهور قرينة والى على بعض معان من المستثنى منه مقطوع
 وحواله في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو جاء في الثاني ايضا فخرية
 ظاهرة الولاية على بعض معان كما اذ قيل من فخر من الفخر في القوم كاد ان
 الافرغ جميع زيد فقلت فقلت فخرني الازدي فما الظاهر ان ذلك ايضا مما يستفهم
 المعنى لكن العالب بعدم استقامة المعنى ومن ثم في ومن اجل ان المعنى

فخرية في قوله فخرني الازدي بان خصص المستثنى منه بكل احد من جماعته خصوصا حين اذ كان هناك فخره خلافا في بين حيا بين الصور بين في كون كل واحدة منها حيا مع العزوية وغير خافية بدورها واجيب بان للعبارة العالب العالب في الالجاب عدم السقاعة المعنى على العموم جوي النقي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس استغناء عن علق الفعل بها ومن لغة والادبايا بها عكسه يكثر ويقلب واما اشتراك في سوت علق العلق بها وخالفة واحدا ما يما لها يعقل كافي المثال المذكور بان الوقوف بين توكل قرات الابدوم كذا وخرجه زيد ليس الا بظهور قرينة والى على بعض معان من المستثنى منه مقطوع وحواله في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو جاء في الثاني ايضا فخرية ظاهرة الولاية على بعض معان كما اذ قيل من فخر من الفخر في القوم كاد ان الافرغ جميع زيد فقلت فقلت فخرني الازدي فما الظاهر ان ذلك ايضا مما يستفهم المعنى لكن العالب بعدم استقامة المعنى ومن ثم في ومن اجل ان المعنى

فخرية في قوله فخرني الازدي بان خصص المستثنى منه بكل احد من جماعته خصوصا حين اذ كان هناك فخره خلافا في بين حيا بين الصور بين في كون كل واحدة منها حيا مع العزوية وغير خافية بدورها واجيب بان للعبارة العالب العالب في الالجاب عدم السقاعة المعنى على العموم جوي النقي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس استغناء عن علق الفعل بها ومن لغة والادبايا بها عكسه يكثر ويقلب واما اشتراك في سوت علق العلق بها وخالفة واحدا ما يما لها يعقل كافي المثال المذكور بان الوقوف بين توكل قرات الابدوم كذا وخرجه زيد ليس الا بظهور قرينة والى على بعض معان من المستثنى منه مقطوع وحواله في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو جاء في الثاني ايضا فخرية ظاهرة الولاية على بعض معان كما اذ قيل من فخر من الفخر في القوم كاد ان الافرغ جميع زيد فقلت فقلت فخرني الازدي فما الظاهر ان ذلك ايضا مما يستفهم المعنى لكن العالب بعدم استقامة المعنى ومن ثم في ومن اجل ان المعنى



ط
وتما معقولان على قوله لان من لا تراه وجد الايجاب مستحق

على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديره والذليل على ذلك
 ومما ولا لا تقدر ان لا حقيقة اذ لم يكن البدل
 الا بتقدير العامل او محلهما اذ التي بدخول على البدل
 منه واجترس راية حكمه اليه فانه في قوة التقدير
 حال كونها عامليتين في المستثنى المحل على اليك
 جده اس بعد الاشارة على بعد ما صار الكلام مشبها
 لا تنقص من النفي بالا لانها اسما والاعلمت للنفي و
 قد انتقص النفي بالاول حيث قدرت على ما بين القوس
 رتبين البدل على اللفظ تحمل على المحل فغير مرفوع
 على انه محمول على محله واحد وهو الرفع بالابتداء
 وثنى مرفوع على انه محمول على محل شياء وهو
 الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان
 من العراب تحمل قريب فانه نصب بكم لا او محمل
 وهو مرفوع بالابتداء فليم اجترس واخبر على محله البعيد
 لا القريب قلت لان محله القريب الما هو المحل
 لافيه بمعنى النفي وقد انتقص بالاجل على محله البعيد
 فانه لا دخل لعلى لافيه بخلاف رتبة شياء

الرفع
 الرفع والحد من ما ولا لا جاعلي بهرام
 تقدير العامل فيكونا الكسفا بدخول في والاشارة
 سراج الحكم اليه حكما
 لا تقدر ان الرفع من ان
 فغير اذ هو اذ مضمون ان يتغير من المحل
 وكل ما هو على اللفظ لا يقدر بعد الاشارة
 بالاضطراب وقد انتقص النفي بالاشارة
 فبذا يقاس ان الرفع لا يدخل في ما ولا
 لا تقدر ان بعد الاشارة وهو كذا في ما لا
 الرفع

اصحها الاقرب وما لا يشاء الا...

لغته بيان

الان
الاجزى التي
الرفعي الجوا



وهذا وغيره من غير هذا ما عده من غير ان يكون
ان المراد بالصفة ما لا يمكن ان يكون له

التعجيل المذكور فيما سبق فكان لما انجز به المستعمل في اللفظة
انتقل احراب اليه وغيره في كل غير صفة له لا التباين في وقت مبهمة
مبهمة باعتبار قيام معنى المفارقة به في اللفظ فيما ان يقع
كما تقول جاني رجل غير زيد واسمى اليها في هذا الوجه كثير في
كلام العرب كما جلت حالها واستعملت مثله في الاستشهاد
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مفارقة ما جاز
لما قبله كما جلت الاعليما على كل كلمة غير في الصفة لئلا ينجس
الاعليما في الصفة حالها الا ان كانت ان لا تأتي على اي
واقعة بعد متعد فوجب ان يكون موصوفا فمذكور الا في
في غير مثل جاني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعدي
ليوافق حالها في صفة حالها اذ الاستشهاد اذ لا بد لها في
الاستشهاد من متعدي فلا تقول في الصفة جاني
هل الا زيد والمنعد ثم ان يكون جاني الغفلة كرجل او قودير
وهل قعود ورجل وان يكون معنى فخر فيه نحو جاني رجل
الا زيد منقول اي منكر لا يعرف بالام حيث يراوهم العبد او
الاستغراق في الحكم السائل فخطا قطع الاستغراق في اللفظ
تقدير ان يشار به الى جاني يكون زيد منهم فلا يتعد الاستشهاد
وأي منشط ان يكون منقول من غير حرف بالام حيث
يراد بالعرف بالام الاخر حاجي ميرام

فان قيل موصوف غير حذف وهو موصوفه الا
اللفظ فله ان لا يستعمل في اللفظ لا في اللفظ
بمعنى غير اللفظ لا في اللفظ لا في اللفظ
لما موصوفه الا في اللفظ لا في اللفظ
المراد بالمتعدد
انواعه في اللفظ
فان قيل موصوف غير حذف وهو موصوفه الا
اللفظ فله ان لا يستعمل في اللفظ لا في اللفظ
بمعنى غير اللفظ لا في اللفظ لا في اللفظ
لما موصوفه الا في اللفظ لا في اللفظ
المراد بالمتعدد
انواعه في اللفظ
فان قيل موصوف غير حذف وهو موصوفه الا
اللفظ فله ان لا يستعمل في اللفظ لا في اللفظ
بمعنى غير اللفظ لا في اللفظ لا في اللفظ
لما موصوفه الا في اللفظ لا في اللفظ
المراد بالمتعدد
انواعه في اللفظ

بيان في العلم
بيان في العلم
بيان في العلم

هذا بالان...
في اللفظ...
بيان في العلم



معلوم التساؤل قطعا على تقدير ان يسترجع بل جاء به لم يكن زيد
 مشروفا فلا يتعدر المتقطع غير محصور ومحصوران اما
 الجسد مستقفا نحو ما جاني رجل او رجلا او اما بعض منه
 معلوم العدد نحو قوله على عشرة ذراعات او عشرة فون واما
 بشرط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد
 الوجهين وجب قول ما بعد الاقضية فلا يتعدر الاستثناء
 نحو كل رجل ازيد جاني ولم على عشرة الا درهما واما
 يضا عند وجوده في الشرايط الى حد الاعلى غير يتعدر
 الاستثناء عند وجوده في منقطع على حده على غير ذلك فليس
 صدر الكلام ان الا لا يجمع على الصفة بخلافه لانه قد يتعدر
 الاستثناء في المحصور نحو جاني مائة رجل ازيد وقد لا يتعدر
 في غير المحصور نحو ما جاني رجال الا واحدا والارجلان والارجل
 جازا ولكن ما كان ذلك ما لم يلتفت اليه في
 بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء
 والارض اليه في الا فلا دلالة فيها على عدم محصور الا
 اليه اي غير اليه في الا في جبا عن الانتظام فالآية
 الآتية صفة لاشياء تابعة لمذكور غير محصورة في الجهة ويتعدر
 الاستثناء

على واهر منه يونس مشهور بالكتابة اذا
 وقعت بعد النسخ فقد استوفى فيكون
 واهر منها يستغرق افراد الرجل والكل

على فنكورد غير محصور كقول غير يشاء ولا شئ فقط
 او اربعة فقط الا ان لا نهاية له في ذلك

وتقرير لا جاز
 للحم شرح

تقديره بقوله غالب
 فقدره بقوله غالب

آية بيان

الاستثناء
 محصور
 وهو ان
 عنها اليه
 مستثنى
 جواز
 خلاف
 لبيان
 الذي
 صابرة
 منكر
 جواز
 قول
 كشمس
 اسبل
 منية
 ذلك

انما
 الاستثناء
 محصور
 وهو ان
 عنها اليه
 مستثنى
 جواز
 خلاف
 لبيان
 الذي
 صابرة
 منكر
 جواز
 قول
 كشمس
 اسبل
 منية
 ذلك



قوله الآية صفة قال سبحانه لا يجوز ان يكون له اليد الا ان كان له اليد
الاخرى فوجوب العلم لا يعتبر النسخ المستفاد من قوله ان العلم لا ينفك عن العلم

الاشياء لعدم وقوع العلم في اليقين فلم يفتقر كذا
في الاشياء وفي الآية مانع اخر من حمل الاصل على الاشياء
وهو انه لو حملت عليه صار كمن لو كان فيها آية مستترة
عنها اليقين وبهذا لا يثبت الاصل انه ليس فيها آية
مستترة عنها لانه وبهذا لا يثبت ولدانية الله
لجواز ان يكون في غيرها آية غير مستترة عنها
بخلاف اذا كانت الصفة بمعنى غير فانه يدل على
ليس فيها آية غير الله واذا لم يثبت فيها آية غير
الله لانه لا يتعد الاية لان النسخ يستلزم
صعوبة وضعف حمل الاصل على غيره من غير ان يكون
مذكور غير حصوله الاشياء وهذا بسبب
جواز وقوع الصفة مع هي الاشياء قال يجوز في
قوله ان الله احد الازيد ان يكون الازيد صفة وعليه
كثير مما قرئ في كتابه وكل اخ مائة اهل العلم
ابعد الالف قدان فالالف قدان صفة كمال في الاشياء
منه والاوجب ان يقال الالف قدان بانصب وحمل مع
ذلك على ان يكون في البيت شدة وفوان اقرا

في علم لا يكون في العلم مستترة
قطعا في النسخة من عدم النسخة قطعا فاذا لم
يوجد في النسخة الشريعة فقد اشياء والله اعلم
ثم جادها

في علم لا يكون في العلم مستترة
قطعا في النسخة من عدم النسخة قطعا فاذا لم
يوجد في النسخة الشريعة فقد اشياء والله اعلم
ثم جادها

قوله الاشياء مستترة
قوله الاشياء مستترة
قوله الاشياء مستترة

قوله الاشياء مستترة
قوله الاشياء مستترة
قوله الاشياء مستترة

قوله الاشياء مستترة
قوله الاشياء مستترة
قوله الاشياء مستترة

شدة اصنام

شدة اصنام

شدة اصنام

قوله الاشياء مستترة
قوله الاشياء مستترة
قوله الاشياء مستترة



وان كان وصف المضاف للمحل

الطرف ان يكون له ذكر قطب صفاً مما له
قريب اولو القوت

اذهبها ووصف كل دون المضاف اليه والمشهور ووصف
المضاف اليه اذ هو المقصود وكل افادة الشرح فقط
وثانها الفضل بالخير بين الصفة والموصوف وهو قليل

واجرب سوب وسواً وباليد على الظرفية الى بناء
على طرفيةها لانك اذا قلت جانب القوم سور زيد وسواً

زيد مكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذ
ابن سويبه فما يحسنه لازم الظرفية عند الكوفيين يجوز

في وجهها من الظرفية والتعرف فيها رفعاً ونصباً وجراً
كثيراً يمكن دخول الساع ولم يبق سواً العودان وما

نعم كما دأبوا وزعم الافضل ان سواً اذا اضم جود
عن الظرفية ايضاً نصيبه اشتكاز الرفع فيقولون جانب

سواً في الدرر سواً ومثل يذانه اشتكاز الرفع
فيما غلبت النصب على الظرفية قول تعالى لقد قطع بنينا

بالنصب خبر كان واخوانها وسواها في قسم الفعل
ان شئاً الرفع هو مسند جدد حولها ان دخول كان
واحد واخوانها وهم اربع بعدية المسند له طولها
ان يكون اسنادها الى اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك

فقط صفة الشئ فاصح وهو ان
الشيء والشيء فاصح وهو ان
المعروف والواو تام كما انوا
ان الظرفية لا يتقدم ان يجوز زعمها
كأن قيل ان الظرفية لا يتقدم ان يجوز زعمها
وسواً وسواً ليس في الزمان اولها فاجاب
بجواب كقول الآخر

وهو في حيز الظرفية ودفع فاعل يهودان لم يخرج
في الظرفية ايضاً المثل لان الظرف لا يقع فاعله

سنتكارة
كسيرة كوردك القوت
سنتكارة

بهاش حركان

واقعا بعد دخولها انما يتصور
على اسمها مع

انما يتصور بعد
الجزء المقدم على
يستغنى التشرية
زيد ابوه فليج
المشايخ المرف
في جواب هذا
فيما دروت
واضواتها متشك
فيها كسيرة كوردك
على ما سبق في
حال كونه مرف
اسمها وخبرها
اذا كان الاس
المنطلق زيد
ان السوب فيها
من فرينة رفته
كان وخبرها



انما يتصور بعد تقدير الاسم وجزءا كاسماء الكواكب بين اجزاء
 الخبر المتقدم على تقدير لا يكون بعد دخولها بل يكون قبلها
 ينتقض التفسير بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا يمتزجان
 زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في بين
 المتشابهين المرف و ليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال
 في جواب هذا النقص ان المراد بدخولها دورا والى العمل
 فيما دروت عليه كما سبقت المسئلة اليه في خبر ان
 واحوا تامل مثل كان زيد قائما وامر امرئ كان واحوا
 تم كما امر طبر كمنه اء في اف م واحكم حكاهم وشرايطه
 على ما سبقت في بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على اسمها
 حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المحفظة لا يختلف
 اسمها وخبرها في الاحزاب فلا يثبت احدهما بالآخر وذلك
 اذا كان الاحزاب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان
 المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر
 ان الاحزاب فيهما لا يصح التقريب لانهما في غير واحد
 من قرينة رافعة للو كذا ان انتفى الاحزاب في اسم
 كان وجزءا ميسرا ولا قرينة اسمك لا يجوز تقدير الخبر نحو

انما يتصور بعد تقدير الاسم وجزءا كاسماء الكواكب بين اجزاء
 الخبر المتقدم على تقدير لا يكون بعد دخولها بل يكون قبلها
 ينتقض التفسير بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا يمتزجان
 زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في بين
 المتشابهين المرف و ليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال
 في جواب هذا النقص ان المراد بدخولها دورا والى العمل
 فيما دروت عليه كما سبقت المسئلة اليه في خبر ان
 واحوا تامل مثل كان زيد قائما وامر امرئ كان واحوا
 تم كما امر طبر كمنه اء في اف م واحكم حكاهم وشرايطه
 على ما سبقت في بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على اسمها
 حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المحفظة لا يختلف
 اسمها وخبرها في الاحزاب فلا يثبت احدهما بالآخر وذلك
 اذا كان الاحزاب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان
 المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر
 ان الاحزاب فيهما لا يصح التقريب لانهما في غير واحد
 من قرينة رافعة للو كذا ان انتفى الاحزاب في اسم
 كان وجزءا ميسرا ولا قرينة اسمك لا يجوز تقدير الخبر نحو



كان المفعول هذا وقد يحذف عامله اس عامل خبر كان وهو كان
 لا خبر كان واخواتها لا لا يحذف من بين الافعال الا كان وانما
 انقصت من الحذف لكثرة الاستعمال كما في مثل مخربون باعمالهم
 غير انجيروان شرا فستر فجور في مثلها اس في هذا الموضع
 اي الي كي وبعد ان سمع ثم فاد بعده اسم اربعة او جنس
 الاول ورفع الثاني وهو اقواتا اي ان كان عمله خيرا
 فخره غير ونفسها كقول غير انجيروان على معنى ان كان عمله
 خيرا فمجان جزاءه خيرا ورفعا كما كان غير فخير ان كان
 ان في عمل خيرا جزاءه خيرا وعكس الاول نحو ان غير فخير ان
 ان كان في عمل غير فكان جزاءه خيرا وقوة من الوضوء
 وضعفها كقوله الحذف وكثرت ويجب الحذف اي حذف
 ما لم يكن في مثل اما انت منطلق انطلقت اي لا
 ان كنت منطلقا انطلق من فاصل اما انت لا
 ان كنت حذف اللام في اسم ثم حذفت كلمة كان انقضا
 فانقلب الي التصل منفصلا وزيدت لفظه ما بعد ان
 في موضع كان نحو ما عني واوخت السنون في الميم وابتغى
 الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهو على تقدير

نحو ان خيرا الخيرة

فتح

فتح الهمزة اما على تقدير
 فعل به ما عمل الاول
 وانقر العطف على الا
 وستر في ما في ت
 المسند الي مجرد
 مثل ان زيدا قام
 خول فيما سبق
 ايها كمثل ابو
 بلا التي لفتح الخ
 لم يجر تجار سم
 لا حقة ولا حان
 مثل التعبير
 ما عداه من
 وان لم يكن
 كثر منها فاع
 تجوزا ولا يبد
 بها لفظا كالم



بني منه على الفتح واما ما هو مرفوع عظيم

سما له لعدم حملها فيه هو المسند اليه بعد

خولها فخرج مثل ابو في الاغلام رجل ابو قائم

لمعرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطعنا

لكن لما اراد حد المنسوب منه زاد عليه قول يلبسها

ان يلبس المسند اليه لفظ لا اي يقع بعدها بلاق صلة

نكرة مضاف او مشتبه بها به اي بالمضاف في تعلقه بشي

هو تمام معناه وانه احوال متراوئة من الضمير الجوهري

في الياء والواو منه او من الضمير الجوهري في حوله وما يقف

من الضمير المرفوع في يلبسها مثل الاغلام رجل مثل ما يلبسها نكرة

مضاف او بعض
النسج

وفي بعض النسخ لا
تتخفف قوه فيها
بالمصاف وقوله
فان كان المسند
بكر كان مرفوعا بان
امر عليه بالكرة
بني على ما ينسب
وذلك قول علي
لا على هو الفتح
لم يلبسوا من قول
وتمكث ما قبل
ونفي الفرفر
بعضه وانما
في الازحاج



وفي بعض النسخ لا غلام رجل فرب فيها وقد عرفت في الفرو
 عت تحقيق قوله فيها ولا عشرين ورجل كما مثال لما يليها نكرة مشا
 بها بالمصاف وقوله لا على النسخ المشروطة من تنمة المماثلين كليهما
 فان كان المراد السيد بعد دخولها غير واقع على الاحوال مخلوطة
 بل كان موزوناً بانتفاء النسخ الاخر فقط وهو لو لم يصفها او مشا بها
 امر يلية بالنكرة غير مصاف وكذا شابهها به اي ترتب على فعله فهو
 مبني على ما ينصب فانه لو كان موزوناً معرفة او مفضلاً فكما غير
 ذلك وقوله على ما ينصب امر عليه كان ينصب به الموزون قبله وهو
 لا على وهو الفصح في الموجد خلا رجلا في الدار والاشخه موزونت الس
 لم بلا تسوين خولا مستما في الدار واليه المصنف صفة ما قبلها المشخ
 وهكذا فما قبلها في البيع كذا السالم خولا مسلمين كذا
 ونحوه بالغير وما لا يصف ولا مصارع له فيدخل فيه مثنى او
 جمع وانما بنى تقيده من من اذ معنى لا رجل في الدار ولا في رجل
 فيما لا رجوع لسن يقول بل في رجل ولا في رجل او حرف

به

ل

الفصح واما ما هو من قول
 في غير هو السيد اليه
 وهو في لا غلام رجل يوزن
 فقد ركز في حد كسر
 موب من زاول في السيد
 طه لا اي في غير
 اي بالمصاف في غلام
 حوال متر اوف من
 فغير الجوزة وهو لا يوافق
 بل لا غلام رجل مثال لما



استحقاق بيان

في الدار حقيقة او تقدير اقد في تخفيفا والمبنى على ما ينهت به
 ليملك البناء على كذا ادم في استحقاق النكحة فلا اصل
 قبل البناء ولم بين المصدا ولا المصارف لان اضافة
 تخرجت جانب الاستحقة فيهم الاستحقة بها اضافة
 فالاصل في الاستحقة او ان كان اى المسمى بعد ذلك
 معرفة بانسواء شرط النكحة او موقوف لابنة ارباب فكل المسمى
 وبيان لان نسواء شرط الاتصاف على سائر التوسعات مع نسواء
 شرط كونها فاما او مش بها به اولاد هي مستصون نحو زيد في الدار
 ولا عمر ولا علاج زيد في الدار ولا عمر ولا في الدار رجل ولا امرأة
 ولا في الدار علاج رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمر ولا في الدار
 غلام زيد ولا عمر ووجه في جميع الصور الست الرغوة لا ابتداء
 اما في موقوف فلا تنافي اشرا لا التافية لغيرها واما في موقوف
 فضعف لانه المسمى في الفصول التامير ارجو في التامير باسمها لكن مطلق
 لا يعنى اما في موقوف فكلها كالوقوف في النكحة في معنى في الاضافة

النكحة

في النكحة يكون مع
 رجم امراة ومهنة
 قبة ولا اجس
 متد بغيره وان كان
 لانه معرفة لان اجس
 موقوف غير مكره فاجاب
 مطلقا في كل ما
 او بما في موقوف
 على ذلك
 في موقوف لا يقبل
 الظاهر ان موقوف
 فيه لا على سائر العرف
 او على سائر العرف
 او على سائر العرف
 او على سائر العرف



وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من شرط قول الالف في الم
 رجوع امرأة وهذه التعليل جارية في المعرفة ايضا وفي حقيقتها امر منه
 قفية ولا اجس لها امر منه القفية هذا جواب عن دخطر
 متقد على قولنا ان كان معرفة وجب الرفع والتكثير فان اسم
 لا في معرفة لان اجس كنية على رضى الخنة ولا رغبة في تكثير بل هو
 منصوب غير مكر فاجاب عنه بان متاؤل بالفكرة اما بتعريفه مثل امر ولا
 مثل امره مثل فان مثلثة في الابرهام لا يتعرف بالانصاف الى امر
 او بنا فبليغ في فصل بين الالف والباطل كاشتراها رضى الخنة بمنته الصفه
 فانه قيل لا فيضل لها وتغير هذا التاويل لبراه محذوف الالف لان
 الظاهر ان تنوينه للتكثير في مثل الاحول والاقوة الاباله امر فيما كرت
 فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما مكرة بلا فصل كجوز خنة
 او جبهى اللغف الى التبع جبهى فانها بالتبع جبهى زيد عليها الالف فحققتها
 امر الاحول والاقوة الاباله على ان يكون لاف كل منهما ما انفى اليه والاقوة عطف
 على
 الاحول منه على مفرد وغيره في حرف الاحول والاقوة موجوده الاباله

ف

اي طاعته قوة ويرى يوق
 لاحول ولاقوة
 اي معصيتدن جور جي يوق

والابنه على ما يفتت
 شجها النكرة مثلا اصل
 هاء لان انصافه
 الاسم بما اذا حقه
 الى المراد بعد ذلك
 فخطوبه اربابا في اللغف
 في سيرة الخنوسه انما انصافه
 وفي سيرة فونيه الدار
 والاف الدر رجول امر
 لاف الدر ربه ولا عود لاف
 الشوالت الرخوع لا ابتداء
 فيها ولما في المنصوب
 روجب تكثيره باسمه كس عطف
 في النكرة في معنى في الاحول



او عطف كلمة على جملة املا حوالا ابالة ولا قوة الا بالفتح والفتحة
 الاول استند على غير جملة الثانية والثالثة فتحة الاول ونصب الثاني
 املا حوالا ولا قوة الا ابالة اما فتحة الاول فلان لا الاول المنى لا واما
 نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النسخ والثالثة موصولة على
 لا وان يكون منصوبا بفتحهم فلا على لفظه كمنه حركة حركة الاعراب
 ويجوز ان يكونا خبرا واحدا وان يقدر كل منهما خبرا على صفة والثالثة
 استفتح الاول ورفع الثاني حوالا ولا قوة الا ابالة اما فتحة الاول
 ورفلان الاول المنى لا واما فتحة الثاني فلان لا زائدة والثالثة
 موصولة على مثل الاول لانه حرف فروع بالابتداء عطف مفعول على مفعول ثان
 يقدر بها خبر واحد او حطفت جملة بان يقدر كل منهما خبرا لرفعها
 بالابتداء ونحو لا حوالا لا قوة الا ابالة لانه جوب قول لم يغير المجرور وقول
 مطابقة لسواها ويجوز الامران هما ايضا والى ان يرفع الاول
 على ان لا يرفع مع ضعفه فان عمل لا يرفع لغيره وفتح الثاني نحو
 لا حوالا ولا قوة الا ابالة على ان يكون لا المنى لا وفتح وجهه

منها بما يرفع فيها

بيان ضعف

ضعف

فتعريفه الا و ابالة
 لا هو باي الين
 ههنا ولا دخل في اللفظ
 الاول تعيين لفظه
 والايح ان يكون
 الثاني يحتمل ان يكون
 على جملة كما لا يخفى
 غير العمل المحتمل
 لا يتغير على غير
 الدالة لانه لا يرفع
 مستوفها واما
 الرفع المرفوع له
 وروى في اللفظ
 حرف لا يرفع



ضعف رفع الاو ربا ويجوز ان يكون رعويا فالعامل بالانحراف
 لا تكونها على ان يكون شرا صفة الفاعلها التكدير فقط وقد حصل
 بها ولا دخل فيما يتوافق الاسمين بعد ما في الاثر. فهذا على التبع
 الاو تسعين لوظيفة على جملة امر الاحوال الابالة لاقوة الابا
 والا يلزم ان يكون قول الابالة مفعولا مرفوعا على التوجيه
 الثاني يحتمل ان يكون مفعولا مرفوعا مفعولا مرفوعا على جملة
 على جملة كما لا يخفى واذا ادخلت الهمزة على لا التي لنفي اجسام
 تغير العمل ارحم لا امرنا ثبوتها في مفعولها اعرابا وبناء لان العا
 لا يتغير عملها مفعول كلمة الاستعجال عليه معناها ارفع الهمزة
 الدافئة لانه في النفي لا اما الاستعجال حقيقة تقول الارجل في الد
 مستفهما واما العوض الا نزل عند ولم يذكر به النحو حال
 الارجل عوضا لما قبل الهمزة بله لانه الارجل وتبعه الجوز والهمزة
 وورد ذلك الالفة لسمى وقال سوز خطأ لانها اذا كانت عرسا
 حروف الافعال مثل ان ولو حروف التحفيز في انفسها

له

مل

ار

صحت

عوضا

قوله الابال في حرف جوهية
 في الاو ونصب الثاني
 في الاو والى في الاو
 في الثاني بمفعول
 في حركة حركة العرب
 في مفعولها على حرفه الثاني
 في قوة الابالة استعجال
 في فاعل لا رابعة و
 في مفعول مفعول مفعول
 في مفعولها غير المرفوع
 في قولهم غير المرفوع
 في النصب في الاو
 في قوله الثاني
 في قوله الثاني

صحت



مائة

نحو الأزيد أيلره وإما الترخي نحو الاما شير حيث لا يرجح واما
 قول الارجل اجزا هي الضير افر من عند تحليل لست لا الدقة حيا
 حرف الاستفهام ولكنه حرف موحى للتي فيقول فكان قال الأثر
 نبي رجلا من سلا تر ونبي رجلا ذلك نهدب ونفون وهي عند رسول الله
 صفت عليا همة الاستفهام بمعنى التخي كان العباد الارجل لكنه
 نون لفورته الشوق اسم البنية لا نعت اسمها الحرب احتراز عن
 نحو لا غلام رجل ظهر في الاوان بالرفيع صفة للفت ان الفاعل وما جده
 احتراز عن مثل رجل طريف كرم في الله روفه احوال من غير نبي والعا
 مل في نبي احتراز عن مثل ارجل الوصي عليه حال عدل او
 صفة نومه احتراز عن المفصول نحو لا غلام فينا طريف
 ولهد القيد يعني عن الاول مبنية على الفتح ملام على المنعوت
 فكان الاتحوا وبينهما والاتصال وتوجه النفع اليه الال نعمت
 حقيقة ومبني في قوله وقت مبنية على الال مبنية على الفتح بالها
 لا بالبعية فانها نهد ساقا فلا بد وان افكره اجنبي مبنية على الفتح

خ

هذا هو قول العرب
 لا يجوز ان يكون
 ولا يفرق بين
 لهما مائة باردة
 من ايليه فان باردة
 كما هو الظاهر ولو
 بينها وخبر موصوف
 الوجود دون البياض
 وعلى حاله القريب
 بالزوب والار وال
 لا غير فاعلم ان
 وقدمت الاشارة
 الى ان كان



~~ما عرفت في الاصل بان يجوز ان يبنى له هذه اللفظة في التكرير~~
~~لانها تبنى بالان شرط في التكرير فقط وقد حصل منها~~
~~ولا دخل في التوافق السمين بعد ما في الاصل هذه على التو~~
 غير جيب ~~بني~~ لا يجوز بناؤه مثل
 الماء ماء باره اجمع انه يصدق عليه انه نعت جيبه كقول
 من ايد عليه فان باره في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع
 كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبع كما يلد له سلطة
 بينهما وحذف متبوع لان الاصل في التوابع تبغي المتبوع
 الاعراب دون البناء رفعا محملا على محله البعيد ونقبا محملا على اللفظ
 وعلى محله القريب نحو لا جبر طرفي بالفتح و طرفي بالرفع وطرفي
 بالانصب والاروان لم يكن النعت كذلك فالاعراب ارفح الاعراب
 لا غير رفعا محملا على محله البعيد ونقبا محملا على اللفظ او محلا للتعريف
 وقد مررت الامثلة في بيان فوايد التوقيف والوقوف على اسم
 لا في اماكن موهوب نكرة بلا تكرر لفظا في المصطلح فان

جيبه

بج

ما عرفت في الاصل بان يجوز ان يبنى له هذه اللفظة في التكرير
 لانها تبنى بالان شرط في التكرير فقط وقد حصل منها
 ولا دخل في التوافق السمين بعد ما في الاصل هذه على التو
 غير جيب ~~بني~~ لا يجوز بناؤه مثل
 الماء ماء باره اجمع انه يصدق عليه انه نعت جيبه كقول
 من ايد عليه فان باره في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع
 كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبع كما يلد له سلطة
 بينهما وحذف متبوع لان الاصل في التوابع تبغي المتبوع
 الاعراب دون البناء رفعا محملا على محله البعيد ونقبا محملا على اللفظ
 وعلى محله القريب نحو لا جبر طرفي بالفتح و طرفي بالرفع وطرفي
 بالانصب والاروان لم يكن النعت كذلك فالاعراب ارفح الاعراب
 لا غير رفعا محملا على محله البعيد ونقبا محملا على اللفظ او محلا للتعريف
 وقد مررت الامثلة في بيان فوايد التوقيف والوقوف على اسم
 لا في اماكن موهوب نكرة بلا تكرر لفظا في المصطلح فان



كسر ك حاله الاصنافه تشبها بالاسم لا في نون
 التركيبين مع انه ليس بمصنف بالمصنف واجرا ولا حلا
 ك مصنف عليه ^{ان لا} الالف وحذف النون فيكون معربا وفي
 ك لا يما هو ك ركة امر اسم مشترك لهم لا حين
 ك مصنف باظهار الالف بينه وبين ما يضاف له ^{الاصح} المصنف في اصله
 ص عنه امر معنى مصنف لم حيث هو مصنف بين الاصنافه وهو الاختصا
 او معنى ان مثل الابال ولا خلا له جازية تشبها بالاسم ليشهد بين
 التركيبين حيث لا اصنافه فيه باللفظ امر مشترك على الاصنافه
 ك ركة هذين التركيبين لا امر مشترك على الاصنافه في الاصل
 امر مشترك على الاصنافه وهو الاختصا الا ان بين الاختصا
 صين تفاوت فان الاختصا مفهوم من التركيب الاصنافي اسم
 مما يفهم من غيره ومن ثمره من اجزاء جوار مثل هذين الت
 كيين انما هو تشبها بمصنف بالمصنف في معنى الاختصا كس ك
 تركيب لا يما فيه امر في الاختصا فان الاختصا مفهوم

ك ك حاله الاصنافه تشبها بالاسم لا في نون
 التركيبين مع انه ليس بمصنف بالمصنف واجرا ولا حلا
 ك مصنف عليه الالف وحذف النون فيكون معربا وفي
 ك لا يما هو ك ركة امر اسم مشترك لهم لا حين
 ك مصنف باظهار الالف بينه وبين ما يضاف له المصنف في اصله
 ص عنه امر معنى مصنف لم حيث هو مصنف بين الاصنافه وهو الاختصا
 او معنى ان مثل الابال ولا خلا له جازية تشبها بالاسم ليشهد بين
 التركيبين حيث لا اصنافه فيه باللفظ امر مشترك على الاصنافه
 ك ركة هذين التركيبين لا امر مشترك على الاصنافه في الاصل
 امر مشترك على الاصنافه وهو الاختصا الا ان بين الاختصا
 صين تفاوت فان الاختصا مفهوم من التركيب الاصنافي اسم
 مما يفهم من غيره ومن ثمره من اجزاء جوار مثل هذين الت
 كيين انما هو تشبها بمصنف بالمصنف في معنى الاختصا كس ك
 تركيب لا يما فيه امر في الاختصا فان الاختصا مفهوم



في حقه والرب المستعان هو بابونه وهذا الاختصاص
 غير ثابت للرب بالنسبة الى الوجود بل هو اختصاص الوجود بالرب
 تركيب لا باقية بالتركيب بل هو اختصاص الوجود بالرب
 معناه وانما مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لف
 الحق هو تقدير الوجود وهو في ثبوت عند الوجود والعدم
 مرجع التمييز والاعتماد في اختياره لا في تقديره وهذا
 يفهمه تقدير الوجود في وجهين اما اولها فان معنى هذا الت
 كيب على تقدير الوجود لا باه ولا خلاصه ولهذا لا يتم الا بتقدير
 خبر لا باه موجود ولا خلاصه موجودان واما ثانياً فحذف
 امره في ثبوت جنس الوجود والعدم لان الوجود في الوجود
 او خلاصه معدومين خلاف الوجود والعدم في الوجود
 يستوي من حيث الوجود لانه العدة فيما بينهم اولان مقتضو بيان
 الخلف لا يتعين الخلفان فمما يستوي ويقوم الامرين مصنف
 والمصنف اليه كيد الامتصاص فكل من هو الخلف والوجود الخاف

المتن

ان مثل هذا التركيب
 الاصل من الصف
 بل هو لا عرف
 غير ولا يحذف الوجود
 جعل الكاف سماها
 كزيد فما والا
 بل يستعمل كسند
 ما ولا لها وكذا
 خبره بالذات لان
 يغير باعتبار الخبر
 واما بنوعه فمخبر
 والاسم اسما لها بل
 ولفظ اهل العجز
 بشر او ما من





ان مثل هذا التركيب مصنف حقيقة باعتبار معنى واقعي للاسم بين
 ان مثل هذا الصنف والمصنف واليه كيد للاسم المحقرة وحكم على
 بفاسه لا حرف وبخلاف اسم لا حرفا كغيره في مثل لا عليل لا باس
 فكيف ولا يخلف الا ما وجوده لا يثبت يكون اجماعا وقولهم لا كبريان
 جعلوا الكاف سما جازان يكون كزيد سما كالجوزوف امر احد
 كزيد خبر ما ولا المشبهين بل في النفي والذخول في جملة الاسمية
 بل يعضل كزيد خبر ما و ذخورها امر و ذخورها ولا و هي امر خبرية خبر
 ما ولا لها ما وكذا اسمية اسمها لها لغة اهل جازية وحقوق
 خبرية بالذكر لان افعالها ما وجعل اسمها و خبرها اسمها و خبرها لها ما
 يفرض باعتبار الخبر في جعل خبر خبرها ما ما هو في لغة اهل جازية
 و اما بنسبة فتح في لا يثبتون الا افعالها لا يجعلها خبر خبرها
 والاسم اسمها بل ما مبتدأ و خبر على ما كان عليه قبل ذخورها حلية ما
 و لغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التثنية قال الله تعالى هذا
 بشر او ما حسن اسمها تمام و و ازيد ان مع ما كقولها ان زيد

لا مثله هو وجود ويجاز
 ان يكون خبرا الى واحد مثل زيد
 وان جعلناه حرفا فالاسم
 اى واحد صح
 به من خبر ما ولا

هو بالوجود وهذا الاقرب
 في باب الصنف الا لا يثبت
 في الاكاد الكثرة في الصنف
 كزيد من الصنف حقيقة
 في خبره خبره خبره خبره
 اما اولها فان مع هذا الشر
 فلا يثبت الا يتم لا يقدر
 وجوده وان لم يثبت خبره
 بين لان في الوجود من الخبر
 في خبره خبره خبره خبره
 بنسبهم اولان مستقربان
 و يقع الاسم بين الصنف
 في خبره خبره خبره خبره



فاقم قبيل ما فصلت مما بالبر لا ينال التزاوم مع لا في ستم التام وهي
 تزيق عند البصير في فية موكمة عند الكوفيين او انتقوا النبي بال
 نحو ما زيد قائم او تقدم الخبر على الاصح نحو قائم زيد بطل العمل اس عمل
 ما اذا كان مع واحد منهنه الوراثة اما اذا زيد ان فلان
 ما حاصله ضعف عمل شبيه بل يسر ضما فصل بينهما وبين مومرا لم تقدم
 اما اذا انتقوا النبي بالانفلاق عنها المعنى المنقوله انتقوا النبي
 بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فتغير الترتيب مع فصله في العمل
 واد اعطى عليه اس على خبر ما بموجب كبر الخيم اس بطلان يفيد لا يجاب
 بعد النفي و هو بول لكن نحو ما زيد فقيما بر مسفر وما عر و قد كما
 لكن قاعد فالرفع امر حكيم معطوف الرفيع لا غير لكونها بمنزلة
 لا في نقض النبي الجوت هو ما استعمل اس اسم استعمل الجوت
 الجوف الاخر التي هي محل الوجدان فانه لا يخلق عليها به اخوت
 والمنصوب و اجوت اصطلاحا لانها اتم الاسم على علم مصنف
 اليه اس علاقه مصنف اليه حيث هو مصنف اليه يعني الاستعمال

مطلق الجوت

بالكسرة

بالكسرة او الفتحة او
 مصنف اليه لانه الجوت
 مصنف اليه و مصنف
 مشتق على علامته
 بحسب و هم وكفى
 لم يكن واخطا في
 تحتهم بينهم و
 البجرف الجوت
 اليه مصنف اليه
 فان في حكم مصنف
 فخر مرتب
 كان ذلك الحرف
 الغر مراد
 نبي و قائم





كان وان نسبت اليه القيام بالحرف المقدر وهو في كنهه خبير
 مراد اذ لو اريد الاجتهاد في التقدير او تقدير حرف شمر طه ان يكون
 المصنف اسما فلو كان فصلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف في مؤثر
 يزيد جود امر منسلي عنه تنويه او ما قام مقامه من نون في التنويه
 وهي بلا جلدنا امر للاجل الاصناف لان النون او النون
 لا يكتسب تمامها في قلبها اذ هو ان يمزجها بالكلمتين من جها
 كتسبب الاولي من التعنية التوفيق او التوفيق او التوفيق حذفوا
 من الاولي احلته تمام الكلمة وتميمها بالثانية ثم اجتمع من هذا المعنى
 التوفيق نظر الكلام القول حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الج
 في الاصناف اللفظية انه غير حاصل للمصنف اليه الاصناف اللفظية
 لكن الظاهر في كلامه كونه في المتن والنسخ في شرحه ان
 التوفيق الاصناف المعنوية واللفظية انما هو للاصناف بتقدير
 حرف الج لكنه لم يبين تقدير حرف فيهما في المتن ولا في شرحه
 ولم ينقل عنه شيء فيمنه الابرصقاته وقد تكلف بعضهم

في اصنافه البهيمية التي انفصلها مثل منار زيد
 بتقدير

بتقدير اللام لتقوية العلم
 مثل الوجه بتقدير زيد
 زيد الوجه بمنزلة التمر
 لوجه انه امر شخ بعينه
 الوجه فان قلت هذا في
 في اللفظية لا في المعنوية
 قبل الاشارة فلا يكون مما
 في اللفظية وهو امر للاصناف
 في اللفظية في شرحه او تخالفا
 انظر في شرحه انما لا يقال
 كاسم للمعنى والمفهوم وال
 في اللفظية في سؤاله كقول
 اللفظية بالوجه في شرحه
 زيد الوجه بتقدير



فيما مر في المصنف اليختر جنس مصنف وطرفه امر لا يكون
 صادقا على مصنف وغيره ولا طرفا له نحو غلام زيد فان زيدا
 ليس جنسا للغلام صادقا عليه لا طرفه فاصنافه الغلام اليه
 زيد بمعنى الامم الغلام لزيد واما بمعنى من الينانية في جنس المصنف اليه
 الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المصنف
 ايضا صادقا على غير المصنف اليه فيكون بينهما محتم وخصوصا وجه
 واما بمعنى طرفه امر طرف المصنف والاصل المصنف اليه اما بيان
 للمصنف وان كان طرفا له فالاصنافه بمعنى والافراد بمعنى الامم و
 مما سوا ذلك في اسم او امر مطلق كما حد اليوم فالاصنافه على التعدير
 بين معتقة واما محققا لليوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فانها
 لا صنفه ايضا بمعنى الامم واما محققا وجه فان كان المصنف اليه
 اصلا للمصنف فالاصنافه فيه بمعنى من الافراد ايضا بمعنى الامم فالصنفه
 قائم اللفظة بيانية واصنافه فصفة لا افعال بمعنى الامم كما يقال
 فصفة فان عمل خير فصفة قائم واما علم انه لا يلزم فيما هو بمعنى الامم

ان يطلع

ان يطلع النسخة مما بل يطلع
 فتعلم يوم الاحد وعلم
 الطرار الامم فيه وبهذا
 الاصنافه الاممية ولا يوجد
 وكلا واحده وهو امر كونه
 كثر النفاة الى الاصنافه
 باليوم بمقتضى الوقوع
 ايعا الى الاصنافه
 قلنا نعم لكن لما كانت
 الامم تعليلا للافتقار
 بها ان تجعل فسماء
 غلام لزيد واما
 اليوم مثلا الامم



ان يصح التوقيع بما بل كفي افادة الاختصاص الذي هو من لوازم الالمام
 فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى الالمام ولا يصح
 اظهار الالمام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موا
 الاصناف الالمانية ولا يحتاج في الاطلاق اليقين كل رجل
 وكل واحد وهو ان يكون الاصناف بمعنى قيل في استعمالهم وروا
 اكثر الخاتمة الى الاصناف بمعنى الالمام فان معنى ضرب اليوم لا يقتضيه
 باليوم بعبارة الواقعة فيه فان قلت فعمل هذا يمكن روا الاصناف بمعنى
 ما يعا الى الاصناف بمعنى الالمام لا يقتضيه الواقع بين الميمين والميمون
 قلنا نعم لكن لما كانت الاصناف بمعنى في قلبها روبا الى الاصناف بمعنى
 الالمام تقريبا للاقلام واما الاصناف بمعنى من فهد كثير في كلامهم فالاد
 بها ان تجعل قسما على حد قوله غلام زبير مثال للاصناف بمعنى الالمام
 غلام زبير وعامة فقهة مثال للاصناف بمعنى من ارجاع من فقهة وضرب
 اليوم مثال للاصناف بمعنى من ارجاع واقية في اليوم وتفسير الاصناف بمعنى

لس

ت

بمعنى الاصناف المعنوية

ككشاف وفروض ان يكون
 وفوقه فله فخطه يوم بغيره
 وفوقه فله فخطه الغلام
 في الالمانية في جملتها
 شرط ان يكون المصنف
 من بيتها يوم وفوقه
 والاصل ككشاف الالمانية
 فله بمعنى في الالمام
 صدق الالمام في الخط
 حكم الفقه وشجر الاراك
 وجد فان كان الالمام
 في الالمام في الالمام
 فانهم بمعنى الالمام كما قال
 يلزم في جملتها يوم

ان علاج



معرفة تخبصها تخبص المصنف مع العلم في اللفظ ^{معرفة}
 رجل وان التخبص يشمل البشره فله شك ان علم قبل الصفة الى رجل كان
 مشتركين علم رجل وعلم امرأة في علم اضيف الى رجل ضرب غنة علم
 امرأة وقت الشك في شطرها الصفة الغنة تجريد كفا فان
 كان معرفة من التوفيق فان كان العلم حذف لانه وان كان علما نكبان
 يجعل واحدا من جملة من ينسب اليهم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجويد
 بل لا يمكن اذ اهراد بالتجويد تجويد وخلاصة التوفيق عند الصفاة مساويا
 كان نكرة في ظرف غير تجويد او كان معرفة جرت من التوفيق وانما يجب

معرفة
 اليه
 واعضا
 نكبان

فما تفيد التعريف والاختصاص
 اكا حد لا يحدد واذا اضيفت
 اما اذا اضيفت الى معرفة تامة

على كلمة التقدير

التجويد ان المعرفة لو اضيفت الى الفكرة لكان طلبا للادنى وهو التوفيق
 الالى وهو التوفيق والواضحة المعرفة لكان تخبص الى اصل قضيحة الاختصاص
 حيث لا يفرق بين الصفاة المعرفة وبين
 جعلها علما في نحو التوفيق والاشتراك والصدق وابن عباس في لزوم توفيق
 يعرف في بالعلم جوزة اذ هو في اللفظ لان في هذه الاقوال
 بل في بازال التوفيق هو التوفيق الى اصل بالعلم او الصفاة وهو

لان التوفيق معين والاختصاص
 مخصوص لا يعنى ولا نكبان ان
 المصنف اقول في حقه وطلب
 طلب الماد في عند حصول الاعلى
 في جود ان يكون من شأن العاقل
 في جود ان يكون من شأن العاقل
 في جود ان يكون من شأن العاقل

ط
 ولم يجوزوا الاختصاص المعرفة
 الى المعرفة او انكروا

في الاخر
 في الضلالة

معرفة اليه المعرفة لان المعرفة
 وضعه نكبان
 وعنه للملازمة معلومة كالمعرفة فان كان
 مخرج بعد النسبة
 معلومة النسبة هو
 في جود ان يكون من شأن العاقل
 التوفيق اليه في قوله
 يعرف بالعلم في اصل التوفيق
 وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجويد
 بل لا يمكن اذ اهراد بالتجويد تجويد
 هذا الحكم في خبره وشرائه
 فان اليه المعرفة لتوفيق
 واحد يعرف بغيره كقولك طيب كالم
 ان للمصنف اليه مثل شتره
 في قوله جاءه شك كان معرفة
 في قوله وطلبه من قوله
 فلا في توفيق الصفاة العنوية
 في العلم والنجاة



بمعنى زان تعريف اللدخ او
ان فمما وقع صدره بالترتيب
العلم فلم يميز اجتماع التعريف
على انه التعريف وافاده
تعريف اخر

ابطاح صفة اللدخ جمع بلبع
اي الخيال والديار الخ ليات
على الخاد و الخاد الخ ليات

توفي في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ
بقية فيها الاشارة الى معلومتها باللام او الهمزة فلا يميز
فيها تعريف حرف بل بغير تعريف بتعريف وما اجازة الكسوة من
كسب الثلاثة الانتداب وشبهة العدد والحرف باللام المضاف الى
بيان ما في قوله وما
معهده في قوله الدار مع الكمية الدنيا رصيف قبا او تما
بلا جرسه
لا اما قبا قبا في قوله لزوم فصل الحاصل واما استعمالها فلما شئت
منه الغنى ومن ترك اللام قاف والهمزة ثلاث الاشارة الى الاربعة
جمع اربعة بضم الهمزة واخذت الى
واما ما جاء في الحديث من قوله لا افي الربا رطل البدان والاصافة
اقترانها اذ هو
والاصافة اللفظية علاقتها ان يكون المضاف صفة اشتهر بها اللفظ
اي قرينة ما شيا لا في قوله
لم يكن صفة كقولهم في مصافة لا في قوله
زيد من قبيل اصافة اسم الفاعل في مفعوله وحال جبر من قبيل الاصافة
الصفة مشبهة لا فاعلها ولا قيد الاصافة اللفظية فثبت التعريف لا يعرف
ولا حقيقا كونهما في تقدير الاصافة في اللفظ لا في المعنى بان يستقل جمل
العلم في حلاصة العقل بازا وما يستعمل اللفظ بل معنى على ما كان عليه
قبل

في الاصافة اللفظية

قبل الاصافة والتخي
صيفة مثل صارب
واجب في صارب زيد
واستاره في الد
ظلمه واسترغلة
الاصافة والاصاف
بذرف التوهم
ثم امر في صفة
واحدة في التوهم
وجملة اللفظية كقولهم
فلو افادت تعريف
كقولهم اللفظية اذ
الثمة وجوب
التعريف



يعني في استنزام جود التركيب
اول وانتفاء التركيب
الاشارة

الاشارة الى ان
الاشارة الى ان

2. وكان ان يكون لكل واحد من تلك امور الثلاثة وخلافه في

الاستنزام بل يجوز ان يكون باختيار بعضهما فلا انه لا فرق في ذلك الا

استنزام لانسواء التحصيل ومن جهة اخرى بتفصيلها فان تركيب

الصار بازيد والفلو بزيد كقولنا تخفيف كذا في السنون وانسواء الصار

زيد لعدم الخفيف لان التوطين الصار انما سقاه لالف واللام

للاضافة ولا شك انه لا فرق في هذا التفرع لانسواء التفرع ولا

لانسواء كقوله بل يفرق في وجوب الخفيف فقط وعلى هذا كان الا

تقديم هذا التفرع لانه اقرب للشيء له اقل خلافا للفرد فان

يكون تركيب الصار زيدا ما لان توهم ان وهو اللام التوحيما

الاصح بعد الاضافة فحصل الخفيف بخلاف التوحيين لسبب الصار

ثم عرف باللام واجاب المصنف في شرحه بان خير استنزام

لان القول بتأخير اللام مستقدم على الضافة بخلاف

وقاء مخالف للذوا اعلم اذ وقع في شواحيق قول الواجب غاية

الامكان وعبد ما فان قول وعبد ما لا يوافق على امامية

وهذا هو المطلوب في

وهذا هو المطلوب في

لان الضافة اول
لا يمكن سقوطه ثانيا
ولا اذا اضيف ما يكون
في الضافة فاقوله
هذا يعني في
الاشارة الى ان
الاشارة الى ان
الاشارة الى ان

فقد ارجع الى ما عباد
الصار بزيد كما
هذا فانما جاب
بغير هذا القول
في استنزام مثل
بجمل ان يفرق
به في بعض
الاصح على
يكثر في
جاز هذا الشر
بدون اللفظ
اليف في اللفظ
او يراعى
الاشارة الى ان
وهذا هو المطلوب



المعطوف في حكم المعطوف عليه

من لو كان ممنوعا لما جاز به اليبليغ وان كان بوجه العلم له

وعبدها مفردا لغيره **الرجل** والمعنى الذي يجيبه الالف

بيان قيل
سختها بيان
اي قوزي

وعبدها عوذ ايزجي خلفها
اطفالها اي همدوحة الواجب
الرجحان وعبدها صح

منه استخرج مثل الضارب زيد لعدم الفاعلية في الاضافة ولا
بجوان في شوب مصداق في المصطلح اللام الا ان جازم
به فيصرف في الاستدلال به او لان نصب على اللفظة تم جيل
كلما على اتمل او على انه مفعول مصداق اوله قد تميل في المعطوف حال
يكثر في المعطوف عليه كانه بستانه وسختها حيث
جاز هو التركيب لم يجز بسخنة بابا وحال بسخنة

فصار معنى باعتبار العطف الواجب **الرجل** في بعض البلغ في
الضارب زيد فكما لا يمتنع في التركيب في بعض البلغ في
هذا فاجاب مصر عنه بغيره وصرف الواجب اية الراجحان
بينه القبول ضعيف لا يقو في الفصاحة حيث بسد ما خرد

منه استخرج مثل الضارب زيد لعدم الفاعلية في الاضافة ولا
بجوان في شوب مصداق في المصطلح اللام الا ان جازم
به فيصرف في الاستدلال به او لان نصب على اللفظة تم جيل
كلما على اتمل او على انه مفعول مصداق اوله قد تميل في المعطوف حال
يكثر في المعطوف عليه كانه بستانه وسختها حيث
جاز هو التركيب لم يجز بسخنة بابا وحال بسخنة

بدون العطف والبيت تمام الواجب اية الراجحان
البيوف من النوف مستوف في جمع الواحد والرجحان صفح كناية
او بد اعتمها او من قبيل التثنية الا شوب كما هو مذنب الكوفية وعبدها
امر راجح ما يشبهه بالعبء لقيامه بحق فذمها او عبدها حقيقة
واصافته لا و في حكاية عوف بالذال المحجة جمع حايز ارضيات

اي عطف كونه بعد الاضافة
هو صا جيبه وازن
المرور في الكلام

بجمله
المرور في الكلام
بجمله

منه استخرج مثل الضارب زيد لعدم الفاعلية في الاضافة ولا
بجوان في شوب مصداق في المصطلح اللام الا ان جازم
به فيصرف في الاستدلال به او لان نصب على اللفظة تم جيل
كلما على اتمل او على انه مفعول مصداق اوله قد تميل في المعطوف حال
يكثر في المعطوف عليه كانه بستانه وسختها حيث
جاز هو التركيب لم يجز بسخنة بابا وحال بسخنة



نتيجة حاله انما يتبين من كونه ^{بجانب} اليمين على صيغة المفعول المذكر

او يسوق و فاعله ضمير العبد و المفعول هو المنفوس على المفعولية او

صيغة مجهول الموثق و افعالها مرفوعة على انه مفعول تام ليس

فاعله و حقيقة الامر لا تكشف الا بعد معرفة كنه حرف الرد في

التفصيصة و امالانه فاسه على الصارب الرجل و الصارب ^{او حقيقة كونه المفعول مبني} بل فاعله

مفوضه و اما جاز الصارب الرجل في كانه القياس عدم جواز

لتسواء التخييف لزوال التنوين باللام لكنه جاز تملأ على الوجه بجملة

في الوجه و هو جر الوجه بالاصافه و فيه و جهان اخر ان فوج

على فاعله و فاعله التخييف المفعولية و وجه ليل لا شتر كما اخفق و بين

في كون المصاف صفة و المصاف اليه جنس معرفين باللام و هذا

الاشتراك مفعول بين الصارب زيد و الى الوجه فقيسه عليه قياس

في الفارق و الصارب بل بينه اما جاز الصارب بل في ان القياس عدم

جواز له عرفه و كنه اشتره و هو الصاربه و الصاربه و غيرهما فيكون

قال امر في قول من قال في سب و اتباعه انه امر الصارب في الصارب بل

مصاف و من قال انه خير مصاف و اللان منصوب و جعل على

المفعولية

المفعولية و الضمير
لا يباح جوارزه
ان تقول له مصفا
اسماء الفاعلين و
ثبوت مفعول
تحقيق فاعله
بل ينفسها
بونه نحو الصا
للشركا كما سماها
قبل الاصافه
عليه لانها ليس
في الصارب بل
كان ينبغي ان يت
ثم يضاف و بجاء



المفعولية والثوبين مخوفت لان اتصال الفمير للاصنافه فانه سنة
 كما يجازج جوازها الى حمل حملها من الحوالب على ما ركبها في حوالب
 المفعول له بمفعل به اذ جاز وببانه انما اذا وصلوا
 اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن الاء بمفعولانها وما
 نت مفردات متصلا التزموا الاضافة ولم في غير التحقيق
 تخفيف فقالوا انما ركبوا ان لم يحصل التخفيف بالاضافة
 بل بنفس اتصال الفمير كما في التثنية والتخفيف في ما ركبوا وهو
 بدون حملوا الصاربه عليه لانها ما من باب احدث لان
 لكن من انما اعمادها فالانضم متصل مخوف فانتو
 قبل الاضافة للاضافة ولم حملوا الصاربه زيد
 عليه لانها ما من باب واحد الذي ليس على ان سقوط الثوبين
 في الصاربه لان اتصالها في الاضافة انها لا تسقط للاضافة
 كان ينبغي ان يتصور ذلك اولاً على وجه يكون الفمير منجوباً بالمفعول
 ثم يضاف ويقال صاربه كما يتصور صاربه زيدا ثم يضاف

بين

لينة

المفعولية والثوبين مخوفت لان اتصال الفمير للاصنافه فانه سنة
 كما يجازج جوازها الى حمل حملها من الحوالب على ما ركبها في حوالب
 المفعول له بمفعل به اذ جاز وببانه انما اذا وصلوا
 اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن الاء بمفعولانها وما
 نت مفردات متصلا التزموا الاضافة ولم في غير التحقيق
 تخفيف فقالوا انما ركبوا ان لم يحصل التخفيف بالاضافة
 بل بنفس اتصال الفمير كما في التثنية والتخفيف في ما ركبوا وهو
 بدون حملوا الصاربه عليه لانها ما من باب احدث لان
 لكن من انما اعمادها فالانضم متصل مخوف فانتو
 قبل الاضافة للاضافة ولم حملوا الصاربه زيد
 عليه لانها ما من باب واحد الذي ليس على ان سقوط الثوبين
 في الصاربه لان اتصالها في الاضافة انها لا تسقط للاضافة
 كان ينبغي ان يتصور ذلك اولاً على وجه يكون الفمير منجوباً بالمفعول
 ثم يضاف ويقال صاربه كما يتصور صاربه زيدا ثم يضاف



ضارب

ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضارب ما فعلوا منها سقطت لا
 تعمال الكاف لا للاصناف ولعائيل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
 اصل ضارب اياي لفعل تنوين ثم لا ايف حذف التنوين
 وما رصمير من فعمل متصل فصار ضارب كخصل التحقيق جدا
 ثم حمل الضارب على لانها حرف باب واحر حيث كان ضارب واحد منها اما
 فاحلا مصفا فالامثلة متصل من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاصطلاح
 للاصناف ولم يولدوا الضارب زيد عليه لانها ما يسا من باب واحد
 واعلم ان هذه قسمة ونصف الواو ايمائية الراجح وجب ما رقص
 الضارب الرجل والضارب كماله على نظيرها على الاوجه عن استدلالات
 الغراء على جواز الضارب ب زيد عن جانب المصحح موافقة بعض النسخ
 حين ذلك ان جعل كل واحدة منها اسما لا مسئلة على حدتها
 مناسبة للوكم بامتداد الضارب زيد فحقه قوله ونصف الواو
 ايمائية الراجح وجب انما نصف حلقه وجود عن اللام على ايمائية مصانف
 اليه لفظة موقدة باللام لانه يتوسط الصلطي فيمثل الضارب

زيد

انما لا تعرف والاسماء
 بختمها في المصنف ما
 من ترويض شايبة الى
 كل من الضميرين الا
 في الاستدلال انهما
 على نحو المعنى المحفوظ بالكتابة
 في النسخ التي هي في
 الاخر وهو المعنى عينه
 مسجد كما مع وجوده في
 مسجد كما مع وجوده في
 هو في الخبر فرق في ذلك
 من حيث اللفظ مثل
 ولفظة اللين واللين في
 اللفظ في اللين واللين





و الحين و صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها و اجريان مثل
 سمن التراكيب مع كل نسج جديد متاؤل مسج الوقت اجمع وذلك
 يحتمل شيئين احدهما ان يكون الوقت مقدر انظر الكلام ويكون جسد
 مصفا فالجسد مع صفة للوقت فينبغي في الابر او بوجوهها ان لا يجمع ليس
 مصفا فالجسد مع صفة للوقت فينبغي ان يكون الوقت محذورا فالجسد مع
 قايما مقاسه منطوقا على ان يكون بمنزلة الصفت العالية فيصاف بالسجد
 اي مطابقا
 الية فينبغي في الابر بوجوهها ان لا يجمع ليس صفة للوقت و على هذا
 التيسر مملوءة الابر و بقلة اللحم و متاؤل بصلوة السعة الابر و بقلة
 الجنية و على اصحابها المذكورين كس هذا القليل لا يتبع في جانب
 الغربية فانه لا شك ان المقصود الجانب بالترتيب لا توصيف مكان هو
 جانبها بالدهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي
 اضيف اليه الجانب هو الجزء و الاضافة بيانية و المكان الذي لم يمتد
 للجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم معنى و يرد في القاعدة الثانية
 هو قوله و الاضافة لا هو من غير ما مثل حرة قطيفة و خلاصتها ان
 اي صيغته
 ق بيان

اي لا توصيف مكان
 بالغربية هو جانبه

اصلا

اصلا فلفظ جبر و قيل
 و انبغت الابر و قيل
 قوله قطيفة جبر و قيل
 كونه صالحا لان يكون
 يكون فلفظ و غيره بال
 اللفظ في الصفة
 من سبهم انبغت
 و الاضافة اسم مما
 الا و قيل
 الاعيان
 او غير مترادفين
 لعدم التماثل في
 اسد لا يفتقر الى
 البنية يكون و لم



اصلا اما قطيفة جرد شيب اخلاق قدمت العفة على هو صوف
 و اصبفت البواجيب عنه بانها و اياها ما حذفوا قطيفة منه
 قولهم قطيفة جرد حق صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تحقيقه
 لكونه صالحا لان يكون قطيفة وخيرا مشرفا تم في لونه صالحا لان
 يكون فونه وخيرا ما اضافوه الاجتهاد التحقيقي كما اضافوا حانما
 الالفنة في اضافة البها من حيث انه وصفه لها بل من حيث انه
 جنس منهم اذ يفر البها بالتحقيق وعلى عدم القياس اخلاق شيب
 ولا يضاف اسم مماثل امرش به صرف للمضاف اليه العموم والظهور
 الا ذلك مضاف اليه سواء كان مترا فيين كلبث و اسفة
 الاعيان واللبث وجوز سنوفا المقامه والاهدث
 او غير مترا فيين بل تساويين في الصدق لانسان والى طلق
 لعدم الفايضة في ذكر مضاف اليه نزل اذا قلت رايت لبث
 اسد لا يفيد الا يفيد رايت لبث بدون ذكر الاسد والاهما واللبث
 اليه فيكون ذكر الاسد واهما في اليبث الينمو الالفية فيه بلفظ

بها هو صوف انها اذ جردت من
 اول مسح الوقت الى جرد
 مقودا في نظير الكلام يكون
 بلفظ في البها او بوجوهها
 انما ان يكون الوقت في وقتها
 في العفة العالمة بضاف
 ان الجايع يستحق العفة
 ومثاقيل بصدوة العنة الالهية
 بين قولهم القابل لا يتبع
 شيب بالفرسية لا توصف مكان
 سكانان جرد وكل كان
 اضافة بيانته والكان الذي
 تعقير معنى و بوجوهها
 من جرد قطيفة
 او صوبش
 اصلا



اصنافه التي هي في كل الدار من حيز الشئ فانه انما
 فيها ما يتفق اس بغيرها سبب اصنافه لا انما فيه
 ولا يبقى على حوله سواء افادت الاصناف التفرقة او التجميع
 العين من الشئ اذا كان الاسم فيه للعدا ظاهره واحاد ان كان
 لجنس ففيها ففاء ويرى عند قول لا يضاف اسم مماثل للمصا
 اليه في التوم واللفظ قولهم سيد كرز وكوزه فان سيدا
 وكوز اسمان لم يحد بكتب واسم مع انه ايفى احدهما
 الى الاخر فاجيب بان ما ذكره يدل على احد من اللفظ والاصناف
 فكانت اوقات جائت سيد كرز قلت جائت تدل على عدم اللفظ
 ولم يقولوا كرز سيد لان فعدم بالاصناف التو
 واللقب او وضع في الاسم غالباً واذا ايفى الاسم بالشيء
 وهو حرف الامة ما ليس فيه حرف علة او الملقب به وهو ما
 في حرفه واو او يوايه ما قبلها ما سكن وانما كان متخوفاً
 بالهيج لان حرف علة بعد السكون لا ينقل عليها الحركة بخلاف
 حرفه السكون مثل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
 بعد ال بعد السكوت

بعد السكون في الوقوع
 لانه بعد السكون
 كسرة لانه
 في اللفظ
 اصل واللفظ
 واحد هو
 لانه
 التفرقة
 لانه
 التفرقة
 لانه
 التفرقة
 لانه



٧٥٤

بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يتقبل عليها
 الحركة بعد السكون يعني في الابداء فلذا اجد السكون لا يابو الكلام
 كحرفه للتاسيس ثوبه ودارس في الصحيح وفيه وولوس
 في المحقق به واليا وحفتوه اوساكنة وقد اختلف في ان ابرهما
 الاصل والعجيب انه الفتح او الاصل في كلمة لا تحذف
 واحد هو الحركة ليلابدزم الابداء او بالكلية حقيقة او حكما واصل
 فيما بينه على الحركة الفتح والسكون اما هو عارض لتخفيف فان كان
 آخره اس اختم الحذف اليابو تكلم ان ثبت اس الالف على الفتح
 الفتح لعدم وجود الالف بكونه صائرا وحام وهدية لهم
 قبيلة من العرب تغلبوا اس الالف حال كونها غير التثنية يابو
 كلمة يابو التثنية وتخرج في اليابو مثل عيسى ورحمى ولا تغلب الالف التثنية
 كظاهرا لا تسبح المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اس
 الاسم الحذف اليابو تكلم يابو او عنت في يابو التثنية لا جتماع
 اثنين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسدين او ابيض اليابو تكلم
 واستحق النون لا صاف واولم اليابو في اليابو فصار مسدا وان كان

مع حيا الشئ فانه انما
 ب الصانته لا الحذف اليابو
 فاعية التعريف او الالف والياء
 الحذف اليابو هو احاطة ان
 يضاف اسم مماثل للفظ
 بعد كرز وكوزه فان كان
 يرمع انه ابيض اهدى
 كدول والاف على الفتح
 في تدلول يابو الفتح
 فة التثنية
 ن الاسم الصحيح
 والمحقق به وهو ما
 وانما كان لا يوافق
 يابو بالحركة عمار فة
 مستلها
 بعد السكون في الوقوع
 بعد ال بعد السكون



وكانت من رواد الاستدلال على الجبر من العوامر الدقيقة للساكنين

هذه هي حيث انه يقتضيه مسند اليه صار عاملا في التبرؤ وحيث

انه يقتضيه مسند اصار عاملا في الجزئية وحيث انها واحدة

وكذا اظنت في حيث انه يقتضيه مضمونا ^{فقد وبقينونا} مضمونا في استصحابها

في جهة واحدة وكذا اعوان في حيث انه يقتضيه اخذوا ما هو في اعلم

في مفعولية في استصحابها من جهة واحدة واسلم ان الاعراب المقر

في هذا التعريف بالنسبة للاهق والابق اعم من ان يكون لفظيا او

تقديريا او محليا حقيقة (او حكما فلا يرد على جازم هو الراجح

وياريد والناقل ولا رجوع فربما ثم ان لفظه كل ما ليس في

موقعها لان التعريف ما يوجب الجبر والافراد ما

لحوالها بالحققة التامة فلو تدفقت لاد هو ان باسرها ما

جهة واحدة لكنه لا او هل كل عليه افا هو صدق في وجوده على افراد

المحد فيكون مانعا والظاهر لو صار محمدا وفيها عدم ذلك خيرا

فيكون جامعا فيحصل صدق مانع فيكون محمدا ومنه كما ان صدق

عليه النعت تابع جنس من اللواحق كلها وقوله يدل على معنى في سوره

ارسل

ارسل ان يتركيب
ارسله مطابقة
عن سائر التواضع
او المصروف في مثل قول
لانه كما هو
القوم كلام على معنى
الاشارة على حصول
من من ان كان كما يعقل
بانه زيد نفسه لا يخلو
الهيئة التركيبية بين
في مادة كانت
عالم او توضع في
نفسه لخصيص
كوا هو من البه من ال
واحدة افا لوجه
ولما كان خالجا
بين ان الاشارة





لم يبدل تركيبه مع مجموع حصوله في قوله مطلق
 امد لالة مطلقه غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد اجترار
 عن ساير التوابه فلا بد من حمله البدل في قولك اجترار اجترار زيد علمه
 او معطوف في مثل قولك اجترار زيد وحاميه لا التاكيد في مثل قولك اجترار
 القوم كلام على معنى التسميه في القوم فان الالة التوابه في مثل
 الالة على حصوله في التبع او على حصوله في التبع او على حصوله في التبع
 من غير مواد كما يقال اجترار زيد علمه او على زيد وعلا ما
 جائه زيد علمه لا تجر لها والالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان
 الالهية التركيبية بين الصفة والموصوف يدل على حصوله في متبوعها
 في اي مادة كانت وفائدة ما في النواع النواع في النكرة كـ
 عالم او توضيح في معرفة كبريد الفرافير وقد يكون في السامع غير
 قصد لتوضيح في بسم الله الرحمن الرحيم او في الدم
 نحو احوض باله من الشيطان الرحيم او بوجه التوكيد مثل معنى
 واحدة او الواحدة تغام من التام في قسمة فالكذب بالواحدة
 ولما كان عالم احوض الصفة اشتقاقا تغام كثير من النح
 بين ان الاشتقاق شرط في الفتحة تا و لو اخبر

في الخبر عن العوض الفعيلة
 مستدالية صار علة في خبره
 في الخبر فليس انما هي التاب
 في وبقية
 في مثلها
 واحدة واسم ان العرب
 وال باع اعم لان
 انما ان اللفظة
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله



مشتق بالاشتقاق من غير ان يكون له معناه قوله ولا فصل امر
 لا فرق بين ان يكون اللفظ مشتقا بغيره في وقوعه نقلا
 اذا كان وضمه امر وضع غير مشتق لوقوعه في امر لغوي
 الدلالة على معنى الواقع في اللفظ - عموما امر في البيع الاستعمال
 مثل تيمير وذي حال قال التيميول واما على ان لذات ما يستعمل
 قبيلة تيمير وذي مال يدل على ان ذواتا صاحب مال او خصوصاً
 استعملوا استعمالاً بالان بدل في بعض المواضع على خصوصية
 ما وجد يجوز ان يقع بغيره في بعض الابدان على ذلك ولا يصح
 نقلاً مثل مررت برجل اي رجل من جهة كمال في الرجولية فان
 رجل باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب كمال الرجولية يعمد ان
 يقع نقلاً في مثل امر رجل عندك لا يدل على انه اللفظ في بعض
 ان يقع نقلاً ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ان
 والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المقية بمنزلة في هذا
 في الذات كجملة فلذات هي ان يقع الرجل صفة لهذا في بعض
 امدا في الاضطرار بدل الرجل على هذه اللفظ لا يصح ان يقع صفة
 لهذا ومنهبت بضم الى ان الرجل بدل على اللفظ في بعض
 اللفظ

الى الله ملحق بيان ومثل مر
 فذات في هذا الواضع يدل على
 في اللفظ الاضطرار
 لفظ ولفظ التذرة لا
 لان الدلالة على معنى في نسبة
 الجزئية وانما قيد الجملة بال
 اللفظ في عينه كما اذا
 اعترضه اي مشتق ل
 لان التذرة للرجل
 الغير المراد يكون
 ان في صفة له مثل حال
 اسكالاً في بعض
 وصفه في كل متعلق
 عبارة في بعض
 اللفظ





اى انه عطف بيان ومتر مرت بزيد هند اى بزيد بن ابي ربه
 هند في هدم الواضح يد من فاهل في ضات زيد فوقع صفته له
 في المحقق الاخر صفة التي لا بد ان يحذف اليه ان يقع
 صفة وتوصف النكرة لا الموصوف بالجملة اللبزية التي هي حكم النكرة
 لان الالة حاصلة في متبوعه كما توجد في كفرة كذا في قوله في الجملة
 الجزئية وانما قيد الجملة بالجزئية لان الانشائية لا تتبع صفة
 الابدان والبدن عبدك اذا قلت جان رجل اظير اى مقسوا في هذه
 اظير اى مستحق لان يؤمر بظير ويلزم فيها الفقيه الراجح
 لان تلك النكرة للربط نحو جان رجل اوقام واذا لم يكن منها
 الفقيه الرباط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح
 ان يحمى صفة له مثل جان رجل زيد عالم ويوصف بالوصف الموصوف
 امسكا اى به نحو مرت برجل حسن او الما حال المجر
 وصفته وبكال متعلقة امر متعلق الموصوف يبع بصفة ا
 عنبارية تحصل له بسبب متعلقة كمررت برجل حسن غلامه
 اذ يكون الرجل حسن الفلام معنى فية وان كان اعتبار

هذا
 كمن فنيا لهوره فورد لا فسر
 مت مشقاً فيرة ما في وقوم فتر
 في غير الشق للمو كوي ارفوف
 في كسوة موما ارفو كسوة
 يول واما ان لدا شامه
 ان وانه ما صاحب مال او فوه
 في بعض الواضح على حصول
 في لابل على ذلك في
 امر حى كمال في الرولية فان
 هذا التركيب كمال الرولية
 فذكر لابل على انه في
 الرص فان هذا بدو في
 وية التي الفية بمنزلة
 ان يقع الرجل صفة له
 على هذه المعنى لا يصح ان يقع
 الرجل بدو على اسم
 لانه



بيان لاول من الصفات بحال الموصوفين بقية من الموصوفين في عشر امور
 توجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفا ونقبا وجر والقر
 والتكثير والافراد والتشبيه والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان
 صفة يستور فيها المذكور موقوف على فاعل فاعل هو ر
 وامرأة صبور او فصيل ايضا بمعنى مقفول كرجل جريح وامرأة بر
 او صفة موصولة بغير معنى المذكور كحلاوة والتانيث امر الفت بحال
 متعلق الموصوف يتوجه في خمسة الاول هو الرفع والثاني هو
 والتعريف والتكثير ويوجد منها في كل تركيب اثنا عشر وفي البنية
 تمثل الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتشبيه والجمع والتذكير
 والتانيث كالفعل شبيهة بمعنى ينظر الا فاعله فان كان مفعولا او مفعول
 او بنحو عاقره كما يفرد العفراء ان كان مذكورا او مؤنثا حقيقيا
 بلا فصر طابقة وجوبا كما يطلق المصنف فاعله في التذكير والتانيث
 نيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقيا او حقيقيا مفعولا يترك
 او مؤنثا جواز اتقوا مررت برجل فاعده وعلامه مثل يقعد علامه
 وبر طابها فاعده علامه ما صام مثل يقعد علامه ما هما وبر جاز فاعده علامه تمام
 مثل

مثل يقعد علامه تمام
 ابيها وبر جاز فاعده
 بر جاز ميمورا وميمورا
 جازية فاعله تمام
 وهو الوصف بحال
 لان فاعله كالفهم
 او السند للالف
 المذكور الفاعل والمفعول
 وذلك فاعله تمام
 ربحين وبامراة
 ربحين كما تقول في ان
 وتغيرتها وتغيرين
 الاصل في هذا القام
 وعد ما اولي حان
 لا يخرج من ربحين



مثل يقعد فلما نام ومررت بامرأة قال لي ابوها مثل تقوم
 ابوها و برجل فاجئة جاريتها قلت مثل تقوم جاريتها و مررت
 برجل مقهور او مهوره داره مثل يعمر اعمراه ان قال في الدار
 جاريتها فان قلت اذا نظرت حق نظركم و جدت الاول
 وهو الوصف جال الوصف ايضا في الحقة الباقية كالفعل
 لان فاعله الضمير سكن في الرجوع لا موصوفه و الفاعل
 اذا السند لا الضمير بل في الالف في التثنية والواو في الجمع
 المذكور العاقل والنون في جميع التثنية و يثبت في الواحد التثنية
 وكذلك قلت مررت برجل ضارب و برجلين و برجلان
 ربيح و بامرأة صارت و بامرأتين و بنا ربيح و بنسوة
 ربيح كما تقول في الفعل يهرب و يهربان و يهربون و تهرب
 و تهربان و تهربون فلم يفتقد الثاني بهذا الحكم فلما انقضى
 الاصح في هذا المقام بيان نسبة الوصفين لا الموصوف بالبيعة
 وحدها و لما حان الوصف الاول يقيم في الامور الثبوتية و كان
 لا يخرج حدثا بهما للفعل في الحقة الباقية عن هذه النجبة

او قائم او قائم في الدار
 بيان
 او

موصوف يقعد فلما نام ومررت بامرأة قال لي ابوها مثل تقوم
 ابوها و برجل فاجئة جاريتها قلت مثل تقوم جاريتها و مررت
 برجل مقهور او مهوره داره مثل يعمر اعمراه ان قال في الدار
 جاريتها فان قلت اذا نظرت حق نظركم و جدت الاول
 وهو الوصف جال الوصف ايضا في الحقة الباقية كالفعل
 لان فاعله الضمير سكن في الرجوع لا موصوفه و الفاعل
 اذا السند لا الضمير بل في الالف في التثنية والواو في الجمع
 المذكور العاقل والنون في جميع التثنية و يثبت في الواحد التثنية
 وكذلك قلت مررت برجل ضارب و برجلين و برجلان
 ربيح و بامرأة صارت و بامرأتين و بنا ربيح و بنسوة
 ربيح كما تقول في الفعل يهرب و يهربان و يهربون و تهرب
 و تهربان و تهربون فلم يفتقد الثاني بهذا الحكم فلما انقضى
 الاصح في هذا المقام بيان نسبة الوصفين لا الموصوف بالبيعة
 وحدها و لما حان الوصف الاول يقيم في الامور الثبوتية و كان
 لا يخرج حدثا بهما للفعل في الحقة الباقية عن هذه النجبة



لما عرفت ان ^{جواب لما} ~~الوصف~~ ^{بالحكم} ~~عليه~~ ^{بالتبعيه} بخلاف الوصف الثاني فان
 الحكم عليه بالتبعيه في الحقه الاول لم يكتف فيه بالحكم عدم التبعيه
 فانه غير مطلوب بل بين ما يفتقر عدم تبعيه لكونه كالفعل بالنسبه
 لا الظاهر بعد ايتبين حال عدم التبعيه ودر شح امره اجل كون
 الوصف الثاني في البيوان في الفصل من قام رجل فاعده
 علمانه كما تعصب علمانه وهو ايضا فاعده علمانه لان الفاعل
 خير ففقيه كما حسن تفقد علمانه ووصف قام رجل فاعده
 علمانه لانه بمنزلة تفقد علمانه والحق علامته المنه وارجح
 في الفعل السند الى ظاهرهما ضيق ويجوز في خبر حسن وانعفا
 ففوق علمانه وان كان ففوقهما ايضا فاعده لان اذا
 كثر الاسم المشابه للفعل في نواحي موازنة الفعل ومثابه
 لان الفعل لا يكسر فلم يكن ففوق علمانه مثل تفقد علمانه
 الذين اجمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو منه
 التبيين
 الاسمية لا اوفيه او يجعل المظهر سبلا من انظم او جعل الفعل
 ضمرا مقدا على مبتداه وانظم لا يوصف لان الضمير متمم
 والى طلب

والى طلب اعرف المحام
 ضيق وعلية ما ضيق
 الام وخير ما طرد الا
 الوصفية وهو الدلالة
 فيما من به او كما في
 احسنه ان شرح الم
 بهي وفتحه و
 انشرا ففوق
 لانه الوصف
 لانه لانه لانه
 عن كسبه وعلية
 ثم اسم الاشارة
 ودر فم امر ودر
 فوالا في ان يشك
 لانه الام الى



ضحها بيان

والمطلب اعرف المعارف اوضحها فلما حاجت له الاملا السور

29

ضيق وحق عليها ما في غير الغايب مع الوصف الموضوع الوصف لما

الرام وغيرهما طرد الكبار ولا يوصف به لان ابي في اعلم اعلم من

الوصفية وهو الاله على قيامه بالذات لا يبدل عن الذات لا على

قيامه بها وتمامه لم يقع في بعض النسخ قول ولا يوصف به ولهذا

احتذر الشارح الرضي وقال لم يذكره احد انه لا يوصف بالضمير لانه

بينه وبين غيره وهو موصوف اضحو او مساو من موصوف لهم

اشد اختصاصا بالتعريف معلومية من الصفه يعني اعرفها

لانه المقصود الاصل فيكون كالمثل في الصفه في التعريف او مساو

لها لانه لو لم يكون اكثر منها فلا اقل من ان لا يكونه ^{ادنى} وان منها ويقتضون

عن سيويه وعليه جمهور النجاة ان اعرفها الضمير اسم الاطلاق

ثم اسم الاشارة ثم معرف باللام وهو موصولة بينهما مساوية

ومن ثم امر من اجل ان الموصوف اضحو او مساو يالم يوصف

ذواللام الا بمثله اس في اللام الاضحو او موصول فانه ايضا مما

ث

لذاللام ان عرفت بينهما من اسم وثنافي التعريف فوجان في الرجل الغاضب او الرجل الذي

تبعية بخلاف الوصف الذي يضاف
ولم يكن في حكم عدم البنية
تبعية لكونه كالصفة بالنسبة
التبعية ودرجتها من اجزائها
الغضل من قام رجل فاعرف
بالمشاهدة علمانه لان الطاهر
وصف قام رجل فاعرف
نه والحق حالاته التي في
يكون في غير من وضعها
ابناء كقاعدة في ذلك
فان عن موازنة العطف
علمانه مثل يقعدان علمانه
ظاهر الا ان يخرج الواد
بالمعنى او يجعل النفس
وصف لان الضمير اليهم
والنائب



في العطف

اليهسان بل رجل العطف بينه كعطف بالرفق بالرفق...

او نسبة لشيء اليه بالنسبة الواضحة في الكلام...

ايضا مقصود به ما هو جازي زيدا في العطف...

لا زيدا الذي هو متبوعه ايضا مقصود قوله...

الاصح من التاميم والتميم في الكلام...

مقصود بالنسبة ان لا يكثر التورية...

عليه يتكلم في الاستعارة...

لوقى انشاء الله مثلكم زيدا...

عطف من مثل معرفة باللام...





113

نحو قوله العطف على كونه كالعطف على بعض حروف الكلام وليس كذلك في ضمير منفصل كما في في الخبر من صهيبة اوله لا يعطف

انفصاله والمجرور لا يفصل من جاره حذو العطف عليه ان يكون كالعطف على بعض حروف الكلام وليس كذلك في ضمير منفصل كما في في الخبر من صهيبة اوله لا يعطف

عكس ما عمل في المرفوع والتصل وفي استقارة المرفوع له فذلك ولا يمكن بالفتصل لان

الفتصل لا يغير له الا في جواز ترك التاكيد بالمتصل للاختصار حيث لا يمكن التاكيد بالمتصل لعدم لا يتصور له الترفيع يمكن به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مرت بك بغير

والحال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجوه بالاول والثاني

كالعدم مع بدليل قولهم بيني وبينك لغير ان لا يضاف الا ما اعطيه المتقدّم وجوه

بالتالي كما في الحرف الزائدة في كني باله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعاده اجازة حال

السوء لا ختبار مذهب البصريين في جرحه عند فهم كرها افضل اراد اجازة الكوفيين بغير اعاده

في حال السوء مستعملين بالاشعار في قبل كيف جازنا كيد المرفوع بالمتصل

في نحو جازنا كيد المرفوع والاباء ال منه مثل اجتناب جملتك من زينة شرط تقدم التاكيد بالمتصل

وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في مرت بك نفسك والابدان منه نحو اجبت بك جملتك

من غير اعاده الجاره ولم يجر العطف في الاول لئلا يبدل التاكيد بالمتصل مع التاكيد

الامع اعاده الجاره في التاكيد عين المؤكّد والبدل في ان على كل متبوع او موصوف

متعلقة والفظ فذلك ما في خبرها ليس بما جئنا لتبوعها ولا متبوعين عيه لعدم

فوزناه العطف في جاره ان كان متبوعا
اقوال الفخر في جاره ان كان متبوعا
العطف على المرفوع المرفوع
الفتصل لا يغير له الا في جواز ترك التاكيد بالمتصل
لعدم لا يتصور له الترفيع يمكن به فلم يبق الا اعادة العامل الاول
نحو مرت بك بغير
والحال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور
والعامل مكرر وجوه بالاول والثاني
كالعدم مع بدليل قولهم بيني وبينك
لغير ان لا يضاف الا ما اعطيه المتقدّم
وجوه بالتالي كما في الحرف الزائدة
في كني باله وهذا الذي ذكرناه
اعني لزوم اعاده اجازة حال
السوء لا ختبار مذهب البصريين
في جرحه عند فهم كرها افضل
اراد اجازة الكوفيين بغير اعاده
في حال السوء مستعملين
بالاشعار في قبل كيف جازنا
كيد المرفوع بالمتصل في نحو
جازنا كيد المرفوع والاباء ال منه
مثل اجتناب جملتك من زينة
شرط تقدم التاكيد بالمتصل
وجاز ايضا تاكيد الضمير
المجرور في مرت بك نفسك
والابدان منه نحو اجبت بك
جملتك من غير اعاده الجاره
ولم يجر العطف في الاول
لئلا يبدل التاكيد بالمتصل
مع التاكيد الامع اعاده الجاره
في التاكيد عين المؤكّد
والبدل في ان على كل متبوع
او موصوف متعلقة والفظ
فذلك ما في خبرها ليس بما
جئنا لتبوعها ولا متبوعين
عيه لعدم

استقلال
الذي هو عطف
من حيث الحقيقة
بغير ان يكون
الافتقار الى
المتصل لان
المتصل لا يغير
له الا في جواز
ترك التاكيد
بالمتصل لعدم
لا يتصور له
الترفيع يمكن
به فلم يبق
الا اعادة
العامل الاول
نحو مرت بك
بغير
والحال بيني
وبين زيد
والمعطوف هو
المجرور
والعامل مكرر
وجوه بالاول
والثاني
كالعدم مع
بدليل قولهم
بينني وبينك
لغير ان لا
يضاف الا ما
اعطيه المتقدّم
وجوه بالتالي
كما في الحرف
الزائدة في
كني باله
وهذا الذي
ذكرناه اعني
لزوم اعاده
اجازة حال
السوء لا
ختبار مذهب
البصريين في
جرحه عند
فهم كرها
افضل اراد
اجازة الكوفيين
بغير اعاده
في حال
السوء
مستعملين
بالاشعار
في قبل
كيف جازنا
كيد المرفوع
بالمتصل
في نحو
جازنا
كيد المرفوع
والاباء ال
منه مثل
اجتناب
جملتك من
زينة
شرط
تقدم
التاكيد
بالمتصل
وجاز
ايضا
تاكيد
الضمير
المجرور
في مرت
بك
نفسك
والابدان
منه
نحو
اجبت
بك
جملتك
من
غير
اعاده
الجاره
ولم
يجر
العطف
في
الاول
لئلا
يبدل
التاكيد
بالمتصل
مع
التاكيد
الامع
اعاده
الجاره
في
التاكيد
عين
المؤكّد
والبدل
في
ان
على
كل
متبوع
او
موصوف
متعلقة
والفظ
فذلك
ما
في
خبرها
ليس
بما
جئنا
لتبوعها
ولا
متبوعين
عيه
لعدم



تخلل فصل بينهما وبين مبعوثهما فلا حاجة في ربطها الا بموعدهما الا تحصيل
 مناسبة زايدة بخلاف العطف فان المعطوف يعاير المعطوف عليه ويتخلل
 بينهما العاطف فلا بد فيمن تحصيل مناسبة بينهما بتاوكيد المتصل بالمنفصل
 في المرفوع وباعادة هيأة المرفوع والمرفوع المتصل لمرفوعه عن مراد الاتصال
 وينسب المعطوف عليه بنا وكبره بالتفصيل وتوي كنهه نحو وربنا نصم
 جاراه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه
 فيما يوزن ويحتمى من الاحوال العارضة له نظر الا ما قيل بانه طأن لا يكون
 باقتضابا منتقيا المعطوف وانما حكمه في الاحوال العارضة له نظر الا ما قبله
 احراز عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالا بواب والبناء والتويع
 والتبكير والافراء والبنية وفيه فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه
 وانما حكمه بانه طأن لا يكون باقتضابا منتقيا في المعطوف احراز عن مثل
 قولن بارجل وهارت فان اجازت معطوف على الرجل والرجل في حكمه من حيث تجزؤه
 عن اللام فان ياتقضى تجزؤه عن اللام فهو اجماع اللام وحرف النداء وهو
 معجوز المعطوف واما في سبب شاة وسكنا فباعتبار التثنية لتعصدهم
 التبين انما في سبب شاة وسكنا لهما او المحمول على كارة التفسير كبره رجلا على الشذوذ
 حذفتها فلو لم نعلم ان سبب

الجملة التي هي في قوله
 على المعطوف حكم المعطوف
 في قوله بارجل وهارت
 في قوله سبب شاة وسكنا
 في قوله التبين انما في سبب شاة وسكنا

توزن المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له
 وسكنا لان سبب شاة وسكنا لهما او المحمول على كارة التفسير كبره رجلا على الشذوذ
 حذفتها فلو لم نعلم ان سبب

الرب شاة وسكنا
 عارضة له بالنظر الان في
 وقت بناء المعطوف في بار
 كونه مرفوعا من غير
 في باره وعبارة الله فان عبد الله
 ان ثم ان ابن اهل ان
 ان في تركيب عارضة
 الالصب او خفض لكان
 وهو محتمى ظهوره عن الضمير
 الهم على يكون خبر مفعول
 الالمانية في قوله تعالى
 بطرفه في سبب الالصب
 على ان في ذلك الضمير
 انما في العارضة هذا الهم
 بان يكون مفعولها السبب





قوله ذكر المعطوف في حكم معطوف على الاسم
فقد يحذف المعطوف كما في قوله تعالى
فمنكم منكم ولو لم يكن في العرش
فالمعطوف في حكم معطوف عليه

اي برب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال
عارضه له بالنظر الانفي وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا
اوجب بناء المعطوف في يارب وورد لان ضم زيد بالنظر الى النذ او لا

كونه مؤنثا حروفه في نفيه وعم مثل زيد في كونه مؤنثا حروفه واما بناء ووه المعطوف
في يارب زيد عبد الله فان عبد الله ليس زيد فان زيد احواله احواله وعبد الله

ومن ثم ان من احوال المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما هو زيد ومثله
لم يجر في تركيب ما زيد يعاين اذ ما جاز ولا في اهل البيت عمر الا الرضخ في اهل البيت
اذ لا نصب او ضم لان معطوف على قائم او قائم فيكون ضمير عن زيد

وهو محتمل لكونه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائدة الى اسم ما فتحت
الرضخ على يكون ضمير ما الميند او وهو عمرو ويكون من قبيل عطفا جملة على جملة

ولامانية منه ولما كان تعالى ان يتول هذه القاعدة منقضة بقوله لهم الذي
يظهر في نصب زيد الذيب فان يظهر فيه ضمير يعود الى الموصول ويجوز ان يظهر

عليه لرب في ذلك الضمير جازب عنه بقره وانما جاز الذي يظهر في نصب زيد الذي
لانها ابي العا في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية

بان يكون معناها السببية لا العطف لكونها على كل حال محل جليل واحدة

ان المعطوف على ما في عطف اللفظ على نحو ان سلف واحد
المعطوف على اسم ما في قوله تعالى
فالمعطوف على اسم

سببية

في ربطها بالمتوعدا
بظروف يعاين المعطوف عليه
سببية بينهما
تفصيل لم يرد في من مراد
من وقوى كنهية
في حكم المعطوف على
النظر الامتياز بينه فان كان
الاصول العارضة به نظر
نفسه كالابواب والبيوت
ظروف ضمير ليس في حكم المعطوف
تتبع في المعطوف احراز
وق على الرجل والرجل فيكون
هو افعال اللام وحق اللفظ
وسببية على ما يقتضيه
على كارة الضمير كربة
فان لم يرد في

العطف على السببية

فلا بد ان تقص على تلك القاعدة او يكون معها السببية مع العطف اكثرها يجعل السببية
 ان الاربعة في بعض عطف دليل في فهم ذلك
 بكلمة واحدة يمكن ان يربط في الاداء والمعنى الذي يطير فيضرب زيد الزباب او يفرح
 منها سببية الاداء الثانية فالملق الذي يطير فيضرب زيد سببية الزباب ويمكن
 ان يكون زيد ضمير اي الذي يطير فيضرب زيد يطير الزباب واما عطف اي المرحل
 ان يوضع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معلوم لهما
 بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللبابة الاظهر عندني ان العطف انما يكون
 على معنى الذي ياتي بالاسمين نحو العاملين بان يجمل مع لهما والكثير انما يكون
 الشارحين على ان المعنى على معلوم عاملين واما قال على معلوم عاملين لا يكون
 عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا او عمرا خالد او لا على اكثر من اثنين فانه لا
 خلاف في امتناع محليتين اي غير متحدتين بان يكونا غير الاول وذلك
 لدفع وهم من يقول ان مثل ضرب زيد عمرا او بكر خالد احسن هذا اليبس
 من انه ليس لعدم تعدد العامل فيه اذا العامل هو الاو والكتانية كيد له وذلك
 كما وقع في قولهم مائل سوداء عمرة وبيضاء سحمة وفي قول الشاعر كل امرئ
 امرأه وما يرتوقه بالليل نارا فند او ان كان جائزا بحسب الظن لكنه لم يجز عند الجمهور
 بحسب الحقيقة لان لراف الواحد لم يعوان ان تقوم مقام عاملين محليتين خلافا للفرق

وهذا العطف من المصروف صناد
 على معنى الذي ياتي بالاسمين
 الشارحين على ان المعنى على معلوم عاملين
 عامل واحد فانه جائز اتفاقا
 خلاف في امتناع محليتين اي غير متحدتين
 لدفع وهم من يقول ان مثل ضرب زيد عمرا
 من انه ليس لعدم تعدد العامل فيه
 كما وقع في قولهم مائل سوداء عمرة وبيضاء سحمة
 امرأه وما يرتوقه بالليل نارا فند او ان كان جائزا بحسب الظن لكنه لم يجز عند الجمهور
 بحسب الحقيقة لان لراف الواحد لم يعوان ان تقوم مقام عاملين محليتين خلافا للفرق

فان يجوز

فان يجوز ان يربط العطف بحسب
 عليها ولا يتفرع على صورة ال
 خلافه الا ان جاز في جميع المو
 وان لا يربط في صورة عمود
 لانه في كل ما هم اقرب من ان يربط
 ليس على سببية فانه لا
 البصائر فكما على حذف المظ
 عوض الجملة الدنيا والديين
 الاقوال العالمة بان يوزن امر
 سائرا في غيره في النسبة
 اليه في هذا النسبة هو متبوع
 ظهر بالتمسك العطف وذلك
 لانه ان يربط بالتمسك الفر
 فالمراد المعنى الحقيقي

الاصحاح في التعليل

هذا هو الاصحاح الرابع

نسبة اللفظ متعلقا بكذا قطع الاخير للصلى قطع غلام في بي تكرير المنسوب
 اللفظ في ضرب زبر زبر اي ضرب ببول من يقوم معاه وتكريره مع في ضرب زبر
 او عينة او في التعليل اني التاكيد ما يوزر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي فكرناه
 او في الشمول المتبوع افراده في اللفظ الساج كذا لان نفس المتبوع البديل
 في الشمول لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الي جميع افراد المنسوب اليه
 كير النسبة الي بعضه فبذلك هذا الوهم بذكر كل واحد واهوانه وكلاهما
 كشمهم واربعمهم كونهما وهذا هو الفرض من جميع اللفظ التاكيد واذ اعرفت
 بهذا فتقول اخرج المعنى السهف واللفظ والبدل عن هذا التاكيد فتعلم بغيره
 المتبوع اما البديل واللفظ فظ فرد جري به واما الصيغة فكان وضوحا للذات
 على معنى في متبوعها وانما تراه في موضع متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع وان عطف
 البيان فهو لتوضيح متبوعه وتحتقن لان النسبة والشمول بهذا حاصل ما ذكره
 المعنى في شروحه وهو التاكيد لفظي ان النسبة اللفظية كصوب من تكرير اللفظ ومعنوي
 ان النسبة اللفظية كصوب من ملاحظة المعنى فاللفظية من تكرير اللفظ الاول اي تكرير
 اللفظ الاول ومعناه حقيقة كجانب زبر زبر او حكمي في ضربت انت وضربت انا
 فان ذلك في حكم التكرير اللفظي فهو بوزر امر متبوعه وان كان في الغالب الفردية
 في الغالب

هذا هو الاصحاح الرابع
 في التعليل
 في التعليل
 في التعليل

قد يقرر امر متبوعه

هذا هو الاصحاح الرابع



صاحبة الالمانية لانه لا يزلكره متصلا ويجري الي التكرار مطلقا لا التكرار الذي
هو التاكيد للنظري الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسمي او فعليا او صردي او جملا
او مركبات تقييده او غير ذلك ولا يبعد ارجاء الضمير في التاكيد للنظري الاصطلاحي
وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون والوضوح من هذا التبريد انحصار
بالفاظ مخصوصة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي تخص بالفاظ مخصوصة
اي بحدود محددة وهي نونه وعينه وكلما هي وكلتا هما وكله وجميعه واليه وان
وايصح بالعام المهملة وقيل الضام المحي قبل لان في هذه الكلمات
الثلاث حال الافراد مثل حسن بن وقيل كنه شقيق من حول كنه اي تام
واصح بالهمزة من بضع الوق اي سأل وبالجملة اي روي وابنه من ابنته فهو
طول النطق مع شدة فوزة ويمكن الاستنباط مناسبت خفية بين هذه المتى ومعناها
التاكيد بالتمام الصامق فالاولان اي التوسيع واليه من ان اي
يعتاد على الواحد المتشبه والجمع والمؤنث باختلاف صغرها اقوالا
وتثنية وجمع واخلاف صيرتها العابد لا يتبع المؤنث كقولهم في المذكور الواحد فخرها
في المؤنث الواحدة انتم اي بابر صيغة الجمع في تثنية المذكور والمؤنث وعن بعض
الروايات اي وعينا اي انتم في جميع المذكور القائل انتم في جميع المؤنث

مقصودة

اللفظ اي فظلا غير ان يكرر اللفظ
من يكرر اللفظ او يكرر اللفظ
المشهور في النسبة بالتفصيل
ان اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ بالجمع افراد المنسب اليه
ان يكرر كل واحد واحد واحد
من يكرر اللفظ التاكيد واللفظ
لفظا والبدل عن هذا التاكيد
اي يكرر واما الصيغة فلان وضع
في اللفظ موضع اللفظ بالوضع
لان النسبة والشغل بهذا
اللفظ كنه من يكرر اللفظ
في اللفظ في يكرر اللفظ
يكرر واحكي في ضربت انتم
من يكرر وان كان فاللفظ
والجدة



العاتق وغير العاتق من الغنم والشيء كما سمي النقص الوين اولين تعليبا كالنمر
 مع الثالث ثانياً للمشيء في كلاهما للمذكور وكذا هما للمذكور والشيء في بعد الثالث المذكورة
 لغير المتعنى هو ما كان اوجهاً باقتضاف الضمير العابد لا المتبعوه العود كذا في كلمة في قرأت
 الكتاب كلمة وكلمها في قرأت صحفة كلمة وكلام في اشتريت المبيد كذا وكلمها
 في خلق النساء وكلمها في باضلاف الصبيغ في الكليات البواسط وهما اجمع والكلمة وابتغ
 وابتغ بالمعنى اذ يقول اجمع في المذكور الواهر ويجاد في العود في الواحدة اذ يصح
 بناءه بل جماعة واجمعون في جمع المذكور وجمع في جمع الموكرونت وكذا الكلمة كذا والسكون
 كتمت وابتغ بتي ودايتون شيع وابتغ بصفا وابتغون بضم ولا يؤكرو بكل واجمع
 فواجرا مؤمرا كان اوجهاً اذ الكلمة والاصحاح لا يتحققان الا فيهما ولا حاجة الى
 فكر لافراه لان الكلام يخط افرادها بجموعه ودم تقارها ولا يصح ما وكبير
 بكل واجمع يجب ان يكون تلك الافراد حيث يصح افتراقها كاجزاء القوم او حكمي
 كاجزاء العبيد ليكون في التاكيد بكل واجمع فابرة مثل اكرمت القوم كلهم اشتريت
 العبير فان العبير مجري في الاشتراك فيصيح تاكيد بكل ليفيد الشمول بخلاف جالني
 تبركك لعدم صح افتراق افرادها ببلات ولا حكمي في حكم الجاهل واداء الكذا الفهم في
 المنفصل بل ان كان او مستلماً بالنفس والعين اي افراد اريد تاكيد الكذا وكذا
 العبير

العاتق ولا ينفصل ثم بالنفس
 الغير تاكيداً بمنفصل هو ان
 ما كبر التمثل في زبر الكرمي هو
 هو وبال زبر الكرمي تنه لالت
 الانباس في هذه الصورة
 تأخر الغنم النصب ويجوز
 كذا ومررت بك لعموم
 بل والحين بلا تاكيد في القوم
 لاد الجين ببيان العاتق
 وخرجه بين ابتغ وابتغ
 الثلاثة بتعبية لا بالاصالة لكون
 وخرجه عليه اي علم اجمع لواجبه
 فزاد في تصديق لعموم ظهوره
 الاصل البديل ما يبعث
 في التبريد ووجه



الضمير ولا ينفصل عن النفس والعين مثل ضربت الشئ فتضربك يا كبر للقاء
 الضمير بعد تأكيد بمنفصل هو انت اذ لو لا ذلك لا ينسب لك بالنا على هذا وضع
 تأكيد التسلط نحو زبر الكرمي هو قوله يوم يذرك الضمير المتكلم في الكرمي بقوله
 هو وبقول زبر الكرمي قوله لا ينسب لغيره الذي هو الناء كبر بالنا على ما وضع
 الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع جواز
 تأكيد الضمير المنسوب ويجوز بالتشديد العين بلا تأكيدها بالمنفصل في ضربك

بالنفس والعين بلا تأكيدها بمنفصل
 كما انك تفعل كقيام عدم اللبس
 وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد
 المرفوع المتصل

تضربك ومردت لبع عدم اللبس وبالمتصل نحو تأكيد المرفوع المتصل
 بلح واجميين بلا تأكيد في القوم جازة فكلهم جهون لعدم التماس التاء كيد بالفاعل لان
 كلا واجميين ببيان العوازل قليلا بخلاف النفس واليهن فانها ببيانها كقراوات التبع
 وانحاء بين ابنة وابصع انبا بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمعيون تستعمل هذه الكلمات
 الثلاثة بتبعية لا بالاصالة لكونه اول منها على المقصود وهو جمعة فلا يقع عين التبع
 وانحاء عليه اي على اجمعي لواجبته بعد وفكرها اي فكر التبع هو اذ هو دونها اي دون
 فكرها في ضعيف لعدم ظهوره لانه على معنى الجمعي والرفع فكرها من شأنه التبعية بدون
 الاصل البذل تايع مقصود بجانب المتبوع اي قصد النسبة اليه
 نسب المتبوع ودونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصود

عالم

عاشى النفس العين اولين
 وكلتا هما للمؤنث والبيضة
 ضمير العابد المتبوع والوكلا
 كذا وكذا في الترتيب
 الكاشا البواصة
 رابواه رجعا في العودت
 في وجهه في وجه الكرمي
 بصفا والبصون
 الاضحية بالتحقق
 فراها باج
 حيث يصح انترافها
 فابرة مثل كرم
 كبره بكلية
 اول حكمي
 عين اي اذا



ابتداءً بنسبة ما شئت البديل يكون النسبة اليه توطئة وتم بعد النسبة الى الباقي سواء كان ما نسب اليه
 مستنداً وغيره مثل جاز زبر اهدك وفرت زبر اهدك واصغر زبر اهدك مقصوداً بما نسب اليه المتبوع
 عن النون والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصوداً بما نسب اليه بل المتبوع مقصوداً به
 وتبعه صوته اصغر عن العطف في حرف فان المتبوع فيه مقصوداً بما نسب اليه في التابع
 ولا يصح له الحد على مثل لان متبوع مقصوداً ابتداءً ثم بدله فاجوز عن قصد العطف في الكلام
 مقصوداً ان يرصد للتعريف فان قبل هذا الحد لا يساوي البديل الذي بعد الاصل ما قام اهدا لا زبر
 كان زبر بديل لان اهدك ليس به ما نسب اليه من عدم التعيين مقصوداً بالنسبة الى زبر بديل
 النسبة المقصوداً بنسبة ما نسب اليه اهدك نسبة التعيين الى زبر قلنا ما نسب اليه المتبوع به هنا
 التعيين فان نسب اليه تعييراً ونسبة التعيين بعينه الى التابع مقصوداً ولكن اثباتاً فيصنف
 على زبر ما نسب اليه مقصوداً بنسبة ما نسب اليه المتبوع كان النسبة لما وخوضه في الحد اعلم من يكون
 بطريق الاثبات اذ التبع ويمكن ان يقصد بنسبة الماشي اخر اثباتاً تاكيداً الاول توطئة
 لعمارة وهو اي البديل انواع اربعة بديل الكل اي بديل هو كل البديل منه وبعد التعيين اي
 بديل هو بعض البديل منه فالاضافة فيه مما هو مثلها في فاطم فقصه وبديل يستعمل اي
 بديل مسبب عالياً عن يستعمل اهدا الجديلين على الافر انما يتم البديل على الجديل منه
 نحو سبب زبر توبه او بالعكس نحو فقم كما يسئلونك عن الشره ام حمال فيه ويدلفظ

اي بديل

اي بديل مسبب عن العطف قال في
 ملائمة فالاول اي بديل الكل
 بما يكون اخره من غير ان يكون
 بديلاً فانما قال السار
 الغرض من الكل وبين عطفها
 وما قالوا من ان النون
 بغير عطف البيان
 الاول ما في باب الاغم
 العطف وقال بعض المحققين
 بل او وان لم يقصود
 في بعضها الاول وجه
 في بعضها الا الثاني وجه
 ومع كون التوضيح لاصول
 فالنوني ما والكل اي بديل
 والثالث ان بديل





اي بدل بسبب عن الغلط فالاضافة الاخري من قبيل اضافة السبب الى السبب لا
 ملائمة فالاولى ان يبدل الكل عدوله لدول الاول يعني ان هذا الا ان يبدل
 مما يكون اخره من غير ما كان في اوله وان اختلف عنهما فيهما
 يعني ان هذا حال السارد الرضو اما الا ان لم يظهر في معنى فرق بين بدل
 الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا يري عطف البيان الا بدل الكل
 وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البديل هو المعقود بالنسبة هو من يتبعه
 بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبيس فيكون المعقود هو
 الاول فالجواب ان الا ان المعقود في بدل الكل هو انك تحفظ ولا في سائر الال
 الغلط وقال بعض المحتاجين في جوابه الظاهر انهم لم يبدوا ان ليس المعقود بالنسبة اصلا
 بل راه وان لم يعقود الصلبي والحاصل ان مثل قولك جامع اخوك زيدان قصدت
 فيه الامانة الاول وجئت بالثاني تامة وتوضيحي كالتالي عطف بيان وان قصدت
 فيه الامانة الى الثاني وجئت بالاول توطئة له بالثاني في الال فالثاني بدل
 ومع يكون التوضيح كالحاصل به مقصود ابتداء والمعقود اصلا هو الا كما في التوطئة
 فالنوع طوا كما اي بدل البعض جزءه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه
 والثالث انك لا بد من استعمال بين وبين الاول في المبدل منه ملائمة بحيث يوجب

وطلقة وتسمى النسبة الال بالانها كما
 رافك واصغر زينة فغيره كما
 ليست تعقود بها سبب بدل المثل
 ان المبتوع في تعقودها بالنسبة
 راعم ببداله فاعبر عن وصفه
 دل البديل الراب بعد الاضرب فان
 من عدم القيس تعقودها بالنسبة
 القيس الى زيد فله ما سبب الال
 في الال التاج معقوده ولكن
 ان النسبة لما وضعت في الال
 الماشي واخرها بانك في الال
 يبدل هو كل البديل في الال
 في خاتم قصته وبدل الال
 لاف انما في الال على الجيد
 عن الشهر والام حال في الال
 الال



النسبة المتبوع السبب في الملاحة في البحر في علم جيب السلسل المتبوع ببع ابتداء
 انه يكون زبد ينجى باعتبار حسنة للاعتبار فانه وينفخ بنسبة الاجزاء الزبد بنسبة
 اما حسنة في حسنة الجلاله لكونه في سلسل زبد بخلاف ضرب زبد اعطاه وضربت زبد
 فانه لان نسبة الضرب الزبد نامة ولا يلزم في صحتها اعتبار زبد فيكون في ما قبل
 الغلط بغير ما ان يكون تلمس الملاحة بغير كون البدل كل المبرر منه اوجده في ضل فيه
 ما اذ كان البدل منه ضم اذ في البدل ويكون اياه منه بناء على من الملاحة في منظر
 فلكه والمنقشة بان الترتيب من اذ من فلكه بل هو موزون في مناقشة في المثال ويمكن
 ان يورده من اجل رابت حرجة الالسد بوجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان
 البرد عبارة عن تجرع الدرجات وانما تم كحل هذا البدل كما خاصا وم
 يسم ببدل الكلك عن البعض لغلة ونذرته بل قبل لعدم وقوعه في كلام العرب
 فان هذه الاصل موضوعة والراجح اي بد العلقا ان تقصد اي يكون
 بان مقصد انت اليه اي اما البدل من غير اعتبار الملاحة بينهما بعد ان
 غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكون ان اي البدل والمبدل منه
 من فتنه كضرب زبد احوك ونكرت في جات رجل علام لك وتحتل من نحو
 بالناهية ناهية كاذبة وجاء رجل علام زبد اذ كان البدل نكرة مبتدئة
 من مرفعة

من مرفعة فالت اي تحت
 انقل من غير المحسوس
 الكفارت مثل بالناهية ناهية
 والمرفعة هي الزبد ونهية
 ضرب زبد اياه ولا يبدل
 لان اعطى الحكم والنهي طلبا
 منها بادل الكلك يلزم ان يكون
 واحد بخلاف بدل البعض
 اذ ليس لول الكلك فيها بدل لول
 واعني علمك واعني علمك
 مثل علمك التوابع غير صفة
 البدل والوظيفة بالجره في
 اوضح من ضمير علمك بل ينبغي ان
 على التمراد فصيحا ان يكون
 بان ابا حفس كنية ابيرا لحو



من مرفوعة فالنعت ايجازت البدل النكرة من المرفوعة واجب لتلا يكون المقصود
 انقص من غير المعقود من كل وجه فائوته بصفة يكون كالجاءه الحاذية من نقص
 النكارة مثل بالناسية ما هيبة كاهية ويكونان ظاهرين في هاتين زبر اخوك
 ومضربين في الزبدون نعتهم اباهم وتختلفين في اخوك ضربته زبرا واخوك
 ضربت زبرا اياه ولا يبدل ظاهر من مضرب ل الكل الا ان الغايب مثل ضربته زبرا
 لان اعظم المعكوم والمخيط اقوم وافضل دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر
 منها بدل الكل لزم ان يكون المعقود انقص من غير المعقود مع كون مدلولهم
 واحد بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها معقود بيان
 اذ ليس لول الكا فيها مدلول الاول في حال اشروكك نصتك واشترتخ نصني
 واعجبني واعمك واعجبك علم وضربتك هي و ضربتني هي واعطفها البيان باج
 شامل بجميع التواضع غير صفة اهرزبه عن الصفة بوضع متبوعه اهرزبه عن
 البدل واعطفها بالرفق والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطفها البيان
 اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من افعالها ايضا ثم يحصل من افعالها
 على الاقتران فيصير ان يكون الاول اوضح من الكا مثل اقسم بالله ابو صفص عمر
 فان ابا صفص كنية ابي الموحدين عمر من الخطاب رضی الله عنه وعطفها بيان

والا ترى نسبة بين العطف ان العطف نوع من التواضع
 والدلالة على ذلك ما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 اذعوا لربكم واطيعوا امره وليمتثلوا احكامه

سما عطفها البيان

قوله يا ايها الذين آمنوا
 قول غير تعديلية النعت
 وقوله يا ايها الذين آمنوا
 قولها كونه غير موصوف
 متبوعها
 تمت

الغير بوجه علم حسب التفسير المتبع
 انه ويقضي بنسبة الابق الى اربست
 خلاف ضربت زبرا اياه و ضربت
 لم يضح اعتبار غير زبرا فليكون
 بدل لعل المراد من اوجه اوه في
 باله في بناءه على من الكا
 هو مركزه في ما تشبه في المثال
 انه لا حال لهذه الناقصة فيها
 يجعل هذا البدل قسما خاصا
 قبل لعموم وقومته كلام
 بدل العطف ان تنقص اي يكون
 عينا ر الحلاسية بينهما
 انه ويكونان اي البدل والبدل
 من اجل علام لك وتختلفين
 زبرا واذ كان البدل نكرة
 من



له وقصة انه اخبر ابا الحسن ان خطاب رضى الله عنه فقال ان اهل بيوتنا
على ما تراه من احوالنا ونبيانا والسنة فطمة كما نعلم فانطلق الاعراب في غيره
ثم استقبل البطي ووجعل يقول وهو يمشي خلف غيره اتم بالله ابو حفص عمر
ما سبها من ثوب ولا من احواله اللهم ان كان في امر من اجعل الوادي في جعل
اذا قال اعتر له اللام ان كان في حال اللام صدق صدق صحه التعريف خاصة بيده
فقال ضحك عن راحته فوضه فاذا هي نوبة بجا وشمه على بيده وزوجه وكاه وضمه
اي فرق من البدل لخطاى من حيث الاحكام اللغوية واقعه في مثل انا ابن التارك
البكري بشرة فان قولك بشرة ان جعل عطف البيان للبكري جاز وان جعل بدلا
منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشرة وهو
غير جائز كما ذكر في سبعة في المصنف زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوماء عليه
الطير تارة منقول التاء لبيان جعله بمعنى المصير والاضواء حال وقوعه ترقبه
حال من الطير ان كان فاعلا لليلة وان كان مبدءا فهو حال من التسمية المستكنة في عليه
ووقوع الهمزة واقعه حال من فاعل ترقبه اي واقعه حوله مترقبة لازمه في روضه لانه اذا كان
حاداهم برحق فان الطير لا يتوهم وانما هو اللفظ المعنى كما بينهما فخر بين ضماسين والمراد
بمثل انا ابن التارك البكري بشرة كل مكان عطف البيان للترق باللام الذي اضيف

ابيه

البدل في الموقفة باللام
ما هو اعلم من الوبال اي كل
فتنا ون صوره البدل
ملا على النقطه ومنصوبا
بالفهم اجعله بدلا والم
وهذا هو لا يصح الا لمن يورث
اللام لم يورثها لان توريثها
بالهم مناسب معنى الاصط
بان به في المنقبة في توريثها
هذه الكسبة بانها اما توريثها
الاستفهام او شبهة له كما
او توريثها او توريثها في كنه
او توريثها او توريثها كما
تورث في قوله عوك او
او توريثها كمن غيره على



الباء العطف الموقوفة باللام في الضارب الرجل زبر ويجوز ان يراوه بان يراه
 ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذ كان عطف بيان حكمه اذ كان بدلا
 قبيحا واد صورته البدل ايضا فانك تقول با غلام زبر وزبر بالتبني مر جوما
 صلا على العطف ومنصوبا جملا على المحل اذ اجعلية عطف بيان و با غلام زبر
 بالضم اذ اجعلية بدلا والمعنى الاول اظهر والتمت اذ اريد المعنى اي الاسم المبني
 وهذا هو الاصل الا ان يوف ما بهتت المبني على الاطلاق ولا يوف الا هم المبني
 اذ لو لم يوفها لكان توفيقا للمبني بالمبني لانه ذكر في هذا المعنى لفظ المبني ما ناسب
 اي الاسم ناسب مبني الاصل وهو اوف والغول الحاض في الامر بغير الام والامراه
 باث برهنة المنفية في توفيقا الموصوب هو هذا المنسب ولو لم فصل صاحب المتفصل
 هذه الكسبة بانها اما تتفق عليهم معنى مبني للاصل مثل ابن فانه يتفق معنى افرق
 الاستفهام او شبهه له حاليتها فانه تشبيه بحروف في الاحتمال الا الصلة
 او غيرهما او وقوعه وقوعه كذا فانه واقع وقوعه انزل او شاهدة للواقع وقوعه كذا
 او وقوعه وقوعه ما اشبهه كالمادى المضموم فانه واقع وقوعه كذا لفظ المشابهة
 للحرف في خواصه كذا او اضافة اليه كقولهم ما من عبد ارجع ميتا فيمن فراه بالفتح
 او وقوعه غير مركب يوفيه على وجه يتحقق ما له فليعلم ان المضاف في المركبات

بحيث المنع

الخطاب رضع العطف فقال ان الموقوفة
 كذا فانه با فاعلم كذا فاعلم كذا فاعلم
 هو يفتح صلف بغيره اتم باليد
 هم ان كان في غير من فعل
 قال الام صدق صدق صدق صدق صدق
 نوبة بجملة على بغيره وزوده
 لا حكم السطوية واخيه مثل
 عطف البيان ليس كذا
 فيكون السطران ما بين النكارة
 زبر واخره عليه الطبريزية
 الصبر والافهوه حال ونحو
 سببه افرهوه حال من الضمير المسكون
 في حوله مترتبة لانها في روضة
 ما بينهما فخر بينين فحاسب
 عطف بيان للمرفوع باللام



المبرومة كعلم من غير علم غيره وعلم من غيره وداء من اخصان اليه محبوب وما كان
 المبنى معاً بل لا يحب واعين في المبوب امر ان التركيب وعدم المشابهة بل في الال
 كان المبنى ما انتهى فيه تجويز من غير الا من ابا ما يتقاسمها معا او بانسواءها
 فقط وكلما ادرها ما لمع الحاد وانما اختلف ترتيب فكر المثل بهته والتركيب في
 في المبوب والمبنى قد جاء وما ذكر البشار الترتيب ما منزهه ووجوده في تفسير والعبارة
 اي العاقب المبنى من حيث حركات او افره وسكنها عند البصر في فهم ونحو وكسر
 الالحات الكنت ووقف لتكوين واما الكوفيين فيذكر من العاقب المبنى في
 المبوب ولا يصح ما يعكس المراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعتبر بها البصر بل
 الالهة الالعاب لان هذه الالعاب لا يعتبر بها الاعمال الا انما كبراً
 بطلون منها على الحركات الا واية البصالي في صدر الكنت حيث قال بالهزة رفعا
 ولحقه نصبا والكثرة جراً مع غير كما يقال الراء ورجل مثلاً مفتوحه
 وبالجم مضموه وحركة اي حكم المبنى والشره المترتب على سبابة ان لا يتصلن افره اي المبنى
 لكن لا يطلق بل لا يصح ان الال افره قد يختلف افره لا لا تتوافق الال
 تخون الرجل ومن امره ومن زبروهي اي المبنى والعاو نبت باعتبار الحركه المضرب
 واسماء الاشارة والمهصولات والمركيب والكنائس وسماء الال فعال والاصوات

ما

بالرفع

بالرفع عطف على اسما
 فيما بعد بالاصوات لانه
 هي اليه عينية بل هو
 واحد منها من علته
 لانه فلا بد عند ذلك
 اصل البناء السكون
 المرفوع ما وضع لتكتم
 في طلب به وبخرجه
 للعاقب مطلقاً او عاقب
 كما كانت موضوعه
 او او بالتقدم للفظ
 او تارة مثل ضرب عند
 المعنى لان حيث اللد
 هو افره بالتقريب
 من حيث المعنى او مراد



بما فرغ عطف على اسم الافعال الاعمال الافعال المصدر المصنف بيان بالاصح
 فيا يوجب بالاصح لا يجماد الاصح وبعض القرون وانما قال بعض القرون لان
 هي البيت بمنية بل بعضها فمنه ثمانية الجوب وبيان لاسماء المنية ولا يركل
 واحده منها من علة البناء لان الاصل في اسماء الارب واذ كان مبني على
 الامة فلا بد عند ذلك من علقين افرسين اهدى بها علة البناء على ان كان
 اصل البناء السكون والافرن للركبة المعنوية بله افسرت دون الباقين
 المضمرة وضع لاسم الكلام ولما طلب بها فان انما هو وضع لمن يتكلم وانت لمن
 يخاطب به ويخرج بهذا التقييد لفظ المتكلم والمخاطب فان اللفظ كل ما هو صورة
 للفاي مطلقا او فايب تقوم ذكره ويخرج بهذا التقييد الاسم والطاهرة وان
 كان نت بوصوة للفاي اذ لم يتقدم ذكر الفايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكمي
 اراو بالتقدم اللفظي ما يكون التقدم مطلقا اما متوقفا تحتها مثل ضرب زيد غلام
 او تقييدا مثل ضرب غلام زيد بالتقدم المعنوي ان يكون التقدم مذكرا من حيث
 المعنى لان حيث اللفظ وذلك المعنى اما من هو من اللفظ بونه كقولهم تقي اعدلوا
 هو افرس يتقوى فان مرجع الضمير هو العدم المخرج من قوله اعدلوا وكان مقتضى
 من حيث المعنى اومن مسباغ المعنى الكلام كقولهم ولا يوبه لانه لا تقدم ذكر المير

من حيث انه متكلم يخاطب نفسه
 او مخاطب من حيث انه مخاطب
 يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد
 مضمونات بمتكلمه صح

لما لم يترتب في الاصلان اليبوب
 امران التركيب وعدم الترتيب
 من اياها انما انما انما انما
 عطف ترتب ذكر ان بهتة الارب
 التوقيم ما منه موهوب في الترتيب
 فوه وسكونها عند البصر به
 الكون فيكون فيذكر كون العايب
 والسمات البناءية لا يترتب
 العايب لا يعتبر بالاعمال الا
 في صدر الكائن حيث قال بالشيء
 يقال الراوخ رطل فقل
 على سبانه ان لا يكون اخره
 جسد اخره لا لا تسوا لاول
 بلغة والى نبت باعبار الترتيب
 والكناجته وسماء الافعال الارب



ضمير الشان

هـ انما ان تم نورا فكانت تقدم فكره مع وانما تقدم لكي فانما جاد في ضمير الشان
والنقطة لانه لما جى به من غير ان يتقدم فكره قصد التعظيم الوقت بذكرها
بهذه التعظيم وقتها في الشئ من غير ما يكون ذلك ابلغ من فكره اول ما ينسفر
او صار كانه في حكم العابد اما احب المتوهم المنسوخ بينك وبين في طلبك وكذا الحال
في ضمير غير جواريزه ورسول جلا وهو ان الضمير بالنظر الى ما قبله تسأل ومنفصل
فالمفصل المستقل بنفخ غير فواج الما كلمه اقرب قبله يكون كالجزء منها بل هو كالجزء المظ
سواء كان مجاورا لها على نحو انما منطلقا عند جارية او غير مجاورا لها
ضرب الالاباك والمفصل غير المستقل بنفخه الى اجماع المعامله الذي قبله ليتصل به
ويكون كليا منه وسواء المعظم بغير الاعراب اسام منصوبه ورفوعه جواريزه
لقبانه تمام النظر وانتقام النظر اليها فالاول لان ابن المرفوع والمنصوب بكل
واحد منهما تسان منفصل لانه الاصل ومنفصل كانه من الاتصال والالتفات
اسي النظر اليه ورفوعه منفصل لانه لما ينفذ من الاتصال الذي هو الاصل ويستوفى
المانه من الاتصال والالتفات فكذلك اي ضمير تحت انواع المصل المرفوع المنفصل
والمنفصل ومنصوب المنفصل والمنفصل والجزء المنفصل النوع الاول بين المرفوع
المنفصل ضمير في ضربت على صيغة المتكلم الواحد العدم الماض وضربت على صيغة المتكلم

الواحد

الواحد المجهول
وتأنيها الما ضربت
لان الضمير المتكلم
الضرب على صيغة
ضربا ضربت
انما انت انت انت
هو ان اجماعا
والذكريه والتا
بالفعل في ضرب
ضربا ضربت
انما انكم انكم
ابان ابان ابان
كثيرا المختار
النية والافراد
شال المنفصل



لا تزعم تقدم احد المتساويين من غير حجج وقد صحت اى احد الضميرين الذي هو اعراف على ان
 احدهما اعرافى لانه كان الاخرى مخرجا اعطيت ابان فيلزم اتصاله لتوثر المسكلم في ما مضى الاخرى
 ولا يلحقه طعن في ادل الوجود بانه اعرافا على خلاف الاصل وعلى سبب كون الاتصال ايضا
 كواعطيتك تلك اجباراى الاقرب في الضمير الثاني ان ثبت اورده متصل كواعطيتك
 باعتبار عدم الاعتداد بالنصل بما هو متصل وان ثبت اورده متصلا كواعطيتك باه با
 اعتبار الاعتداد بالنصل بما يوصله وان كان متصلا وكثيرا كان اجتمعا في ضمير ان لا يهين
 مرفوعا جبالا بالافادة ونصب الثاني بالمنفوية وقدم الاعراف الذي هو ضمير المعظم فك
 الواصل باعتبار عدم الاعتداد بالنصل بالمتصل ذلك النصل في ضمير ابان للاعتداد بالنصل
 واللا اى وان لم يكن احدهما اعرافا او يكون اعرافا ولكن ما خدته وهو اى الضمير الثاني على كل من
 التوثرين متصلا لا غير اعطيت التوثر الاول فكلما يلزم التبريح في تقدم احد المتساويين على الاخرى هو
 كالقلم الواحدة بلا وجه وانما على التوثر الثاني وكما اتهم تقدم الانعص على الاقرى فيما هو كالقلم
 لواحدة كواعطيتك باه مثال عام يمكن احدهما اعرافا لكونها ضميرين مباينين او اعطيتك ابان مثال
 يكون احدهما اعرافا وهو ضمير اى طلب ولكن ما خدته وانما اعراف ضمير ابان كواعطيتك باه وانما
 اذا كان ضمير الاتصال كما تقول كان زبر جابجا وكنت اباه لانه كان في الاصل ضمير المتبدا ويجب
 ان يكون ضمير المتبدا ضمير متصل لان عامه مضمون ويجوز ان يكون ضمير المتصلا ايضا وكان زبر جابجا

وكلمة لانه

يكون لانه شبه بالمفعول وهو المفعول في
 هذا من ان يكون جابجا
 اول من رعاية المشابهة بالما
 لونه ما بعد لولا مبتدأ او اى
 لولا ان لوانت لوانت لولا ان
 لولا ان لولا ان اى
 في اعرافه ولكن غير السبب
 التوثرين متصلا على كون
 اعادة لولا كواعطيتك اى
 في اعرافه متصلا على كون
 كانت في هذا العام به ان
 لولا ان لولا اى
 اى في اعرافه متصلا على كون
 ايضا الاخرى في اعرافه





بما ان المتكلم لا يفتقر في المصاحف الى تلك النون التي هي الاصل من الكسرة المختصة بالاسم التي هي
افتتحوها وانه اسميت نون الوعائية لكونها نون الوعائية لازمة في المصاحف
لكن لا مطلق بل كونه عربا عن نون الاسم بل كما من نون هي الاسم لكونها نون نون
المصاحف ايضا من تلك الكسرة بخلاف كسرة تغزيب لانها في الوسط كما بخلاف كسرة
لم يكن الذي كونه او قل كونه لكونه نون النون الاعرابية العائنية فبقي في المصاحف
وكونه نون وان وانها نون ان وكان ولكن وليست وليست من الاتيان بنون الوعائية
على ما كانت البناءية في غير لون وعلى السكون في كون وبين ثم كما في امر اخذ في التوسيع
ووهل كما في نون الام في النون في الجوزي وجملا على اخذها كما في ليت وبنها وكون نون
الوعائية في ليت في بين اجازت ان لعدم مانع في ذاتها و كحل على اخذها بخلاف
الاصل في من ومن وقد وقظ وها يعني حسب فظة على السكون اللازم الذي هو الاصل
في البناء هو فظة كحرف في عكسها على كونها في الاختيار فالحق في نون التعلق
التعريف في كسرة كحرف في نون وسط بين المبتدأ والحرف قبل العوازل مثل نون هو القاع
او بعد ما اى بعد العوازل لو كنت انت الرقيب صفة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع كما
الاختلاف في كون ضمير منفصل مطابق للمبتدأ افراد وثنى وجملا وجمعا وتذكير او ثناء
وتكلم وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط لفصل
ذلك

انك المرفوع المرفوعين كونها
فيها البنية وذلك عند اختلاف ال
الحس ونظما في شرط الفصل
كما في البنية او نون من كذا لا
نوعه وافتقر على مثال الفصل
لها ان التوسيع في المثال ك
كسرة حرف على صيغة الضم
لها كحل على نون ال اسم فظ
بنت كالم الحاقه كونه مبتدأ او ال
نوعه وافتقر على نون الضم
نوعه مبتدأ او نون ما بعده
نوعه نون المبتدأ مبتدأ او
نوعه نون المبتدأ المبتدأ التوسيع
نوعه نون مبتدأ من غير مبتدأ
نوعه نون مبتدأ من غير مبتدأ



من يرضى الكنية به بالحق فيها جاء ضرا وطبوا الاصح ان المقتضية اذا اقتصرت على احدى
 بنيت الفها رهنها مع كون منسوبا بالانتم كقولهم توبوا فمعه موبهم ان الحمد الرب العالمين وقد نك
 لانه قد ضعف ان وان تعلم انما بالاشد يد الواجب فيها وبعد ضعفها وجدوا ان المكسورة
 المحذرة علامة في الخطوط كما في قوله توبوا ان كلاهما يوجب ضمهم وهم كيدوا ان المقتضية المحذرة علامة
 في المخطوط ان ان المقتضية اقوى بتمها بالنقل من المكسورة اخرى اجزى للمحل فافهم في ذلك
 علامة في المخطوط قدوة اعلمها في ضمير الشان لئلا يلزم بزبد المكسورة عليها اعلمها ان اجزى وهم
 يجوزوا اظهار ذلك لفهم الثابتات التخييف المطلوب بها كما يدل عليه حذف النون وحلوا
 بزعم صرف ضمير الشان ان المقتضية اذا اضممت اسماء الالفة اي اسماؤها المشارة
 الموجودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماؤها ووضعت كل واحد منها في رتبة
 التي تليها رتبة المشارة هي حصة بالجارح والاعضاء لان المشارة عند اطلاقها حصة
 في المشارة الحسية فلابد ضمير الغيب وانما فانها للمشارة الى معانيها اشارة هي
 لاجبة وفضل فيكم المديركم في المشارة اليه حصة تحول على الترتيب وانما بنت كما سبعا وهي
 اي اسماؤها المشارة في حال كونها للتميز الواحد والعاقل في الحال مع الفعل المعلوم من
 نسبة الجبر الى المبتدأ ولتساها فان رخصا وضمين نصبا وجر انا وضمين حال
 كونها في المثنى المذكور قد يكون الضمير اقرب المجرى عنه وعلى هذا الغرض في التركيب الثلاثة

مطل اسماؤها الاشارة

اشارة بالحورف صح

جمع الية وخبر العنصره لانه كان ثمة
 حصل للمناسبة بقتة وكذا في غير
 من الجسور والكور والظاهر ان
 واقع ليس خلاف في بيان القام
 سواء وقع هذه النسبة اول
 في الولوج على التعيين على ما ذكرنا
 سبدا وراجها الى الشان و
 ستر ابعاد بعد ما ذكرنا
 بحد من بقاء كمالا في كون
 ان ستر اوبار على حسب الولوج
 وان كان لفظا بصلح كستر
 زيد في ايم مثال لفصل المستند
 بنسبها حال كونها نصب
 لا يجوز اصلا لكونه في حالها
 غير اوطا بل على ان كان
 ان



سمة الكثرة حرف الخطاب وهو الكاف تبيها على طالع الحرف من الألف والسينة
 واجبة والتزكية والتأنيب وانما جاصل هذه الكاف حرفا لا متاعا ونوعا الفاعل جوعها
 ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل فربك وبك وهي اي حروف افعال الحطاب خمسة والعشرون
 التي هي بمعنى الستة والتمتر كحطاب الاثنان فرجت الهمزة مفروبة في خمسة من
 انواع اسماء الاشارة بين المؤنث المذكور والمؤنث ومثابها وجوهها وهي ستة راجعة
 الى خمسة لاشتراك جوهها وانما كل من انواع اسماء الاشارة لان افراد المؤنث
 المؤنث تترقق الماسة فيكون ابي الحاصل من الفرب خمسة وعشرون وهي ابي
 تلك الهمزة والمؤنثون فما ك اذا كن بين اذ اشتهرت الهمزة وفاطت فذكر
 وذكر اذ اشتهرت الهمزة وفاطت فذكر بين وهذا كرم اذ اشتهرت الهمزة وفاطت
 فذكر بين وعلى هذا لا يخفى في انك وفربك اذ اشتهرت الهمزة وفاطت فذكر
 فذكر الهمزة انكس وفربك اذ اشتهرت الهمزة وفاطت فذكر بين وكذا البواهي
 بين ناك الهمزة ونك الهمزة ونك الهمزة ونك الهمزة ونك الهمزة ونك الهمزة
 بالتقصير او لا يكتفي او لا يكتفي انما فربك فعدا وره الذي شري والمالك في الصبي والاشق
 فربك فانه حطاب، وبما في اللزوم فربك للبعيد وذلك للتوسط واهم المتوسط لان
 المتوسط لا يتحقق الا بتحقق الطرفين ولما راي المذكره يستعمل كل من هذين الكلمتين اثنتي

مقبول كل واحد منها بما لا يقبله
 بسبب وجوده ففهم ان الهمزة
 من الاصل في لغات المحدثين
 ما يضاف الى المذكر فيجب ان
 لغويها وتقبل الهمزة باو
 هي بوصول الباء اليها ولما
 انما كثره في ورها على الهمزة
 باختلاف العواصم انما لم يرد
 بل في ان ومان موضوعان
 علم صورة كسبا في الاصل
 لمؤنث او لا، وما قصر الهمزة
 ليا، ويلحقها اي اسماء
 اعتبارا لصانها حرف التثنية
 على المثالي قبل لفظ كذا
 ان زيدا قائم وبفضل ما
 كس



معانم الاخرين من زمانهم تجديدهم في الوجود من حيث حاله الى غيره فقالون بجان وتلك ما لم تكن
 حال كونها بين الاخرين مستبين فلو لم يكن باللام ان هذا الكلام لا يرجع على كل
 في اعادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا وانما كان
 وتلك وذاك مختلفين وادراك بعين اللام للمتوسط بوجه واحد وهو المتوسط بوجه
 حرف الخطاب منه للتوبيخ واما تم ورسها بضم الراء وتخفيف النون ورسها بفتح الراء
 وتشديد النون وهو الاكثر دها وكسر الراء ايضا فليكن ان اخص الى خاصة
 لا يستعمل في غيره الا في زاعل سبيل الشبه واما ما عداها من اسماء الاشارة
 فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المودودة من الجينات
 في اصطلاح اسمها ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزءه بوجه لا يكون جزءا
 تاما ان كان جزءا تميزا او لا يميز جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناصبة والمراد
 بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا ينحل اليه المركب او لا الى انضم امر اخر منه
 كالمبتدأ والخبر والحال والمفعول وغيرها وانما كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا
 لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده
 ايضا جزءا لكن لا يكون جزءا تاما اوليا لا بضمه وعابده والمراد بالصلة معنى التعلق
 لا الاصطلاح فان الاصطلاح في عبارة من جملة المذكورة عند الموصول مستندة على ضمير عابده
 فهو ضمير

فوقها موقوفة على موقوفة
 على ان المراد بها معناها
 منها الاصطلاحى لكان
 وبسبب امرى صلته اصطلاح
 بالانوية موقوفة الموصول
 بين الجملتين مستندة على عابده
 الا بضم الراء ورسها بفتح الراء
 على موقوفة بالانوية في الاصل
 الموقوف من ان يكون خبر
 ان كان يكون خبرا او غيره
 لا يكون خبر الموصول عينه
 بالانوية او ما في معناها
 بالانوية والالف واللام
 فربما جعلت صلته تاما
 فيها وارجح اي الموصول



فوقها موقوفة على موقفة الوصول على عرف الوصول بالرفع الدور والتبينة
 على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي فوصفها بانه لو ارد بها
 معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستردا لانه لا جرم في مثل اف و جت
 وليس لهما صفة اصطلاحية ولها قبل ان يقول يمكن ان يكون الصلة
 بما لا يتوقف موقفة الوصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم فراء الا
 بنون الجملة شتملة على عابد الله فعليه هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة الاصطلاحي
 ولا يلزم الدور وقد ذكرنا بمرح ان ما هو في موقفة الوصول الاصطلاحيية تصرح
 بما علم في ما قبله في الاضمار عن مثل اف و جت ولما كانت الصلة بعينية اعم بحسب
 المنعوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب لواقع الا خبرية والواجب
 انتم ان يكون خبرا او غيره وان كان ضمير اعم من ان يكون للوصول او غيره والواجب
 ان يكون ضمير الوصول غير ما يتوصف وصلته اي صلة ما لا يتم جزء الا بصلة وعابد
 جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والفاعل ضمير لا غير خبرية اي الوصول
 للغير وصلته الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام
 خبرية فجعلت صلته ما كانت جملة معنى ونحوها صورة عملا بالحققة والشبه
 جميعا ومن اي الوصول المراد بالضمير المذكور والية للموقفة والمقدان

عالمه الى غيره فقال ان معناه ان يكون
 باللام ان هذا الكلام لا يقع في
 الحكم ذلك المذكور سابقا كما ان
 توسط بوجه وما هو لغيره
 ما و تخفيف النون و هنا في
 بصا فلو كان الحق في
 ما عداها من اسما الالفاظ
 الى الوصول الموقوفة من الالفاظ
 يتم من حيث خبرية لا خبرية
 ان كان يتم من الالفاظ السابقة
 الالفاظ او الالف واللام
 انما في كونه جزءا مما لا يجر
 من المركب يكون الوصول
 صلته وعابد والمراد بالصلة
 موقفة عند الوصول شتملة على ضمير



ليثية المذكرة واللذان للمعنى المكونة وبكوتان بالالف في حال الرفع والباء في حال
 النصب وجراد الاو على وزن النون المذكرة والمؤنث الالف في جميع المذكرة
 الشمر والذنب كالأين طبع المذكرة واللذان بالهمزة والياء والالف بالهمزة
 المكسوة فقط واللذان بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصول
 الوقت في المذكرة والمؤنث الا انها في جميع المؤنث اشهر واللذان واللذان
 بل في المؤنث وجاء في اللذان اللذان بحذف الباء وابتداء الكسرة على التاء و
 وفي اللذان اللذان بحذف التاء والياء وما يبعث الذن في لا يستعمل غالباً
 نحو عرفت ما عرفت وجاء فيها يستعمل والسماء وما يبعثها من ايضا بمعنى
 فمن يستعمل ويستعمل في الموصوف والمؤنث والمجهر والمذكرة والمؤنث
 واما بمعنى الرب نحو افرس ابهم في الدار ان افرس الذن في الدار واية
 بمعنى النجى نحو افرس ابنه في الدار ان افرس النجى في الدار وفي الطائفة اي
 المنسوبة اليه بن طي لاقتصاص في دها موصولة بلفظهم بمعنى الذن والنجى
 قال الشاعر عود بشر في ذنوت وذنوت وذنوت اي النجى ذنوتها والنجى طوتها
 وذاه بعد ما الكائنة لاستنهام في حاف اصنوت ان ما الذن صنوت
 والالف دلالة ان مجموعها بمعنى الذن والنجى والنجى والنجى والنجى والنجى

المفعول

المفعول اي ال
 لم يمنع مانع لا
 الله يبسط
 باباً يستحوه باباً
 المتعلم فيما تقا
 لاصه اخصه
 الاضاربه لانه
 ان ذلك ال
 هذه الباب
 اجبا ستعانه
 لانه الذي نجى
 يقود ستا
 بالهو نجى
 الجملة ال
 جنه اعنه
 متأخره
 روبر
 او قعتها
 وهذه ال



الفعول اى العائد لا يتم الوصول الا اليه اذا كان مضمولاً يجوز حذفه اذا
لم يمنع مانع لانه فُضِّلَ الا اذا كان فاعلاً لكونه عمدة نحو قوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاؤه اعلم ان النخاة وضِعوا
باباً يستحوذ به باب الاضمار بالذى او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تحريماً
المتعلم فيما تعلقه في هذا الفقه من المسائل وتذكير آياها فانهم اذا قالوا
لاحد اجنب عن الاكم الغلائل في الجملة الفلائية بالذى بعد بيانهم طريقتهم
الاضمارية لا بد له من تذكير كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم
ان ذلك الاضمار في اى اسم يصح واى اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى
هذا الباب واذا اجبت اى اذا اردت ان تجزئ جزء جملة بالذى
اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليت صلة للاضمار
لا ان الذى يخرج عنها لا يخرج بها صدرتها اى وقعت كلمة الذى او ما
يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المنجز عنه اى في موضع
ما هو منجز عنه بالذى في الجملة الثانية يعنى في موضعه الذى كان له في
الجملة الاولى ضمير لها اى الكلمة الذى واقتضى اى المنجز عنه في الضمير
جزء اى نصب على الحال او ضمناً اى معنى جعلته اى جعلته ضميراً
متأخراً فاذا اجبت متلاً عن زيد من جملة ضربت زيداً بكلمة الذى
او جعلتها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع ما هو منجز عنه
وهذه الجملة اعنى زيد او المراد بموضعه محله الذى كان له في

سواء كان بالالف في حال التثنية
التي على المذكور المودت التي
والاى بالهمزة والباء واللام
عقاً لكسرة او ساكنة
نما في جميع المودت المشهورة واللام
بجرف الباء وادخال الكسرة في
بما وصى وما كمنع الذي في البنية
والسما و ما بينهما ومن
والمودت والحقى عرو والمؤن
المراد من ضرب الرض في المراد
من ضرب البنية في المراد وهو الطال
فيها موصولة بغيرهم على
وطوبى اى الخ فخرها والى
ما فاصنف اس ما الذي
لذي اذ الية والمنع في الجملة



الجملة الاولى وهو محل المفعول من حيث هي الذي ولزمت المتجر عنه يعني زيداً
 وجعلته جزءاً عن الذي وقلت الذي خبرية زيداً وكذلك أي مثل ذلك
 الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها
 فانه صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول وعلى ان يوضح
 اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل او اسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط
 ان يكون الفعل الذي يتضم الجملة الفعلية متصفاً فاذا غير المتصرف نحو
 وبني وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا
 يجيء بالالف واللام عن زيد في ليس زيد مطلقاً وبشرط ان لا يكون في اول
 ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل او المفعول معناها كالتيه
 وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يجيء باللام من زيد في جملة سيقوم
 زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائماً فيفوت معنى التامين
 فاذا يقدر امر منها أي من الامور الثلاثة التي تصدير الموصول وضع
 عند الموصول مقام ذلك للاسم وتأخر ذلك الاسم عن التقدير
 الاضمار ومنه أي ومن اجل انه اذا تقدر الموصول امر مني
 تقدر الاضمار امتنع الاضمار بالذي في ضمير المشان بان يكون
 ضمير المشان مجرراً عنه لا متناعاً تصديراً الجملة بالذي وتأخر
 المتجر عنه جزء الوصوب تقديره على الجملة وكذلك امتنع الموصوف
 بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
 فلا يجوز خبرية زيد العاقل اليه خبرية بالذي عن زيد بدون العاقل

ولا عن

ولا عن عاقل بدون زيد ولا العاقل
 او المجرر عن خبرية زيد
 بدون الموصوف فلا يجوز خبرية
 الفاعل بدون المبنى للمفعول بشرط
 ان يكون الفعل الذي يتضم الجملة
 الفعلية متصفاً فاذا غير المتصرف
 نحو وبني وحبذا وعسى وليس لا
 يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول
 فلا يجيء بالالف واللام عن زيد
 في ليس زيد مطلقاً وبشرط ان
 لا يكون في اول ذلك الفعل حرف
 لا يستفاد من اسم الفاعل او
 المفعول معناها كالتيه وسوف
 وحرف النفي والاستفهام فلا
 يجيء باللام من زيد في جملة
 سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم
 الفاعل من سيقوم يكون قائماً
 فيفوت معنى التامين فاذا يقدر
 امر منها أي من الامور الثلاثة
 التي تصدير الموصول وضع عند
 الموصول مقام ذلك للاسم وتأخر
 ذلك الاسم عن التقدير الاضمار
 ومنه أي ومن اجل انه اذا تقدر
 الموصول امر مني تقدر الاضمار
 امتنع الاضمار بالذي في ضمير
 المشان بان يكون ضمير المشان
 مجرراً عنه لا متناعاً تصديراً
 الجملة بالذي وتأخر المتجر عنه
 جزء الوصوب تقديره على الجملة
 وكذلك امتنع الموصوف بدون
 الصفة وفي الصفة بدون
 الموصوف فلا يجوز خبرية زيد
 العاقل اليه خبرية بالذي عن زيد
 بدون العاقل





ولا ينعى عاقل بدون زبر لا يصح سترانه و فوج القمير صوم او موصوفه فاختلاف ما
 او افترت عن جموعها فبما ان الذين قربت زبر العاقل ذلك لئلا امتنع في مصدر العاقل
 بدون الموصوفه فلا يجر في كذا تحت من صق الفصار الثواب ان يجر بالذين عن صق
 الفصار بدون الثواب لا يجر ان يجر ان يجر الفصار في قوله في موضع من الفصار
 عالما بالثواب يجر ان يجر من صق الفصار الثواب كذا لئلا امتنع في حال لان حال
 يجر ان يكون نكرة فلا يجر ان يجر القمير الذي هو معرفة في حوضه باطال به و كذلك امتنع
 فالاسم المشتمل عليه لا يجر في القمير المشتمل عليها لئلا يجر في الفصار لانها مصدر من الذين
 لا سترانه فلكم عود القمير اليها فمن قولك اليها لا يجر في الاسم المشتمل عليه اي
 على القمير المشتمل عليها في زبر فزبر في كلام فلا يجر لانك اذا جعلت القمير عايد الى الموصوفه
 في الخبره او بلا عايد وان جعله عايد الى المبتدأ او في الموصول بلا عايد وكل واحد منهما لا يمتنع
 وما الا لئلا لا يجر في خبرها اما كانت في خبرها او في خبرها او في خبرها او في خبرها
 موصولة نحو عرض ما الشربة و استهناجه في ما خذك وما خذك في شربة في ما تصنع
 انصه و موصوفه اما موصوفه في خبره في كل من شئ في خبره و اما في خبره في خبره
 النفوس من الامر في خبره في كل المعال اي في شئ في خبره النفوس و اما في خبره في خبره
 على ان يجر في الخبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره

ت المجر عنه بعق زبر
 ل اي مثل ذلك
 لفاعل او المفعول
 ففعل و عيلى ان يجر
 لمتى للمفعول
 اذ غير التصرف في
 عمل ولا مفعول ولا
 ان لا يكون في اول
 في معناها كالتاليه
 زيد في جملة سقم
 يقوت معنى التثنية
 مصدر الموصوفه
 الاسم خبر القدر
 خبر امر
 فان بان بان
 قال الذي وثا في خبر
 في امتنع في الموصوفه
 و صوف
 بدون العاقل



نحو اضره قريباً ما هي ضرباً الى ضرب كان ومن كذلك ان يكون موصولة في المرفوع
 من جوارك واستنهاجته في من علاك ومن ضربت وشرطية في من نصرت افرقت
 وموصولة اما بمرفوع في قوله ولكن بافضلاً على من غيرنا حب النبي عليه السلام
 نحو ابا ناي شخص غيرنا او بجدة نحو من جوارك الكثرة الا في السامه والصفة فان
 هي من لا يجر واما ولا صفة واما في ثبوت الا واورا الاربعه وانما
 السامه والصفة فاي الموصولة في افرقت ابراهيم لقبه واستنهاجته في ابراهيم
 اخوك وايراهم لقبه والشرطية في اياً ما تدعو افعال الاسماء الى الموصولة
 نحو يا ابراهيم الرجل قبل اي بنو صفة اتعاقبهم جعلها الموصولة الى لا تقع صفة
 اصلاً ووجب بان اياً الالفه صفة هي في الاصل الاستنهاجته نحو ما معنى ضربت
 برجل اي رجل برجل بيطم بسبب من حاله لا يجر كل احد في قوله عن استنهاجته
 الى الصفة وهي اي كل من اي واية موصولة بالاتفاق وصدورها لا يجرها
 في الاعا غير ما من الموصولة الاعلى افضلية اللذان والظمان في قوله
 الطائفة وانما اوجب لانه التزم فيها الاضافة الى المرفوع الى هي من خواص
 الاسم المتكلم فلا يجره واما واذا الا اذا كانت موصولة فحذف صدر صلتها
 نحو قوله نعم لم ينتر عن من كل شعبة ابراهيم لمد على الرحمن عتبا فمن قرأه بالفتح ابراهيم

هو

هو انه وانما بنت موصولة
 الى المرفوع صلواته ونبت على
 من العائيت ما ينبت بها
 كما استنتج الى حذف صدر
 سورة فهو صفة وبناء الموصولة
 اهدى ان من ما ال
 ان صفة في ابتداء
 حذف كما اذا اظنه
 فيكون كل منهما جملة
 ان ما امكن لها مجيء
 قولهم انها كذا
 زاوية فالمتنوع
 استفهام لئلا حذف
 كل منهما جملة
 ان يكون ضرباً





731

هو انه وانما بنت موصولة عند حذف صدر صلتها لئلا يكبر فيها حرف من حرف الالف ج
 الاله غير صدر و بنت على القم تشبها لها بالوايت لانه حذف منها بعض ما بوضيها كما حذف
 من العايت ما بينها فهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لئلا يشبهها مثل ما ابره الرجل
 كما استثنى الخ حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المصاحف ان كل ما يقع من هذا
 سورة فهو مفعول و بناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى ذكر ما بناه و قد قولهم ما ظاهروا و جرحان
 اهدى ان سواه ما الذي ان يكون ف المجمع الذي فيكون التقدير ان شي الذي صفت
 ان صفة في ابتداء و ما بعده خبره او بالكل و هو جوابه و رجح ان مرفوع على انه خبر مبتدأ
 حذف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صفة الاكرام ليكون اجواب مطابق للسؤال
 فيكون كل منهما جملة بجزئية والوجه الاقران سواه ان شي و هو خبر باران اهدى كما
 ان ما ذكره المجمع اي شي و قد ازاب في الظاهر ان موصوفها و اهدى فان معنى
 قولهم انها بجزء المجمع اي شي انه ليس لكل منهما معنى مستقل لكون كلمة
 زاوية فالمعنى ان مجموعها اي شي و هو جوابه نصب ان منصوب على انه
 مفعول نسأل حذف كما اذا قلت الاكرام ليكون جواب مطابق للسؤال فيكون
 كل منهما جملة فعلية و يجوز في الاول نصب جواب بتقدير الفعل المذكور في الثاني و قد على
 ان يكون خبرا مبتدأ اي حذف و لم يبينه المصنف لثبوت المطابقة بين السؤال و الجواب

والثانية ان كان صاعدا

سكان و هو المذكور ان يكون موصولة
 على انك و من خبره و شرطية في قولهم
 من بنا فضلا على من غير ان ياتي
 كون جراك المنة التي في السورة
 و اي لانه لم يكن في ثبوت الاول
 في اقران ابراهيم لثبوت
 كايما مفعول في الاسماء التي
 انما انما فاعلم فعلها المصنوع
 حذف هي في الاصل الاستهانة
 بل من حاله لا يوفى كل احد
 و اية موصولة بالانفاق و صفة
 في الاعلى اخذت في اللذان و اللذان
 مع ضمها الاضافة الى المرفوع
 في الاوفا كانت موصولة
 في ابراهيم لثبوت الرضى



ومع تغيرت اوجعت النفس والكسوت النفس لان ضميرها هو الفاعل في الفعل
جواب سؤال من هو الذي قال ان توفيق
اسماء الافعال غير جامع بانها قد تكون
بمعنى المصاح لان ان معنى الفعل واوه
بمعنى التوفيق ما جاب ان لا يحتمل
الافعال في توفيق واوه

اسماء الافعال ما كان في اسم كان بمعنى الامر والماضى اللذين هما من قسم
بمعنى الاصل فعلية بانها تكونها مشابة للمعنى الاصل فاقبل ان معنى الفعل واوه بمعنى التوفيق
فانها في توفيق وتوفيق غير عتمة بالمضارع كما في لان المعنى على الاشياء وهو سبب
لان بان يعبر عنه بالمضارع على ان الفعل في الفعل هو معنى الامر وهو سبب
فانك تفرق السواء في جزاء وبعث في تميم وبالجملة في لغة بعضهم ان يقولوا ما هو معنى
الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بعناه والذين جعلهم على ان قالوا ان هذه
الكلمات واما التي ليست بافعال من تسمى اسماء الافعال امر لفظي وهو ان يصير ما في لغة
لتصريح الافعال وانما لا تقرب نظر في الامر ما موضوعه لتصريح الافعال على ان يكون
روبر سلا موضوعا للكلمة امهل قال ان الرجوع والبعث في لغة بعضهم ان يصير ما في لغة
لفظ اسكت الذي هو ال على معنى الفعل فهو علم لفظي الفعل للعلماء بشي اذ الامة
التي ربما يقولون صرح ان لم يحط بباب لفظ اسكت وربما لم يسموه اصلا ولذا قال المه
ما كان بمعنى الامر والماضى ولم يقل بانها بعناه الامر والماضى وانما هو ان يكون
هذا السبب لوضوح فلا يربط مثل الفاعل اسكت تنقضا على التوفيق وفعل اي ما يؤثر
بفعل الكبا من معنى الامر المشتق من الثلاثة فهو قيس من ان قيل في اكثر ال بمعنى انزل قال
سبب هو مطرفة الثلاثة وبرد عليه لانها لبعان قوام وفعل في فم واقصد فامد ابا اول
الافعال

اسماء الافعال
مطل

فقد كان اسم كان ان كان
ان اسمها كان في لغة بعضهم
والصيغة في لغة بعضهم
الكانت اسبب في لغة بعضهم
ان لا يكون في لغة بعضهم
وتسمى توفيق على ان يكون
فانها في لغة بعضهم
وتسمى توفيق على ان يكون
في لغة بعضهم
الاستاذ في لغة بعضهم
منسوبة في لغة بعضهم
الفعل في لغة بعضهم

بعضهم قوله
على ان رجع الرض هو على
فانها في لغة بعضهم
مطل

بعضهم قوله
بعضهم قوله
بعضهم قوله



132

قوله لم يزل في ذلك حاله على ما توفيقه وحال ان يفسر له ان تعال في حقه او على مؤنثا
 ما وسمى بها مذكرة جيب عدم التعريف بها ويجوز ان يكون مفعولا مذكورا في قوله
 بعضهم قوله سبوا به اراجه بالاطراف الكثرة فكانه فيكسر الكثرة واغايه الرباعي فاستقوا
 على انه لم يزل في حال كونه مصدرا مؤنثا كقوله في الربيع الزهرة والجزر
 قال ان رجع الرضه هو على ما قيل مصدر مؤنث مؤنث ولم يزل الى الان وليس
 قاطع على تعريفه والانه نبتة وحال كونه صفة مؤنثه مثل باس فان معنى باسعة
 لا زينة

مبنى اي كونه واحد من العتمة من الاخرين مبنى كسره لانه اي افعال بمعنى الامر
 عدلا وزنة امتازة فقط واما عدلا فلما ذهب اليه الخاف ان فعل بمعنى الامر
 معدول عن الامر الغفلي للبناء لغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر
 ومعدول للمبالغة في فاعل قال ان رجع الرضه والذي اركب ان كونه اسما
 الافعال معدولة عن الفاظ الغفلي شيئا لا دليل له على كونه كقوله والاصل
 في كلام معدول من شدة ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل
 بالمعدول من الغفلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسما الافعال
 وبين وجهها في كلام طويل من اراجه الاطلاق عليه فليس هو اليه وفعل حال
 كونه على الاعيان اي العين من الاعيان واما قال على النحو من باب
 واما قال الاعيان ليجزى باب في ولا يند وان كان على ما قاله الكيفية للمعاني
 لا الاعيان وتوجه مؤنثا صفة على ولو كرهه للثبوت على انه لم يبعث الا كذا
 كقوله مؤنثا

قوله لم يزل في ذلك حاله على ما توفيقه وحال ان يفسر له ان تعال في حقه او على مؤنثا
 ما وسمى بها مذكرة جيب عدم التعريف بها ويجوز ان يكون مفعولا مذكورا في قوله
 بعضهم قوله سبوا به اراجه بالاطراف الكثرة فكانه فيكسر الكثرة واغايه الرباعي فاستقوا
 على انه لم يزل في حال كونه مصدرا مؤنثا كقوله في الربيع الزهرة والجزر
 قال ان رجع الرضه هو على ما قيل مصدر مؤنث مؤنث ولم يزل الى الان وليس
 قاطع على تعريفه والانه نبتة وحال كونه صفة مؤنثه مثل باس فان معنى باسعة
 لا زينة

قوله لم يزل في ذلك حاله على ما توفيقه وحال ان يفسر له ان تعال في حقه او على مؤنثا
 ما وسمى بها مذكرة جيب عدم التعريف بها ويجوز ان يكون مفعولا مذكورا في قوله
 بعضهم قوله سبوا به اراجه بالاطراف الكثرة فكانه فيكسر الكثرة واغايه الرباعي فاستقوا
 على انه لم يزل في حال كونه مصدرا مؤنثا كقوله في الربيع الزهرة والجزر
 قال ان رجع الرضه هو على ما قيل مصدر مؤنث مؤنث ولم يزل الى الان وليس
 قاطع على تعريفه والانه نبتة وحال كونه صفة مؤنثه مثل باس فان معنى باسعة
 لا زينة



مكتبة
القاهرة

ابتداءً من غير تعلق بل غير تعلق ذلك لأنه لما كان هذا الانقسام في تعلقها
 ما لم يعلقها بالاسماء والمبنية كان كون ذلك التسميم كذلك اذ لم يكن
 صوت الانسان من غير تعلق بالغير احر كاست اي احر كبات المعروفة
 من المبنيات كل اسم مركب حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكمي اسمان
 او فعلين او حرفين او مختلفين وفعالها كلمة واحدة ليس بينهما نسبة الصلا
 لا في الحار ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكمي البلاغية مثل سيبويه فان
 للترادف الاخر منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اقرى
 فجزى الاسماء المبنية وقولها ليس بينهما نسبة بل هو مثل عبد الله وتاء ويطشرا
 لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العملية ولا يخفى انه يخرج بهذا التعيد
 مثل خمسة عشر عن هذا الوجه انه من افراد الحروف لان بين جزئية نسبة
 قيل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة
 اضعف من حرط العناد والاحسن ان يقال احراد بالنسبة نسبة مفهومه من
 ظاهره نسبة تركيب احراد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يعنى مع ظاهر الرائية
 التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الرائية التركيبية التي
 في تاء، بلاش نسبة التعليلية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف

ان يكونا بتعيين النسبة
 في بناء نسبة التسمية
 في النسبة الاضافية والاسماوية
 والتعليلية حسب الفرق الفصاح
 والله اعلم

مثل

شخصه عشرة كان
 ان هذه تركيب
 على اللى ودر طرد او
 جزوان الاول لو
 حرف كعشرة
 ومثل حاد من
 عشرة واخره كل من
 في هذا المركب سواء
 في وقيل فيه نظر
 ثم اوبصيفة الثمانية
 باعتبار وقوعه في
 لا مطلقا بل باعتبار
 للدلالة على ما ذكر
 فواضح لان احراد
 افراد بعض



734

شخصه عشر فان بنيت تركيب احد جزئية في الاخر لا تكون على النسبة اصلا كما
 ان بنيت تركيب احد شظوي جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد
 على الحد ووطر او على فان تضمنت في حرفا حرفا عطفا او غيره بنيا ان
 جزوان الاول بوفوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محل للاعراب والاك لتضمنه
 حرف كعشر فان اصله حرف وعشرة حذف الواو ركبت عشرة مع حنة

ومثل حادى عشر واخوانها بنى اجوات حادى عشر من ثمان عشر الى تسع لو
 عشر واخوانها كل من حنة عشر وحادى عشر وانما اوردهما ليس ليعلم ان البناء ثابت

في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العود الذي يدل على العشرة او صيغة الفاعل المنفق

منه وقبل فيه نظر لان الكاف لا يضمن حرف لانه لا يراه به حادى عشر وجوابه ان

المراد بصيغة الفاعل المنفق من اسى والعود واحد من الحتى منه لكن لا مطلقا بل

باعتبار وقوعه بعد العود الين على الحتى منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة يمكن

لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنى فلي اخذوا هذين الصيغة من المودت

للدلالة على حادى ثار اء وان باء واخوانها لك من المركب ولا يتصرف لك من مجموع

جوابين لان الصيغة ثعل لا ينجح حرفا جييا فاقصر واعلى اخذها من احد جزئيه بنى

اخذ اخذ بعض جوف من كل جزء مطمئن الاك ليس واخاروا الاداء ليدل على المنقص من الا

Handwritten marginal notes in Arabic script, including:
 - "والمركب سوا كان احد جزئيه العود الذي يدل على العشرة او صيغة الفاعل المنفق منه وقبل فيه نظر لان الكاف لا يضمن حرف لانه لا يراه به حادى عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل المنفق من اسى والعود واحد من الحتى منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العود الين على الحتى منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة يمكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنى فلي اخذوا هذين الصيغة من المودت للدلالة على حادى ثار اء وان باء واخوانها لك من المركب ولا يتصرف لك من مجموع جوابين لان الصيغة ثعل لا ينجح حرفا جييا فاقصر واعلى اخذها من احد جزئيه بنى اخذ اخذ بعض جوف من كل جزء مطمئن الاك ليس واخاروا الاداء ليدل على المنقص من الا"

Partial view of the adjacent page on the right, showing handwritten text in Arabic script.



الاصول في هذا المعنى من احدى عشرة المتصرف حرف العطف حاوي عشر بحرف الواو

مستحق من العطف في هذا المعنى من العطف

من احدى عشر بحرف الواو بعد العشرة حاوي عشر متصرف حرف العطف باعتبار انه
لا يتصرف الواو مع حرف الواو
مع لم وعلى هذا الغياس حاوي والعشرون لافرقا بينهما كما لا بد كره الواو وحده

الاثناعشر واثناعشر فانه لا يفتي فيهما الجزم ان بل بينه وبين المتصرف ويعرب

لعلك تتألم من هذا القول في قوله
افتتاحه في العطف في قوله
بينه وبين المتصرف

الاول لشبهه بالاضافة لسقوط النون والآي وان لم يتصرف الكا حرفا

والنون في قوله
عطف النون

اعرب الكا في منه حرفه وان لم يكن قبل التركيب مبنيا كجهدك وبني الاول

والنون في قوله
عطف النون

للتوسط الماني من الاعراب وعلى الفتح لانه اضعف في الاقصر اي اعرب الكا

والنون في قوله
عطف النون

مع منه الحرف وبناء الاول الماهو في اصح اللغات وفيه لغتان افران احد

والنون في قوله
عطف النون

معاً واضافة الاول الى الكا ومنه حرف المضاف اليه

واخرها اعراب الجزميين معاً واضافة الادلال الى الكا وحرف الكا الكسابة جمع كناية

والنون في قوله
عطف النون

وهي في اللغة والاصطلاح لا يعبر عن معنى بل يظن غير صحيح في الدلالة عليه لوضوح

والنون في قوله
عطف النون

الاعراض كالأبها على السمع كقولك جاني فلان وانت تزد زيدا او كراه بها ههنا

والنون في قوله
عطف النون

مما يمكن به لا المعنى المصدرية ولا كل ما يمكن به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين

والنون في قوله
عطف النون

فكانهم اصطلاح في باب التنبات بزيادة بها ذلك البعض المعين وذلك كما فهم قبل بعض

والنون في قوله
عطف النون

الكسابة

الكسابة كما قال
عن نونها مطلقا
لا يفتي فيهما الجزم ان بل بينه وبين المتصرف ويعرب
عليها وكذا انما
التشبيه
واحد من كسابة
يوم كذا كذا
عن كذا
من كسابة
عندما تخرج جا
كسابة وانما
الكل عن كذا
فصار كذا
تكون كذا
في السبابة

الكسابة



وقد يشترط ان يكون طرفا من طرفي المصنفين بقدر ما كانا في مقدورهما ان يقدرا على ذلك فان كانا
سواء في طبع قولهما فقد يكونان في زمانها تقريبا كقولهم لا بد من العلم بالدين والدين لا بد من العلم
بشخص (كقوله) رجل على نفسه كالمشرف على نفسه ان كانا في زمانها تقريبا كقولهم لا بد من العلم بالدين والدين لا بد من العلم

او يكمل رجل مررت او مصفاة نحو غلام كم رجلا ضربت وعبدكم رجل اشترت
مجرد حرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما تصديقه

مع ان اليا مصدرا للظلام لان تاخير الجار عن ايجور ممتنع كقولهم لضعفا
علمه نحو تقديم جار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا ما بالجر في كل كلمة

واحدة مستحقة للمصدر الا ان لم يكن بعون اللفظ ولا تقدير الفعل ولا
فعل غير متعلق به ولا قبل حرف جر او مضاف كان فيه عن العوالم اللفظية فمرفوع

فمرفوع نوع مبتدأ وان لم يكن طرفا فمرفوع نوع ابوك وهذا مبني على حذف سببونه فانه خبر
عنه بمعرفة عن نكرة متضمنة لشيئها ما واما عند غيره فهذا خبر مرفوع على الجنبه لكونه

نكرة وما بعده مرفوع وخبر ان كان طرفا فمرفوع بما سوك فمرفوعا منصوبا بحمل اوله وادخل
في فاعل الرضوخ ثانيا لقيامه عام عامله الذي هو خبر مبتدأ او كذلك اي مثل كم في تاوذي الوجه

الاربعه الاعرابية بالشرائط المذكورة اسما للشيء ما والشرط عطف ان بناء على تلك الوجه
بجميع هذه الالهي ولا في كل واحد منها ومن وما واي واين وان ومعنى شتر كنه بين استعمال

والشطر اذا خصته بالشرط وكيف وابلان مختصين بالاستنهام فمن واما اذا كانت
لشيئها مبين بآتيه فيها الوجه الثلثة الاول في ضرب وما صنوع وبعين مررت وغلام

من ضرب وذن ضربت وما صنوع ولا بآتيه فيها الرضوخ على الخبر لانه لا تناسخ ظرفيتها واذا
كانت

قد مررت بالرجل فمرفوع
او مصفاة نحو غلام كم
مجرد حرف الجر او الاضافة

مع ان اليا مصدرا للظلام لان تاخير الجار عن ايجور ممتنع كقولهم لضعفا
علمه نحو تقديم جار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا ما بالجر في كل كلمة

واحدة مستحقة للمصدر الا ان لم يكن بعون اللفظ ولا تقدير الفعل ولا
فعل غير متعلق به ولا قبل حرف جر او مضاف كان فيه عن العوالم اللفظية فمرفوع

فمرفوع نوع مبتدأ وان لم يكن طرفا فمرفوع نوع ابوك وهذا مبني على حذف سببونه فانه خبر
عنه بمعرفة عن نكرة متضمنة لشيئها ما واما عند غيره فهذا خبر مرفوع على الجنبه لكونه

نكرة وما بعده مرفوع وخبر ان كان طرفا فمرفوع بما سوك فمرفوعا منصوبا بحمل اوله وادخل
في فاعل الرضوخ ثانيا لقيامه عام عامله الذي هو خبر مبتدأ او كذلك اي مثل كم في تاوذي الوجه

كانت اشترطين
وما نضع احسنين
فمرفوع وما
في جميع اسماء ال
الفعل لا ابتداء
واذا ان لم يكن
بعضهم ان اذا
اذا يعقد عمره
وما ان اشرح
لازم الظرفية
خبر مبتدأ مرفوع
بنيان في العوالم
على تقدير انحصار
بشكل فأي امته
الوجه الباقية

شبكة



كانت شرطيتين فذلك ياء في فيما ملك الوجه الثالثة نحو من تقرب اضرب
وما تصنع اصنع وبين تمر امرر و غلام من تقرب اوه ضرب ومن كانت
فوه مكرم وما تقدموا لانكم من خبر جوده عند الله ولا تأتي فيما بل
في جميع اسماء الشرطية على الجارية فانه لا يقع بعدها الا الغل ولا يصلح
الغفل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمن واين واين واين واين
واذا ان لم يكن جارحاً نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن
بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويصح اسما جارحاً اذا يعقوب زيد
اذا يعقوبك واي وقت قيام زيد وقت تقوم وعمر وضمي مرفوعة بالابتداء
وقال الشرح الرضي وانما اعترفتها على شأ من كلام العرب وما هو
لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام كقوله انتصابه على الظرفية اذا كان
ضرباً مبتدأً مؤخر نحو متى يدك بغلان اي متى كائين يدك به واما اي
فتأتي فيه الوجه الرابعه كقوله فانه قد يقع في محل الرضوخ بالظرفية اي هنا
على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت يجيئك اي الى وقت كائين
يجيئك فاي امي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالجارية
الوجه الباقية مثل اللهم ضربت ويا ايها المرشد ويا ايها قائم وذي مثل كم

فانما في قوله تقربك...
بلا فربنا وعبدكم...
ويعرفنا خبرنا...
بما عن امرر...
اسما كان او...
بالمعنى...
فانما في قوله...
وهذا معنى...
غبره فهذا...
سئل فكم...
يقولون...
فانما في قوله...
بين...
فربنا وما...
الرضوخ على...
كان



عمة لك يا جبريل و حاله يعني فيما العمل الاستغناء و ذكر الميم و حذفه
 ثلثة اوجه هكذا و كثير من النسخ و في ^{بعض} مثل تميز كم عمة اي ما هو تميز
 باعتبار بعض الوجوه فعلى النسبة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة
 في كراهتها و رفعها بالابتداء و الاخران نصب على الطرفية و على المصدرية فانه
 اشارة فيما سبق بقوله منصوباً معاً لا على حدة و وجهه المنصب
 ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه ^{الوجه} كما يحتمل ان يعتبر الاوجه
 في تميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالرفع بالابتداء استغناء مية كانت و خبرية
 و الاخران المنصب على تقدير كونها استغناء مية و كبر على تقدير كونها خبرية
 ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار هو اوجه تميزها و هو غير مذكور
 بما سبق فكان الا اليق تاثير هذا عنده و قد حذف في مثل كم مالك
 و اما على النسبة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير البيت للفرد في
^{الوجه} و هو بوجه مبر او تامه فدعا قد جلبت على عشاري الغداء الموجه من
 اليد او الرجل فيكون منقلبة الكفا او القوم بمعنى انها لكثرة هذه
 صارت كذلك و هذا خلقه لئلا يستعمل في ذلك و انما عدى جلبت على
 لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارهها لحدتها مستكفا منها في تمنع على

كثرته و اختار من انوا
 الهم من صفة الامانة
 اشارة و اختارها لانها
 شعبة و ذكر كثرته و
 على تقدير المنصب على
 عنه و كونها خبرية على
 جلبت على عشاري و
 اوجه على التفسير فان
 و خبره قد جلبت و كم
 في موضع نصب لان
 او المصدرية و اذا رفع
 حذفت
 و اذا خفضت كما و ذلك
 خبرية في مثل كم مالك
 الخ و فانه اذا
 خبرية على انه سوال

كرمه



كثيرة واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمته المواسعة واهى المصلحة في
 الزم من حزمة الاناس والعشائر جميع عشرة اى واهى الى ان على حملها عشرة
 اشعار واختارها لانها تاذى من الحلب ولا تطيح بسهولة فتح حليها زيادة
 مشقة وفي ذكره وخالته اشارة الى رذالة طرفه ابيه وامه فالاستغناء
 على تقدير النصب على سبيل التاكيد كما انه ذهل عن كمية عددياته وخالته فسأل
 عنه وكونها ضيرة على تقدير خبره على سبيل التحقيق اى كثير من عمالك وخالك
 حلت على عشاري واذا حذف الميم اى كم مرة او كم حلية على التاكيد مرة
 او حلية على التاكيد فارتجاعه على الابداء ومصحح توصيفه بقوله لك
 وضيرة قد حلت وكم استغائية كانت او ضيرة على تقدير ارتجاعه
 في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظنية
 او المصدرية واذا رفعت من رفوت خالة وقد عاء واذا نصبها نصبها
 واذا ضعفتها وذلك اوضح وقد حذف ميم كم استغائية كانت او
 ضيرة في مثل كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال قامت قرينة دالة على
 الحذف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبير عن كثرته فقط الحال
 قرينة على انه سؤال عن كمية دراهلك او مائتاتك او اخبار عن كثرتها

استغناءهم وخبير ودرهم وخبير
 وفي مثل تميز كم على ان ما هو
 لا يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلاثة
 على الظرفية وعلى المصدرية فان
 على حسب الكثرة ووجه النسب
 هو انما يكتم ويحتمل ان يعتبر الاوجه
 لا بد ان استغائية كانت وفي
 هامة وخبير على تقدير كونه
 وان حذف ميمها وهو غير ذك
 قد حذف وقد حذف في مثل كم مالك
 الوجه الاخر البيت للفردان
 على عشاري الغداء الوجهين
 لعدم معنى التاكيد في
 الحقة والما على طبت
 كما استغناء من في منية على
 كرم



بمكون في الاحتياج الى المضاف اليه واضمة الضميمة التماسا كقبلي ونحوه
وما شبرها من الظروف المسبوقة قطوعا عن الاضافة مثل تحت ونحوه وقدم
وضلع ووراد ولا يعاين عليها ما معناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان
يكون التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر في غياض الشراة
وكنت قبل ان اخلص بالماء الغرسة خلافة بين ما عرب من هذه الظروف
المعقولة وبين ما بيني منها وقال بعضهم بل انما افرقت لعدم تقسيمها معنى الا
فمعنى كنت قبل اي قد عا وقال الشاعر في الرضف والاول هو الحق والآخر
مجره اي مجرى الظروف المعقولة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف
اليه والبناء على الفم وان لم يكن غير من الظروف لشبهها بالعائنة لشد
الابهام الذي فيه كما في اول الجوز منه المضاف اليه الابدول وليس نحو جعل
هذا لا غير وجاء في زيد ليس غير بكثرة استعمال غير بعد بها وكذلك اجري
مجرى الظروف حسب شبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تفرغها بالاضافة
ومنها اي من الظروف المبينة حسب المكان وكان الاضغث قد استعمل
للزمان ولا يعنى الا الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر
استعماله وقد جاء اما ترى حيث سرت كل طالعا حيث فيه مضاف

ضافة

مادري ملك فكم هذا المثل
يقل عن كية فربك بعو العليم
هو بالنسبة الى امرات فربك او لم
بغير فرب فكم في هذا المثال
المنعنيين اذا كان المعنى
نافية ولا امر الزمان
والا حوت الدال عليه
لمر جلا او رجل فربت
في اي الظروف المعروضة
من الظروف فلا حاجة
في قطع عن الاضافة
بشبهها بغير في كثر
الظروف المعقولة عن
ت هي الية فلما حذف
با مع حرف الاضافة
جوز



الى معروضه هو سبيل متفقون ترك اي اما ترى مكان سبيل طالعا آفة
 في قوله تعالى **كَمْ تَقْدِرُ** كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الفهم كالغائب لانها غالبة الاضافة
 الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه جملة فهي
 وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فمضافتها اليها بالجملة اضافة في
 بآية الغائب الخ ووف بها اضعف اليه فبنيت على الفهم مثلها ومع الاضافة
 الى المفعول يعبر به بعضهم لئلا يظن ان عليه البناء اي الاضافة الى الجملة والاشارة
 بعبارة على بناءه لشذوذ الاضافة الى المفعول ومنها اي من الطرفين المبينة
 اذ ازمائية كانت او مكانية وانما بنيت كما ذكرنا في حيث وهي اذا كان
 زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان **واختلا على الماصح** وذلك
 لان الاصل في استعمالها ان يكون للزمان من ازمئية المستقبل فحققت
 بينها بوقوع حدث في موقوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والليل عليه
 استعمالها في الغالب الاكثر في هذا المعنى نحو **اذا طلعت الشمس وقعه**
 كورت ولها اكثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علماء
 الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى **اذا بلغ**
بين السدين وهي اذا سادى بين القديتين وهي اذا جعله تارة
 في قوله تعالى **اذا سادى** بين السدين وهي اذا جعله تارة

ط
 الفاء تخرج عن فطرته فانها اليها كفا صفة

فعله فكأن يكون اذا التقدير

فعله كخشي صفة للزمان فمقطع صفة بعد ضميرها

فعله في الجليل عليه او كون الاستعمال

حسنا اذا طلعت الشمس في الزمان وهو في قوله

فعله اذا طلعت الشمس كورت فاذا في هذا الزمان

مقطع بوقوعه في قوله تعالى **اذا سادى**

وفيها اي
 حرف الش
 احبها اي
 فيا وجوز
 ولو قد كمو
 معاجاة من
 البتة او بعد
 غلبة وقوع
 الاضمار على
 واقع على هذا
 استفوا عن
 فان معاجاة
 للعطف من جهة
 زمانا وقوف
 قوف السب





السبع او مكانه وحقها معقول انية لحيات لا معقول به واللام بيضا اذا ظرفية
 بل يصير اسمية بل المعقول به يجوز في اي فاجاد في زمان وقوف السبع او
 مكانه اياه الى السبع وقد يكون لجزو الزمان نحو استيل اذا احمر البسر اي
 اخيرا البسر وقد يستعمل اسما جزوا عن مع الظرفية في نحو اذا يعوم زيد اذا
 يعوم عمرو وقد سبغت الشاة اليه ومنها اي من الظروف المبينة اذا الكائنية
 للماض وبنائها لما مر في حيث او كونت وضمها وضع الحروف وقد عي للمستقبل
 كقولهم كما سوف تعلمون اذا الاعلان في اعنائهم ويقع بعدها جملتان الاسمية
 والفعلية لعدم اشتغالها على معنى الشرط المعقوف اختصاصا بها بالفعلية مثل كان
 ذلك اذا زيد قائم واذا قام زيد وقد تجي للفاعلية نحو خرجت فاذا زيد قائم و
 لغة جيبها لم يذكر المعنى ومنها ابن ابي ابي كان فيهما المكان استنما ما وشرطا
 اي حال كونها للاستفهام والشرط وبنائها لثقتها من معنى حرف الاستفهام او
 الشرط نحو ابن زيد وابن يمين الكن وان زيد وان جلس وقرجاء ان زيد
 بمعنى كيف وان العتقان بمعنى متى ومنها متى للزمان فيها اي في الاستفهام
 والشرط نحو متى العتقال ومتى خرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل
 متى نحو ايان يوم الدين والعرفق بينهما ان ايان فيتحقق بالامور العظام

الظرفية في زمان وقوف السبع او
 مكانه اياه الى السبع وقد يكون لجزو الزمان نحو استيل اذا احمر البسر اي
 اخيرا البسر وقد يستعمل اسما جزوا عن مع الظرفية في نحو اذا يعوم زيد اذا
 يعوم عمرو وقد سبغت الشاة اليه ومنها اي من الظروف المبينة اذا الكائنية
 للماض وبنائها لما مر في حيث او كونت وضمها وضع الحروف وقد عي للمستقبل
 كقولهم كما سوف تعلمون اذا الاعلان في اعنائهم ويقع بعدها جملتان الاسمية
 والفعلية لعدم اشتغالها على معنى الشرط المعقوف اختصاصا بها بالفعلية مثل كان
 ذلك اذا زيد قائم واذا قام زيد وقد تجي للفاعلية نحو خرجت فاذا زيد قائم و
 لغة جيبها لم يذكر المعنى ومنها ابن ابي ابي كان فيهما المكان استنما ما وشرطا
 اي حال كونها للاستفهام والشرط وبنائها لثقتها من معنى حرف الاستفهام او
 الشرط نحو ابن زيد وابن يمين الكن وان زيد وان جلس وقرجاء ان زيد
 بمعنى كيف وان العتقان بمعنى متى ومنها متى للزمان فيها اي في الاستفهام
 والشرط نحو متى العتقال ومتى خرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل
 متى نحو ايان يوم الدين والعرفق بينهما ان ايان فيتحقق بالامور العظام

وبالمستقبل

وبالمستقبل فلا يعال
 فانه غير محقق
 كيف الكائنية للحال
 لان زمان حال كما هو
 الظرف ومعناه السبع
 الشرط مع ما علم ضعف
 اجلس ومطلقا عند الك
 على الزمان بالكبيرة عنه
 كان لية اي على ان حا
 من وقتها ليعرفوا فقتها
 اول مرة زمان الفعل
 زمان عدم روية يوم
 الهم المفرد لا المتعدي
 اليونان اللذان صا حيث
 فاعلم ان لا يحفظ هذان





قطع هذا يكون للموسوم في حقه المثلث
المنظر فلا يحتاج في ذلك المثلث
المان والبيان في العظم في
الرجح

ومضموم الطاء المشددة وهو في غير لغات وتختلف الطاء المهملة وقد يعبر عنها
ابن خالفة الطاء المشددة او المنخفضة وقد جاء في كتابه الطاء مشددة الزن
هو اسم فعل فنهذه خمس لغات كلها في المنع اي لا جعل الفعل مما في المنع او
المنع في المنع وقوم من في المنع جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيت قطب الاصل
بناء المنخفضة موضعاً ووضع حرف و بيماء المشددة كما رأينا لاخفاها بمنزلة وقيل
جعل الظاهر الظاهر الاضطرار

هذا
فصل هذا يكون الموسوم كحرف الزمان في
تشريره للزمان الماضي كمنفي قطع هذا التقدير يكون
الزمان ونوع الزمان لا يجر فيلزم كما في قوله
تعلقه الزمان الماضي كمنفي وقوم من في
فيكون المنفي وقوم من في الزمان

وكسر في المستقبل اي لا جعل الفعل المستقبل المنع او الزمان المستقبل المنع
او الزمان المستقبل المنفي في وقوم من في المستقبل المنع جميع الازمنة المستقبلية نحو لا اراه يحوش و بيماء
على الضم يكون مفعولاً ماضياً الاضطرار كقبول بعد بديل اعراب مع المضان اليه نحو عظم
العايضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهية العاقبة التي يبعث على الوجه الذي
والظروف المضانة الى الجملة والجملة اذ المضان الى الجملة نحو زينا فيها لا كتابها

المشتمل
ان اجمدة الفعلية في تقع مضان اليه كما في قوله تعالى
يوم يطلع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا ابتداء
مفسر ان يوم يطلع الصادقين منه
على
او المبدأ من حيث هو في ذيب البعض له
انه من منيات الاصل لكن كتبها الاعراب
لقبها ما في م المفسر في جاز كونها من الاصل
ظروف والحال والامر

البناء عن المضان اليه ولو بواسطه على القية للخفضه نحو قوله يوم يطلع الصاد
وقين وقوله يوم جزئي يومين فيمن قرأ بالفتح وكوز اعرابها ايضا لكونها اسما
تقديره يوم اذ كان كذا او في كان كذا ثم اضيف يوم الحكمة اذ هو
مستحق للاعراب ولا في الكتاب المضان الى المبنية البناء منه وكذلك اي كذا كوز اعرابها
من الظروف في جواز البناء على العية والاعراب مثل وغيره كوز يوم مع ما و انت
بيان

وقوله كمت اذ مضان الى المبنية نحو قوله يوم
جزئي يومين تقديره يوم اذ كان كذا

بجانبه مثل وغيره على الصق مع ما مصدرية وان المصدرية وان المثلث المشددة فانها اذا اضيف الحاء المشددة رتبة كوز بنا على كوز بنا في قولنا
بجانبه مثل وغيره على الصق مع ما مصدرية وان المصدرية وان المثلث المشددة فانها اذا اضيف الحاء المشددة رتبة كوز بنا على كوز بنا في قولنا

حقيقة ومشددة
لمشايتها الظرف
علة مقدر او مشددة
في كذا الظرف وكذا
اي هو باب بيان
جزئي او كذا في
بينهما فالتع
واذا وضع له اسم
فوقه ما وضع له
المعرفة ستة انواع
فالاول المفترقات فان
الواضحة لا خط اولاً
التي كلاً حطة افراد
بجانبه لا يناد ولا
انه لو وضع لا انه الم
الاعلام الشخصية



443

رسالة في حقه ومثله قباي مثل ما قام زيد ونياي مثل ان تقوم او مثل ان تقوم

Handwritten marginal notes in Arabic script, including the number 443 and various annotations.

Main body of handwritten text in Arabic script, discussing grammatical concepts like 'المعروف' (the known) and 'المعروف به' (the known by).

Partial view of the adjacent page on the right, showing handwritten text.



معلوم من غير ان يكون له في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 ووضوحه بان من حيث معلومية ووضوحه في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 الاعتبار على هذا المعنى لان ما اذا اوضح لفظ الاسماء باراه هذا
 المقوم للشيء مع قطع النظر عن كماله ووضوحه في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 التسمية بالاسماء في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 لان اسم الإشارة من غير الإشارة مبراهم وكذا الأصول من غير صلة وهذا القسم
 من قبيل الوجود العام والخصوص الموضوع له في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 معلومية معنوية معنوية من حيث معلومية ووضوحه في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 اذ لا يتصل بالاسماء في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 هذا المقوم كان هذا ووضوحه في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 بين تلك الاقوال والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الاقوال
 لا المقوم المشتركة بينها والرابع والاربع من ما ذكره في الامام الزيدية او جنسية
 او استوائية وانما في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 والمهم في ليس من امير امصيا في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 اخرى المعاني او عرف بالبناء نحو ما قيل اذ اوضحه به معين بخلاف ما جازلا
 في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا

ردالة
 في الوجود حقيقة كذا

مثلا ان قلت الذي فهمه لا يتوقف على
 غير زيد او غيره او غيره

هذا المقوم كان هذا ووضوحه في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 بين تلك الاقوال والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الاقوال
 لا المقوم المشتركة بينها والرابع والاربع من ما ذكره في الامام الزيدية او جنسية
 او استوائية وانما في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا

ما في الوجود حقيقة كذا

في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا

في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا

في الوجود حقيقة كذا

في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا
 في الوجود حقيقة كذا انما هو في الوجود حقيقة كذا



٧٧٤

المراد من ذلك وس المضاف الى احد ما المذكور في المذكرة ولا يستعمل في الا
جوابه سؤالا مقدر وسوان يقال ان الاصناف لا تصح للمبالغة
المحضرة والاعلام والمبهمات والمفردات والمفردات
لا بالنسبة الى المصنف بل بالنسبة الى المصنفين
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم

المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم

المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم

المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم

المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم
المعروفين في اللغة والمصنفين في العلم

Handwritten text on the right page, partially visible and mostly illegible due to the binding and angle.



مثلا كيمون هنر في حقه انواع والاسان بواعه الجوان و ذكر في الماشن الصان كما في الرودي والهنود وكذا المورود جسد في حقه انواع
مختلفة وغيره ما في حقه انواع الصان كما في المورود والهنود وكذا المورود جسد في حقه انواع

المستعين بحسب اقتضاه العلم العاكب لغو معين بمنزلة الموضوع من واضع معين

فكانت هؤلاء المستعين وضوءها في ذلك غير متساول وغيره اي حال كون في ذلك

الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متساول غير ذلك الشيء بل يتصل بالمتعلق بالمتعلق

عن المعاني كما هو وقوله بوضو واحد الى تساو ولا بوضو واحد مثلا يخرج الاعملى

المشتركة وعلامتها اشار الى ترتيب انواع المعاني في الاعرفية بترتيبها في الاعداد

المتشابهة على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فكان واعرفها ان اعرف

المعاني بعينها اقلها بالاعتماد على من حيث اصنافها المعرف المتكلم بالبعد ونوع

الالتماس فيه ثم المعرف المعاني طبعا فانها لا تنطبق فيه بالانطلاق في النظم الا ترى

انك اذا قلت انما لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جهازان يلتبس باخر فليتبس

ان لفظ الخطاب هو وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة الجهرية اللبس في ذلك

ثم المعرف العاكب ولم يرد له لانه علم من اعرفية التكلم والمعاني طبعا انه اذ كان

منها وما اقرر على بيان النسبة بين اصناف المعرفات فان سائر المعارف

لا تتفاوت بين اصنافها الا المصنف الا اهد بها كان فيه تفاوت باعتبار تفاوت

المصنف اليه ولها ما شئت التفاضل في اصنافه بعد ما بين بين انواع المصنف

اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي يتركه هو منه ذهب سميوعيه فان فيه

اخلاقيات

ان قال بوضو واحد لشيء يخرج العلم المشترك لانه

بوضو واحد بعينه ديتا واخره ايضا لكنه

فبعضه في عليه انه غير متساول بوضو واحد

متساول غير متساول لو نفس كحقيقة تبينه غير

غير معين وفيه ان الرجعي واللازم كذا

ط خوزيه ان اسكن رهنه في رجبه او في اذار

كان متساولا بغيره لكن ليس بوضو واحد بل بالبيع

ط يعنى ان اهم اذ كان مصنف لا ضم المتكلم يكون اعرف

ان يكون مصنف لا ضم المعنى في الكلام ان كان مصنف

المعاني والاسم اذا كان مصنف اعرف ان يكون مصنف لا ضم

اعرف ان يكون مصنف لا ضم المعنى في الكلام ان كان مصنف

المعاني والاسم اذا كان مصنف اعرف ان يكون مصنف لا ضم

اعرف ان يكون مصنف لا ضم المعنى في الكلام ان كان مصنف

المعاني والاسم اذا كان مصنف اعرف ان يكون مصنف لا ضم

اعرف ان يكون مصنف لا ضم المعنى في الكلام ان كان مصنف

منه اشياء العرفية
عن مورد مورد
بجمله متكررة مرطبة
وهذا الامل بالانواع
في هذا التوضيح لانه
من العرف والاعرف
غير اعتبار معنى آخر





ومين وثنيتين حيث لا يعبر بها الواحدة والاثنتية فقط او صيغها الى اصول

اسماء العدد التي يتغير بها باقيا اما ثانيا في ثمانية او احدى واثنتان او
باسمها كلف الماسع او بالثنتية كالتين والعين او بالجمع كالت والعرض و
عشرين او بالتركيب اضافة كما ان كلفن مائة او امة احيانا كلفن عشر او بالعطف

كثنت وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحدة الا عشرة ومائة والعين تقول في العود
مركبة وموثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واخذوا اثنتان في المزد المذكر وتثنية

واحدة واثنتان في المزد المؤنث وتثنيها على ما هو العياض وتقول

للمذكر ثلثة الا عشرة بالياء الجامة المذكر باعتبار ثانيا ثلثة الجامة نحو ثلثة رجال
الا عشرة رجال ثلث الا عشر بدو بالياء المؤنث فربما بين المذكر والمؤنث في العدد المذكر

تقول ثلثة عشرة وعشرون ولم يجعل الامرا بالعكس لكون المذكر اثنتية و

تقول اذ جاء وزن عشر احدى عشر اثنتي عشرة في المذكر نحو احدى عشر رجلا
واحدى عشرة واثنتا عشرة وثلثا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة

على الاصل بتذكير المذكر واثنتية المؤنث وغير الواحد الى احدى الواحدة الى

احدى للتثنية وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا
ثلث عشرة الماسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابعاء للمعرب

الاول
ثلاث

عطف على اثنتان دونه الكلام عطفون على اظلم
وتقدم على المذكر اذ كان واثنتان والمؤنث اذ كانت
واثنتان اثنتان حرف

تقولون في عشرة وثلثون تسعة اربعة واربعون
تقولون في اربعة وثلثون تسعة اربعة واربعون

في ثلثة او ثلثون تقدير 50 و 50 واحد الا عشرة
ومائة والثاني يعني واحد اثنان وثلثة واربعون
وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة
وعشرة ومائة والعشرون مائة
في ثلثة او ثلثون اثنان عطف عليه في ثلثة
في ثلثة او ثلثون اثنان عطف عليه في ثلثة
ثلث احدى عشر رجلا بالياء الماسع عشرة لراة
بالياء متوسط

الاول في ثلثة
تثنية من
عشرة فان
عشر
علم بخص
وان كانت
في المؤنث لانه
لاستحق المان
عند التركيب
التركيب في اضافة
سبع عشرة
اقبل من الع
على عشرون الم
توهون
الى تسعين ف
وتقول فيما ز



في المذكر احدى وعشرون في المئتين وما غير الواحد والواحدة هما بدون

والمعنى لعطف ان للعطف على اقدم العطفين
التركيب لان المعطوف والمعطف عليه في قوة التركيب لم يكن استحقاقا لها
عند التركيب بل كانا معا في قوة التركيب فلهذا لم يبرز خبرها في قاعدة العطف بل عطف
بالعطف على صورة العطف ما تقدم بعينه فلهذا لم يبرز خبرها في قاعدة العطف بل عطف
ما تقدم به ضم خبرها بما عداها في حال تم بالعطف ان يعطف تلك العقود على الزاوية
عليها كما يتبين في تلك الزاوية بل عطف ما تقدم من أسماء الاعداد بعينه من غير تغيير
اشياء وعشرون في المذكر واثنتان وثمانون وعشرون في المئتين وثلثون
في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون

اشياء وعشرون في المذكر واثنتان وثمانون وعشرون في المئتين وثلثون
في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون

اشياء وعشرون في المذكر واثنتان وثمانون وعشرون في المئتين وثلثون
في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون

اشياء وعشرون في المذكر واثنتان وثمانون وعشرون في المئتين وثلثون
في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون

اشياء وعشرون في المذكر واثنتان وثمانون وعشرون في المئتين وثلثون
في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون

اشياء وعشرون في المذكر واثنتان وثمانون وعشرون في المئتين وثلثون
في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون

اشياء وعشرون في المذكر واثنتان وثمانون وعشرون في المئتين وثلثون
في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون

اشياء وعشرون في المذكر واثنتان وثمانون وعشرون في المئتين وثلثون
في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون

اشياء وعشرون في المذكر واثنتان وثمانون وعشرون في المئتين وثلثون
في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون

اشياء وعشرون في المذكر واثنتان وثمانون وعشرون في المئتين وثلثون
في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون في المئتين وثلثون

وغيره
زحلا او نك
المراد ذلك الى
ويجوز ان يعكس
في ثمانية عشر فتحة
الى اسفل
الاشياء السكون
تدفع اليها اللسان
في كل موضع الكسرة
الفتح او في
سما والحدود
التي يغيرها
ويجوز ان يكون
اشياء وعشرون
اشياء وعشرون
الحدود والحدود
غيره او اسفل
اشياء وعشرون





سماء الله أكبر الله أكبر
 يوم الجمعة يوم الجمعة يوم الجمعة
 احد هما في صورة جمع المذكر السالم وهو ما دون والثاني في صورة جمع المؤنث
 السالم وهو ما دون والثاني في صورة جمع المذكر السالم فلابد ان يكونا
 مثنيين فلم يتبع الامات لكنهم كرهوا ان يلي التثنية الجمع بالالف والياء بعد
 ما تنصرف اليه بعد ما يهوى صورة الجمع بالواو والنون اثنى عشر بين الـ تسعين
 فاقترع على المفرد مع كونه اثنى عشر وميزه اثنى عشر التسعة وتسعين بل اثنى عشر
 تسعين منصوبه مفرد اما ثنية في العود فليقتدر الا عنانها اذ لا يستقيم اجزاء
 النون مع ما اذ في صورة نون الجمع ولا حرفها اذ ليست هي في الحقيقة نون
 الجمع واما في قولها فلا نام كرهوا ان يصيروا ثنية اسماء كالاسم الواحد ولا يرد
 عليه حرفه عشره لان المضاف اليه فيه كما كان غير العود لم يمتزج
 ذلك فلم يلزم صيرورة ثنية اشياء شيئا واحدا او كما جاز ثنية اشياء
 مع ان فيها صيرورة ثنية اشياء شيئا واحدا البطر وبما ثنية امراء واما انفراد
 فلانه كما هنا فنفسها هنا ففصله فاعتبر افراده ليكون العطف قليلا و
 ومميز ما ثنية والفاء ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف وانما لم يعكس
 وجموعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جميع ما ثنية في الاعداد مرفوض لا
 يقال ثلثات رجل كما يقال ثلثة الا ان رجل بخلاف التثنية فانه يقال

قوله لكنهم كرهوا ان التثنية في الجمع
 على قولك ثلثات رجل وهو جمع
 وبعده في قولك ثلثات رجل وهو جمع
 فاقترع على المفرد مع كونه اثنى عشر
 تسعين منصوبه مفرد اما ثنية في العود
 فليقتدر الا عنانها اذ لا يستقيم اجزاء
 النون مع ما اذ في صورة نون الجمع
 ولا حرفها اذ ليست هي في الحقيقة نون
 الجمع واما في قولها فلا نام كرهوا ان
 يصيروا ثنية اسماء كالاسم الواحد ولا
 يرد عليه حرفه عشره لان المضاف اليه
 فيه كما كان غير العود لم يمتزج ذلك
 فلم يلزم صيرورة ثنية اشياء شيئا
 واحدا او كما جاز ثنية اشياء مع ان فيها
 صيرورة ثنية اشياء شيئا واحدا البطر
 وبما ثنية امراء واما انفراد فلانه
 كما هنا فنفسها هنا ففصله فاعتبر
 افراده ليكون العطف قليلا و ومميز
 ما ثنية والفاء ومميز تثنيتهما
 ومميز جمعه اى جمع الالف وانما لم
 يعكس وجموعهما كما قال وتثنيتهما
 لان استعمال جميع ما ثنية في الاعداد
 مرفوض لا يقال ثلثات رجل كما يقال
 ثلثة الا ان رجل بخلاف التثنية فانه
 يقال

ما ثنية

ما ثنية رجل مثل
 الاعداد كالاجزاء
 في جانب العطف
 ثنية بها الجمع الموصوف
 واذ كان العود
 بل عن الموشاة او
 النفس اذا عبرت
 فان ثنية قلت
 كلامهم وان ثنية
 ولا انسان وانشاء
 وهو رجل ولا انشاء
 يكون ثنية اليها على
 استثناء بلفظ التثنية
 فوجهه على جنس الجمع
 لان التثنية مفرد





صاو

ما يتاخر جبر مثل الفاعل نحو من مفعولاً لأنه كما كانت مائة والفتى من الصول
 الاعرود كالأعداد ما سب ان يكون مميزة على طبقه فميزها لفتة كما كانت الا
 في جانب العدة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختبر في
 فميزها بالجمع الموضوع للكثرة في فميزها المعرود الالف على العدة رعاية للتفاد
 واذا كان العرود مؤنثاً واللفظ المعبر به عنه مذكر كلفظ الشخص اذا عبرت
 بالعين المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكراً واللفظ مؤنثاً كلفظ
 النفس اذا عبرت بالعين المذكر فوجهان الى فتح العرود وجهان التذكير والنسأ
 فان شئت قلت ثلثة اشخص وانك تريد النسأ واعتباراً باللفظ وهو الاكثر في
 كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتباراً بالمع ولا يميز واحرود واحرة
 ولا اشان واشنان وثنان بجملة فلا يورد الواحدة فميزه كما يقال واحر
 وهو رجل ولا اشان فميزه كما يقال اشان رجلين بل يذكر من ما يصلح ان
 يكون تميز اليها على تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون الواحد والاشين
 استثناء بلفظ التميز اي الصالح لان يكون تميزاً على تقدير ذكره معهما الالف
 نحوهم على جنس بصيغة على الواحدة والاشينية عندها كما هي عن الواحد اذا
 لان التميز مفعولاً عن الاشين اذا كان مفعولاً مثل رجل ورجلان فان من

في سورة جميع الموش
 ذكر السالم فلابد ان يكون
 الموش بالالف والنسأ بعد
 الف على نسأ
 الموش الفع عشر من الاشين
 موش وسبعين بالالف
 نسأ
 الفع عشر من الاشين
 موش وسبعين بالالف
 نسأ
 الفع عشر من الاشين
 موش وسبعين بالالف
 نسأ

ما يتا



سيفه رجل فله سيف والواحدة ومن سيفه رجلان جسر والاشتباه فيذ كمرها
استغناء عن المير فان قلت حسب ان ميمه الواحد معن عنه لكن لا تم ان لميز
الاشنين كذلك نعم اذا كان ميمه مثنى يعنى عنه لم لا يجوز ان يكون مؤنذ كما
يقال اشتر رجل قلت كمالا التزموا الجمعية في ليز ساير الاحاد ينبغي
ان يعجز فيما لم يتبشر بجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنتيه ولا يبعد
ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اشنان استغناء بلفظ التميز اى
يجوز اهر صفة المصورة بابية خاصة العالبة للحق علامة الافراد به الخ
التنوين او علامة الاثنتيه الخ حرف الاثنتيه فاذا اعتبر مع علامة الافراد
استغنى عن ذكر الواحد على صفة واذا اعتبر مع علامة الاثنتيه استغنى به عن
ذكر الاثنين على صفة فافترقا في الحق العلامة التي اى اصف على ذكرهما
ولا شك ان رجلا ان اصف من اشتر رجل وهذا الاستغناء انما يكون
لافاوته اى اعادة لفظ التميز النص المقصود اى التفسير على العود
والترجى به الذى قصد ذلك التفسير والترجى بالعود اى بذكر اسم العود
فلما افاه التميز ذلك التفسير استغنى في افاوته عن ذكر العود علامة
وتقول في الموحود من المتعود اى في الواحد من المتعود باعتبار تخصيصه

الى سبب

ان سبب اعتبار تخصيصه
في الموحود من المتعود
المتعود من المتعود
المتعود من المتعود
المتعود من المتعود
المتعود من المتعود
المتعود من المتعود
المتعود من المتعود
المتعود من المتعود
المتعود من المتعود
المتعود من المتعود

الاصطلاحات في علم الفلك

في علم الفلك
الاصطلاحات
في علم الفلك

في علم الفلك
الاصطلاحات
في علم الفلك

في علم الفلك
الاصطلاحات
في علم الفلك

في علم الفلك
الاصطلاحات
في علم الفلك

في علم الفلك
الاصطلاحات
في علم الفلك

في علم الفلك
الاصطلاحات
في علم الفلك

في علم الفلك
الاصطلاحات
في علم الفلك

في علم الفلك
الاصطلاحات
في علم الفلك

في علم الفلك
الاصطلاحات
في علم الفلك

في علم الفلك
الاصطلاحات
في علم الفلك

في علم الفلك
الاصطلاحات
في علم الفلك

في علم الفلك

شبكة

الألوكة

www.alukah.net



يشترك الا بوين للاس والاسم العجيب فيستلزمهم والغيرين للفرق والاشارة
 في الاب باعتبار مضمون مختلفين هما الاس والاسم وكذلك في التفرقة باعتبار
 مختلفين هما التفرقة فلما جاز ان يجعل الالاسم اسم باسم اب او حاء او قوف
 التسمية بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى التسمية في مفهوم تباينها ولها فبئس
 في التسمية باعتبار قبولها معنى الا بوين المبالغة في التفرقة بالنسبة لا التفرقة
 فان قلت فليعتبر مثل هذا التفرقة ايضا باعتبار اعتبار الالاسم اسمية ^{للعلم}
 وليجوز فانه موضوع لكل واحد منها حقيقة وليا يؤول بالتسمية في مفهوماتها ^{ولها}
 فبئس باعتبارها فلما لا يشترط في هذا الاختيار لكن الكلام في جواز تشبيه
 لغيره في التفرقة اللفظية بينهما وهو الذي اختلف فيه وهو اعتبار عدم جواز
 وبهذا الاعتبار في تشبيه العلم والشيء حقيقة وادعاء وجودها في غير ذلك
 اذا كان علم اكثر من اياها ثم يرد ثم يشبه ويجوز كذلك ادعاء اصار العلم
 حاء بالاب كبريا قول بالاسم ثم يشبه ويجوز رده بغيرها وقار ان والاسم
 يقال العلم اكثر من العلم لانه يكون الخفة مطلوبة فيها كغيره تشبها وجموعها
 اشتركت في الاسم بخلاف اسماء الاجساد فيقول من البعض ينبغي ان يكون

عن ابن ابي عمير في قوله
 ان قبل الياء حاء في الجمل
 حاء ونون حواسن في قوله
 حاء في قوله ما قبل الالف
 الحروف اول حروفها
 حاء حلاله نحو فاعلى ما كان
 حاء في قوله ان هذا العلم
 حاء حنين الاميرين على الله
 حاء من جنس امره في قوله
 حاء واحد مشتق من
 حاء لا يستغنى عن قوله
 حاء باسم المزدول في قوله
 حاء ويراها وبها العلم
 حاء فالبعض فان قلت
 يش



في تعريفه السنية قبحه و لما كان اسم المفرد المرفوع علامة التثنية
 في بعض النواحي مما يتطرق اليه التغير والاعوان بين حكم ما يتطرق
 اليه التفسير بان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال و المقصور المرفوع
 المقصور وهو ما في آخر الف مرفوع لازمة ويسمى مقصورا لانه منسحق
 و اولانه محسوس من الحركات والقول بان كان الف منقلبة جزوا حقيقة
 كسواء او حكما بان كان مجزوا الاصل لم يكل كالواو في كسر و هو مثلا في
 اسطرطالان و كذا المقصور ثلثة او غير ما في ربعة ا حرف فصاعدا من
 الرباعي و الثلثة الذي في قلب الف و او اعتبار الاصل حقيقة او حكما
 و خفة الثلثة بخفيف ما فوقه حيث لا يرق فيه مكان الثقل و الاى و ا
 لم يكن كذلك بان كان مجزوا الاصل او حديمه وقد اعيان الف حيا و حقيقة
 كرهبان في رمي او حكما بان كان مجزوا الاصل او حديمه وقد امير
 في فته حيث جاوزت محالا و كان على اربعة ا حرف فصاعدا اصلية
 كانت الالف كالا على و مصطفى او زائدة كجلى فباليا و اى فاقه متلوونة
 بالياء اعتبار الاصل فيما اسلمه الياء حقيقة او حكما تخفيفا فيما

زاد على ثلثة ا حرف
 من اصلية او زائدة
 جيد الفريدة او المتعددة
 قرأ و ان كان الله
 كان هروا بالعين ا
 طرفا بعد الف ربيعة
 فينبغي ان لا يتبع به
 ثلثها و هذا القلب
 وحكى المبرص على
 لم يكن المرفوع اصلا
 بزكاس او متطير
 ما و الوجهان ال
 الا و منقلبة من
 فزاد ثلث في الله





ليست باصلية فثبتت حمراء فانقلت معها وادوا في الترجمة
 الشرعية ان الامم من هذه العبار ان لا يجوز ان يقاخي رد او الاراد او
 ينبغي ان يقولوا ان الفوج بان يغير الامم العود ليكون عبارة عن اثبات الصفة
 ورد في الاصل لا استثناء لا الوجوه من المتكلمين كما هو المتبادر من الامم
 لكن قد تضمنت كتب اشاعتها مفصل في الفتح والبيان فوجدنا فيها اشراعا
 حكم بامتناعها غير ما وقع في شرح الرضا انه قد قلب المبدأ في اصلها وهذا
 من ان يكون مفصلا من اول او اياها ويخذف نونه اسنونا الثانية لا ماضية
 لا جبر الصفاة اذ النون لغيرها مقام التنوين بوجه الجمع والقطع
 والامانة توجب الاتصال والامتزاج فينا ضيان وخذف ناء التانيث التي
 في سريان لا تخذف عن آخره من كسر تاك ونونان في هيان واليهان على
 القيل مع جوان اشباها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما
 ان كل واحد من الحقتين والالتين لما اشتد اتصالها بالظرب حيث لا يمكن
 الانتفاع بها بدونها مادام بمنزلة مفرد وناه الثانيث لا يقع في حسوه وقيل
 قطع الاستعمال في مخالفتان في خفية والية وان كانا اقل استعمالا منها



فان كان حذف النون قاعدة مستمرة التي في بيانها بالعقل الصريح مفيدة استمر الابد
 حذف ناء التانيث اذ ليس فائدة بل وقع على خلاف التيسر في مائة خصمه فلما
 ان في بيانها بالفعل مماض الجمعي ما دل على جملة احاد مقسومة او متعلق بها
 القصد في ضمن ذلك الهمزة بحروف مفردة بحروف هي مائة بفرقة لذر هو الاسم الذي
 واحد واحد في تلك الاحاد حال كون تلك الحروف قلبية بتغيرها بحسب الصورة ما
 بزيادة او نقصان او انقلابا في لوانت والسكنات حقيقة او كمالا فالجار
 في قولهم بحروف مفردة اما متعلقة بما بقوم مقسومة او بقوم ما دل او بهما على
 سبيل التارة وفيه بتغير ما لم يستقر قال في الحروف ودخل في قوله بتغير ما
 جمعا لانه لان الواو والنون في آخر الهمزة تنميه وكذا الالف والياء فيغير الهمزة
 بهن في الديات الاليفة اخر وقص ما دل على احاد فيسبب لجمعها واسماء ال
 جئس كتم ونحو فانها وان لم يدل عليها وضما فقد تدل عليها استعلا واسما
 الجوع كيريط ونحو جمن اسماء العدد كثنية وعشرة وبقية مقسومة بحروف
 مفردة خربت اسماء الجئس فاذا قصد بها في الجئس لا افراد في مقولة
 مقسومة واذا قصد بها الافراد استعلا فتقول بحروف مفردة وذكر بقوله

بمجموع

فان قلت مثلهما واو في التمرة
 ابو ذلان يقا في ردا واو اذ
 لوي يكون مبان من غير انما
 كملون كمل هو التبادر في اللام
 فاعرف والياء فاعرفها في الهمزة
 في قلب الجيم في الهمزة
 نون اسفل التنية في الهمزة
 نون بوجوب الهمزة في الهمزة
 سا ضيا و حذف ما في الهمزة
 نون في عريان والبيان في الهمزة
 من تعاقب حروفه في الهمزة
 تعاقب بالاحزاب في الهمزة
 التانيث لا يقع في حروفه وقيل
 الية وان كانا اقل استعلا في الهمزة



بحدوث معرفة ففهمت معنى الجمع والعدد ففوترتما هو العارق بينه وبين
 واحد التاء وكذا ركب مما هو اسم عليه ليس لجمع على الاصل بل الاول اسم جنس الثاني
 اسم جمع كلي عام وقد علمت انما ما عارضها من جمع بجموع والفرق بينهما ان
 يتبع على الواحد والاشئين وضما بخلاف سبيله فان قبل الكليم لا يقع على الكثرة و
 كذا تميز اسم جمع جنس قبل كذا الكسب استعماله بالوضع على انه لا يميز في التزام كون
 التمام اسم عليه ايضا وانما قال على الاصل وهو قول سيبويه لان الاقضية قال جميع اسماء الجمع
 لانها افاض من نزلها بالجمع وركب جمع وقال الغزالي انما اجبت اسم الجمع ومرة
 وتخل وتجزى وانما اسم جنس او جمع لا والاصل من لفظ كواكب وغنم فليس يجمع بالاتفاف
 وكذا سما جميع احوال الصفة بالصفة جمع لصدق الحد على ان التغير كالمؤنث في اسم
 ان يكون بجمع كحقيقة او بجمع التقديم فثمة فكلها مفردة فثمة فثمة فثمة فثمة
 فثمة كسود هو الجمع نوعان صحيح ومما في الصحيح الجمع الصحيح تاء يكون بمذكر وتاء
 يكون مؤنث فالجمع الصحيح بمذكر ما خلفه اقرب المرفوع او مضموم ما قبله في حال الرفع
 او تاء مذكورة ما قبله في حال الرفع ونون مذكورة على حركة او السكون على سبيل منع
 ان يكون مضمومة لتعاد الفتحة ثقل الواو والفتحة ليدخل في الحوق او الاصح فقط

والله اعلم

اذ مع المدح على ان
 التاء وما ذكر في التثنية
 ولا تاء في الواحدة
 كما قال فلان الفتحة
 مضمومة كالتاء في الواحدة
 فانها اصلها
 طلبا للتحقق وحذف
 فاضرب فان اصلها
 فسقطت التاء
 التاء مقصورة
 قبل الالف على ما
 في حلة الرفع
 قلبت الياء
 اشارة الى ان



155

او مع المدح على ان مقدر مع مفرده الوجودية حيث ان اللفظ لم يقبل في
 التقاء وما ذكر في الشبهة فان قبل اسم التفضيل بوجوبه اصل الفعل في مفضل عليه
 ولا اشتره في الواحد قبل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض
 كما يقال فلان افقه من فلان و اعلم من فلان فان كان آخره اراء مفرده بآء
 مفقوطة كالتعاضد او مفردة كما في قبدا كاشرة حذفت اراء الباء مثل فاصون جمع
 قاض فان اصله قاضيون نقلت الفحة اليها لا ما قبلها بعبء سلب حركتها قبلها
 طلبا للحقة وحذفت الياء لتسقاء الكسبية وعلى هذا القياس فان النصب والجر مثل
 قاضين فان اصله قاضين حذف كسرة الياء لتقل اجتماع الكسرة والياءين
 فنقطت الالف والكسرة وان كان آخره اراء الاسم الذر اريد بجمعه مقصورا
 الف مقصورة حذفت الالف لتقاء الكسرة ونفي بعد الحذف ما قبلها من حرف كان
 قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لندل الفحة على الالف مثل مقصور
 في حلة الرفع ومصطفين في حاله النصب والرفاهة ومصطفين ومصطفين
 قلبت الياء الفتحا كرها وانفتحة ما قبلها وحذفت الالف لتقاء الكسرة وشروط
 اشارة الاسم الذر اريد بجمعه جميعا الصريح كمنه في شرواحه بتعبية ان كان ذلك الاسم

فوقه في اسما الفاعل بينه وبين
 على اللفظ بل الاول اسم جنس الذي
 بعد الجموع والفرق بينهما ان
 فان قبل الكلام لا يقع على اللفظ
 ووضوح هذا التفسير في الشرح كما
 يتبين ان اللفظ قال في سبيل
 في اوله اسم الجنس لم يفتح
 والرفع في سبيل كجمع بالفتحة
 على فان التغير في اللفظ في
 مفردة ففتح فاداه وجمعا
 الصحيح كما يكون في لغة
 ففتح ما قبله في حاله
 اراء او السون على سبيل
 في الحرف او اللفظ
 في الحرف



افعال الموثث على صفة فعلا مثل لعمري، والفرق بينه وبين افعال كانه لا
 يقال فيها لعمري ان التفضيل كفضلون ولم يكسروا لان معنى العفة في افعال
 التفضيل كالمثل لمدالة على الزيادة والشروط الثلثة ان لا يكون ذلك
 اسم فعلان فعلى وهو موثث على صفة فعلى مثل سكران وسكران كانه لا يقال
 فيه سكران لفرق بينه وبين فعلان فعلا **ولم يكسروا**
 فعلان فعلا اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه في الباء ووجه ما و
 الشرط الرابع ان لا يكون ذلك الاسم المذكر المذكر مستوبا في الهمزة
 الصفة بما قبل الوصف من الموثث مثل صريح وصبور ويعاير جلي صريح وصبور
 وامرأة صريحة وصبور فليجيب بالواو والنون ولا بالفاء والثمة كانه لم يخبر بالمذكر
 ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجع جمعا ضموا با حدهما بل المنة سب ان يجع جمعا مستو
 بان فيه مثل لعمري وعبروا الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر المذكر تلبسا
 ببناء التانيث مثل خلافة كراهية اجتماع صيغة جمع المذكر والالتانيث ولو خذفت
 التاء لزم البسبوك فلو لم تكن التاء بالاهامة كما مر في التانيث وقد نزل
 كذا في كتاب السنين مع سنة بتجويد ارضها بنوع الرء ووجه اسطفاها

مع

في ارضها بسلا
 نهما علما او صفا
 كلبه اضر قبا
 ارضه وامته
 ث ما تحقق
 الموثث ان
 وان لم يكن
 صحة جمعية ان
 ها يضاف ف
 على قول ان
 مع هذا الجع
 وزينب في
 الموثث ببناء
 لا بطرفها



يقع ارضها بسكونها وانما حكم بنزولها لانتفاء التذكير المقدر وعدم كونها
 نرها علما او صفة وقد اورد صاحب التبيين بغير هذه الاسماء تحت فاصلة
 كسبة اخرتها من التثنية ومنها سنين وامثالها وابقى بعضها على التثنية ومنها
 ارضين وامثالها فمن اراد تفصيلا وكذا فليرجع اليه المونث ارجع الى الصالح المودع
 ثقت ما لحق ارجع لخواصه اى اخر مفردة الف وناه وشرطه ان شرطه الى الصالح
 المونث ان كان مفروجه بالواو والنون لئلا يلزم مرتبة فرجه على الاصلين
 وان لم يكن له ارفق منه مذكور في بالواو والنون فان لا يكون ارفق
 صحة جمعية ان لا يكون مجردا عن ناه التثنية كما عفا لانه فخر في جمعية حافية
 حافية فلو قيل في جمعية حافية ايضا حافية لزم التثنية والاسطف
 على قول ان محان صفة اعاد ان لم يكن الاسم المونث صفة بل كان اسما
 جمع هذا الوجه مطلقا من غير اعتبار شرطه مثل كلمات وزبانية في جمع كلمة
 وزنب في شرح الرافعي ان هذا الاطلاق ليس ببيد الاصح
 مونثه بناء مقدرة كما في شرحه على جملة الاسماء التي تاتيها خبر فصيحة
 لا يطرد فيها الى الف والفاء بل هو فيها سموه كالسمو والسماء

بيان

فرق بين وبين افراطه لا
 لان معنى العطف في الفعل
 مثل ان لا يكون ذلك
 سكران وسكرانة لا يقال
 ولم يكن
 لان فية بالياء وهو ما
 لم يستوفى في هذه
 وبعار على غيره وهو
 فوه الشبه فانه لا يفتن بالذكر
 لان سبب ان يجمعها مستوفى
 الاسم المذكور الاكثر تلبسا
 ورواها كالتثنية وهو حرف
 في معرفة النبت وقد
 راددها اسما لها

في



وذلك لعمارة هو التاء الثابتة لانه ليس بغيره ولا كما هو اللفظ جمع
 التثنية وتغيير الجمع تغييرا واحدا في حيث غم وامور الداخلة
 فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض اليقينية لتغييرها واحده بل هو في اللفظ
 الخارجة الزائدة ايضا متبادر من تغييره بكونه يحصل الجمعية فلا ينتقض ايضا
 بمثل مصطلحون فان تغيير الواحد فيه يبرز بعد حصول الجمعية واما التغيير الذي
 في تعريفه بالجمع مطلق اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث
 الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه الابهامية المفضلة للجمع في قولهم
 مسوا كان ذلك التغيير حقيقيا كحال واحد اسود اعتبارا باللفظ كما امر
 وجمع الفلة وهو ما يطبق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعال من جمع بكونه
 على وزن افعال فل جمع فل و افعال من جمع بكونه على وزن افعال
 في نفس جمع فرس وعلى هذا القياس فعل البواقي و افعلة كاخفة هو
 خيف ولفظة جمع غلام و كذا في الصحيح عند ذكر ان كس من او مؤنثا
 لمسلم وفي شرح الرضي ان الفعلان هما اي جمع سلامة لمطلق
 الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصليان لهما واحدا هو المذكور

شور

منه

منه الا اذا
 لا فرج و
 الحات
 او لم يص
 بل يحيا
 لنوعه او
 والعالم
 وان كان
 سما على
 التريف
 المبرور
 في صدره
 استفوا
 مما علمت
 الفعل الا



روا

منه الا اذا لم يكن كشيء يطلو على ما فوق الوتر الى ما لا نهاية له او فيه مستمرا
 للاخر مع وجود ذلك الاضطرار فلو كانت ثلثة فروء مع وجود اقراء المصدر اسم
 الحث يعني بالحدث معنى قائما بغيرة سواء صدر عنه كالفرب والشيء
 او لم يصدر عنه كالمطو او الفجر الجار على الفعل والمراء القاييم بالطلو
 بل يجر يانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيد له وبيان
 لنوعه او عدمه مثل جلوب جلوبا وحبلة وحبلة فمثل القادرية
 والعالمية وبلاله ووجلا بما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدر
 وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهما الى المصدر منى لان في البحر
 سماحي اى سماحي وبر نفى عنه والاشين وثنين كى بين في كتب
 التعريف وفي غير اى غير ثلان الجرد يعنى الثلاث المزيدي وفي الرابع
 المبرر والمزيدي فيهما اى فيسسى كما تقول كمالا ماضيه على افعال
 في مصدر على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعال في مصدر على
 استفعال مثل اضرب اضراجا واستخر واستخر اجا الى غير ذلك
 مما علمية في علم التعريف ويجعل الى المصدر بالقطع حمل فعله افاوته
 الفعل الى المصدر لا ونى طابسته المشتق منه حال كونها ماضيا نحو اجابني

فبقي والاسم اللاحق جمع
 يش نفسه وامور اللاحقة
 في التعريف براء واحد الجوف في اللاحقة
 يكون في حصول الجمعية فلا يتقبل بها
 في حصول الجمعية ولما التبريد
 ذات الواحد وانه من
 المفضي في قولنا
 سد اختياره بالظن كما
 وما بينهما الفعلان جمع يكون
 جمع بل على وزن افعال
 واقع وافعلة كالحقة في
 ساك بين او مؤنسا
 اى جمع اسما لطلق
 له ما وما عد افعال الواور



هرب زيد عمرو اسه و حال كونه مطبوعا غير ان غير حاضر مستقبلا
 ان او حاله كذا يحسن كرام عمرو طال اخذ او الان وذلك العمل لما
 سبه الاستخفاف سيرا كما لا باعتبار الشبه فلذا يشتبه في الزمان
 باسم الماعل والفعول اذ لم يكن مفعولا مطلقا في عمل المصدر
 عمل فعلة بالقطع شرطه فان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا
 كان مفعولا مطلقا فيجب وحكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه
 لكونه يتقدم الفعل على ان وبشيء مما في خبر ان لا يتقدم عليه فلا يقال نحن
 عمرو ان ضرب زيد ولا يقرا معموله فيه او يكون الطرف مفعول مالم
 يسمى فاعله لانه لو اضرب في الضمير في الشيء والي غير ساعه الواحد فيلزم
 اجتماع التثنية والمعين نظرا للمصدر والفاعل لما كان تثنية و
 جمورا جعيل في الحقيقة مثلا الفاعل وكذا في سيم الفاعل والمفعول و
 الصفة التثنية لا يزم فيها نحو ورجل خلاف المصدر فان له في تثنية
 وجمعا ولا يشبهه لان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه معمول اذا
 كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار

قبل الاستقار على
 فاعل المصدر لا
 ما فوذة اي
 فالنوع وسهم ال
 مع ان احواله في
 لا دفع الالك
 او طرفا او م
 وضرب يوم
 متب باللام اي
 يدخل الام
 المصدر به
 في القرآن
 في جمل قد جاء
 مفعولا مطلقا





قيد الاستقار على حده بغيره مثل ضرب زيداً حاصل ولا ينضم ذكر الفاعل اي
 فاعل المصدر لا مفعول اول ولا مفعول ثانى اي ضرب زيد لان الفاعل فيه
 مأخوذة اي موجود في مفعوله فلا يتوقف تصور مفعوله عليه بخلاف
 والفعل وسم الفاعل والمفعول والصفة الشبهه ويجوز انما فتى الفاعل
 مع ان اعماله فيكونا اولي الاله من اقول من شبهة للفعل لكونه فقرة خوفه فتا ولو
 لا وقع الالكس وقد يصح اي المصدر الالفول سواء كان مفعولاً به
 او مفعولاً او مفعولاً له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب الصبي الجلاد
 وضرب يوم الجمعة وضرب المدحوب واعماله اي اعمال المصدر
 متلب باللام اي بلا التعريف قليل لانه عند عمله مقدر باب الفاعل فكما لا
 يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر
 المصدرية ولكن يجوز ذلك على قلة وبين المصدرية قيل لربيات
 في القرآن من المصا والمضرة باللام عاملاً في فاعل ومفعول امر
 يحذفها واملأ حرف الجر لا يلبس بالجر بالاسم فان كان المصدر
 مفعولاً مطلقاً حرفاً في غير اعتبار ابدال الالف الفاعل فالنوع للفعل

فيل يغيره من مستقبلا
 فذو الالآن وذلك العزاسا
 فذو الالآن يستعمل في الزمان
 ولا مطلقاً اي لا مفعولاً
 ولا مفعولاً اي مفعولاً
 لا يتقدم عليه فلا ياتي
 او يتقدم عليه فلا ياتي
 في قوله تعالى في قوله
 فاعل ولا يكون تشبهاً
 مع الفاعل والمفعول
 في قوله تعالى في قوله
 فاعل ولا يكون تشبهاً



خبر كونه ان يكون المصدر اذ لا يجوز انما لا تنفيق مع وجود ان التوسر
 سواء كان الفعل مذكورا نحو ضرب ضربا زيدا او نحو واخيرا لان في خبر
 زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بلا منتهى الى الفعل
 وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سعيها ورسالة وشكرها واحمد
 الوجودها ان اي يجوز في الوجود ان حمل الفعل له صالة وحمل المصدر
 المنبأ به وقيل على المصدر للمصدرية وحمل للبدلية في قول فوجدان و
 جهان واما فصل بين قسم المصدر راعى ما لم يكن مفعولا مطلقا
 وما كان ايتى بالجملة الموضحة لبيان بعض احكام حمل المصدر لان حمل
 المصدر في القسم الكسوف الكسوف اظهر فلو افترت عن القسمين التوهم فحمله
 مطلقا بالقسمين الفعل ما اشتقوا اسم اشتقا من فعل اي حدث موضعا
 ذلك القسمين قام اي الفعل اي لذت ما قام بها الفعل لو قال لما
 به الفعل لكان او لان ما جهل امره يذكر بعظما ولفه قصد
 لتوابعه بالوجه في بالجد وقت تجدد وجوده له وقبائه بمقيد
 باصدا الا زمنه الثلثة قال مصدر في شرحه قوله ما اشتقوا من فعل

يدخل

بدفعه الى
 دفوله لن قام
 به دفوله بمعنى
 تدل على معنى
 عليه بانه اسما
 لمن قام به ان
 قام اللفظ
 معنى آخر فالزباد
 موضوع لمن قام
 الشرحين الى
 لسند الاضرا
 شامل الام
 عالمين قام به
 السالف على هذه



بدخرفه الميوم وغيره من اسم الفصول والصفة المشبهة وغيره
 وقوله لمن قام به يخرج ماعدا الصفة المشبهة لان اليج السكون قام
 به وقوله بمعنى الى رث يخرج الصفة المشبهة لان وصفها على ان
 تدل على معنى ثابت والظهور ان اسم التفصيل داخل في الجمع الذي حكم
 عليه بانه اسم لمن قام به والحق ذلك لان التبارك قوله ما اشتق
 لمن قام به ان يكون موصفاً عالماً قام به ويكون لمن قام به
 تام الغنى الموضوع له غير زيادة ونقصان فلو وضع في اصل الفعل
 معنى آخر فالزيادة فيه ووضع كاسم لا يصدق على هذا الاسم انه
 موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وحالها اكثر
 الشرحين المصدر والسند واخر اسم التفصيل الى قول بعض المحدثين
 السند واخراج الصفة المشبهة اليه كما نعلم ان الاشتقاق لمن قام
 سائل الاسم التفصيل ولم يتبين هو موضوع عالماً قام به بر موضوع
 عالماً قام به مع الزيادة بل مع الزيادة ويجد انه وان صفة
 المبالغة على هذا التقدير يخرج منه التعريف ولا يبعد ان يستلزم

٣٣

وقد اختلفوا في تفسيره مع وجه التفسير
 ربا زيدا او ميم واخر لا يسمي غيره
 مطلقاً واقعا بل اسم الى الفعل
 سنجاً ورسماً ورسماً لا والله
 مثل الفعل الله تعالى وعلم
 وعلم الله بغيره قوله هو بالواو
 في ما لم يكن مفعولاً مطلقاً
 واحكام مثل المصدر لان من
 من عند التسمية في التوهم
 شتاً في قولنا حدثت وضرباً
 ما قام بها الفعل لوقال ما
 ذكر بعضها وعلماً فمدا
 وجوده له وقبانه به مفيد
 ثم قوله ما اشتقاقه من
 يدخل



ذكر ويبد عليه مصدر في اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام في صفة المبالغة
 مثل احكام اسم الفاعل في الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل
 في الثلاث المجرى على فاعل كسار ب وقائيد وكاشد واصروحي ما اشتق منه
 مصدر الثلاث لمن قام به على هذه الصيغة فهو ليس اسم الفاعل بل هو صيغة
 مشتبة وافعل التفضيل والصفة المبالغة المحن واحسن ومفتر
 ووصفته اسم صيغة اسم الفاعل في مجرود الثلاث على وزن فاعل ومنه غير
 الثلاث ثلاثياً مزيداً فيه اربعاً مجروداً او مزيداً فيه على صيغة المضا
 يع العلم باسم اي مع جمع مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة
 سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن
 فيما قبل اخر المضارع ككبر في تغفل ويتفاعل ويتغفل نحو مدخل نجاو
 ضع الهم موضع حرف المضارعة المضمومة وتستغفر فيما وضعت موضع
 حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعلاً فقام مستغفر كان مثال
 الكسر الغير الواقع في ما قبل اخر المضارع ايضاً مثال ويجعل اي اسم الفاعل
 على عمل فعله فان كان فعله لازماً يكون هو ايضا لازماً ويعمل عمل فعله الا ان

حكما يكونه فعله من قسم
 الميم مثله يكونه فعله
 من قسم الكسر مثله
 نبح

كان متوالياً الى
 كان متوالياً الى
 والى والصدور
 هو اليها بشر
 كونه متلباً
 او الاستقبال
 المضارع في
 الا ان او
 او طائفة كوك
 هما وان كان
 ان يقدر
 ذلك الرمان
 الاعتماد اي
 وهو مبتدأ
 جنة الفعل
 عماد وعمل اله





كان متوقفاً بالمفعول واحداً فيكون أيضاً متوقفاً بالمفعول واحداً
 كان متوقفاً بالمتن كان هو أيضاً كذلك ان فعله يتدرج الى الطرفين
 والى الصدر والمفعول والمفعول فيه وسائر الفضلات لانه يكتب
 هو اليها بشرط معنى الى او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال
 كونه متلب بشرط اي شئ بشرط عانه به من معنى هو زمان الحال
 او الاستقبال فالاصنافان بيانان وانما بشرط احداهما لان متلبه
 المصارع فيلزم ان لا يجالفة في الزمان نحو زيد صار باً غلامه عمراً
 الا ان او غداً واهراً باهال والاستقبال اعم منه ان يكون تحقيقاً
 او حكماً كقولك ستا وكلمهم باسطان اعيه بالوسطى فان باسطة
 ههنا وان كان ماضياً لكن المراد او حكماً عن الحال ومعها هاء
 ان يقدر اسمهم باسم الفاعل العامل بمعنى ما فيه كان موجود في
 ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان فكان موجود الازن وبشرط
 الاعتقاد اي الاعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المنصوب
 وهو مبتدأ والموصول والموصوف او فوالى لتعريفه
 جهة الفعل كونه منته الى صاحبه زيد صار باً اجود وجاهراً
 عتاداً على الهزيمة الاستفاجية ونحوها من الفا الاستفهام او كما

النافية

وجعل احكام في المبالغة
 معناه ان صيغة اسم الفاعل
 بشرط وهو ما يشق في
 هو ليس اسم الفاعل بل هو
 عن واحد وملتزم
 في فعله وان فاعل في غيره
 او مزيداً في صيغة الفاعل
 وانه في موضع حرف المضافة
 مع كسر ما قبل الهمزة وان لم يكن
 فاعل ويتقدم نحو مطربان
 واستفهامياً وضمير متوقفاً
 على ما كان متوقفاً على
 ايضاً مثلاً ويجعل اسم الفاعل
 لازماً ويعمل على فعل الفاعل





وتكون بائنه مرفوف النفي كما وان لان الاستعمال في النفي بالفعال او افاضاد
 بهما شبه الفعل في افعالهم زيد واقام الزيدان وما قالهم زيد وما قالهم الزيد
 اي ان كان اسم الفاعل المتقدر للماضي اي للزمان الماضي بالاستتباب
 او في ضمن الاستمرار وازيد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اسم الفاعل
 الى المفعول معنى اي اضافة مفعول لغوات شرط الاضافة اللفظية مثل
 زيد هارب وعمر وامر فلا كذا فان ذهب الى عدم وجوب
 اضافة لانه يعمل عنه سواء كان بمعنى الماضي او الحاضر او الاستقبال فيجوز
 ان يلقب منسوباً الى مفعولية وعلى تقدير اضافة ليست اضافة معنوية
 لانه اخذه في قبيل اضافة اللفظية الى المفعول او تمسك كذا في قوله
 ووكبرهم ببط زراعية وقدم الجواب عنه فان كان كذا في الاسم الفاعل
 معمول اخر خيرا اضيف اسم الفاعل اليه فيعمل مقدر اي فان تصاب به عمل
 مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمر درهما اسم في درهما منقبو
 باعطي مقدر فانه لما قيل معطي عمر قبل ما اعطي فقبل درهما اي
 اعطاه درهما فان دخلت لام الموصولة على اسم الفاعل استور
 بالجمع اي جئنا بالارزمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيد امر
 كما تقول مررت بالضارب ابوه زيد الامن او غدا لانه فعل بالحقيقة

عدل

عدل على ضيعة
 من اسم الفاعل
 له بالغة في
 كثير الضرب
 اسم الفاعل
 صيغ افعال
 افعال
 اذا لم يكن
 بزيد
 اضافة
 الآن او
 منها
 في العمل
 كافي
 عمر
 الضارب

شبكة

الألوكة

www.alukah.net



عذر عن صيغة الفعل كقولهم اذعوا لاني حيا وما وصيغته من اي
 من اسم الفاعل بتغيير صيغة الاخر بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل
 للمبالغة في الفعل المشتق منه كقرب او مقرب او محضروب بمعنى
 كثير القرب وعلية بمعنى كثير العزم وحذرب بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل
 اسم الفاعل في العمل ويشترط ما يشترط به عليه هذا في تقدير ان يكون
 صيغة المبالغة فارجت عن حد اسم الفاعل اذا كان سادا اخلة فيه فبمعنى هذا
 العبارة ان صيغة اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل
 اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرب ابوه عمر الان او عدا او مررت
 بزيد القرب ابوه عمر ورا الان او عدا وامر وما فيه معنى
 المبالغة تاب مستجابا في الشبهة اللفظية ومررت بزيدا ضرب
 الان او عدا او متع من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذا الجوع
 منها ما مضى الى ان وكثيرا منه اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا
 في العمل وشروط عدم بطرف ضليل الى صيغة المفردة في حيث ذاتها با
 لحاق علان التثنية والجمع قول الزيدان صاربان والزيدون صاربون
 عمر و الان او عدا او الزيدان الصاربان والزيدون صاربون
 الصاربون عمر و الان او عدا وامر ويجوز حذف النون

عل

ن

استقام في الفعل او ازيد
 به ان وما قاله زيد وما قاله
 للمعاني في الزمان الماضي يستجاب
 له وجبت الاضافة الى اسم الفاعل
 است شرط الاضافة اللفظية مثل
 ساي فانه في حد اسم الفاعل وجوب
 الماضي او كان او الاستقبال في
 تقدير اضافته يست اضافة
 في قوله او لكس كساي قوله
 بانه فان كان لاي اسم الفاعل
 اليه فيقول عداي فانضافه لعل
 على غير وجهه اسر فدها منقبو
 مرقبما اعطى فقبل وجهه الى
 لموصولة على اسم الفاعل استمر
 بالصارب ابوه زيد اس
 زيد الان او عدا لانه في الحقيقة
 عدل



اي نون الحذف والجر على العرف في الهمزة ينصب على مفعول له بخلاف
 ما اذا كان مضاف اليه كل واحد منهما هذا واجبا ومع التعريف
 كتحريف مفعول له للذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين
 لغرض التحريف الطول الصلة بها كقراءة من قراء المتعبد للصلاة بنصب الصلوة
 على المفعولية واما على تقدير التمييز مثل قول تعالى اذ يقول الفذاي ينصب
 حذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة الاسم مما لا اعتقاد عليه
 المفعول هو ما اشتق منه فخرجت موضوعا لمن وقع عليه اي لذات
 ما من حيث وقوع الفعل عليه فنزوب موضوع لذات ما وقع عليه
 القرب واعتذار اقامة في مقام ما في اسم فاعل ففعل ما اشتق منه فعل مثل
 جميع الامور المشتقة منه في المصدر وقوله من وقع عليه خبر جملة ما عدا
 المذموم وكاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفعيل مطلقا سواء وضع
 لتفعيل الفاعل او لتفعيل المفعول فانه مشتق من فعل نحو صوف بزيادة
 على غير في الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل ففعل وصفة
 في الثلاثية مجرورة على وزن مفعول في غير اي خبر الثالث المجرور على صفة
 اسم الفاعل ما قبل الاخر تحفة الفتى واكثره مفعول كستر في بنت
 الراء وامره اي مثله وعال في العمري عمل النصب والشرط اي

اشتراط
 علمه باحد الم
 هم الفاعل
 الاخر ايضا ف
 اخر ينصب على
 غلامه ورجحا
 مفاعل من صيد
 لازم احتر
 معنى النبوت
 ما اشتق
 شبة واللا
 ابتداء او
 بعد نقله الى
 صار المرفوع
 يكونه يفتح الثا
 كضامر وظا
 لهما الشبوة





اشترط
 على ما بعد الزمانين والاعتماد على صاحبها او الماهرة او ما كان مر
 هم الفاعل امر مثل شانه وقاله وان كان مع قابلا لا يميل بمعنى
 الا ان ايضا فهو يرفع ما يتوهم مقام الفاعل وكان هناك منقول
 اخر ينبغي على نفسه كونه يدس على غلامه درسى الان او عند او اعطى
 غلامه درسى الان او عند او امر الصفة الا الشبهة باسم
 المفاعل من حيث انما تشبه وتذكر وتوثق فاشتق من فعل
 لازم احتراز عن سهم الفاعل والمفعول متعددين لمن قام على
 معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن كونه قائم وذاهب
 مما اشتق من لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه سهم فاعل صيغة
 مشبهة واللازم واهمراه يكونه بمعنى الثبوت انه اعلم منه ان يكون لازم
 ابتداء او عند الاشتقاق كرهيم فانه مشتق من رهم بلبس
 بدتله الى رهم بغيره فليقال رهم الامن رهم بضم الهمزة
 صادر الرهم طبيعة له كرهيم بمعنى صادر النظر الكرم طبيعة واهمراه
 يكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
 كونه صادر وطابق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ونتم تعريف
 لهما الثبوت بحسب الاستعمال او بغيرها من صيغة المشبهة

ما

على نفسه له خلاف
 او اجبا ومع التوفيق
 بود هذين الشرفان
 والتعبير السبوة بنفسه
 لانه يقول الفدا بنفسه
 محالا اعتمادا عليه
 فاعل من وقع عليه الى ان
 وضوح له انت ما وقع عليه
 ففعل مشتق من فعل مثل
 وقع عليه فخرج ما عدا
 تنفصل مطلقا كره ولا وقع
 في فعله هو صون بزيادة
 عليه الفعل فلهذا صيغة
 الثالث الجرم صيغة
 مفعول كخرجه بنق
 واشترط اي



صيغة اللفظة المشبهة باختلاف في انوع اسمها مخالفة لصيغة
 اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ضمير ان اسم الفاعل في المثال
 في الجملة فلا يجرى صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعاً على حسب
 السماع من ثمانية على قدر بحيث لا يتجاوزها في ظرف منصوب
 على انه حال من الممكن في مخالفة او صيغة المصدر محذوف اي
 مخالفة في ثمانية على قدر ما يسمع وخص مخالفة لصيغة اسم
 الفاعل بالبيان من ان مخالفة لصيغة اسم المفعول ايها الزيادة
 اختصاص له باسم الفاعل لكونها مشبهة به وكونه حملاً على الماء
 بنها اياه فيما ذكره وضعب وسند يد وتعمل عمل فعلها مطلقاً
 من مزجها بشرط ان يكونها بمعنى الشبوت فلما معنى لا بشرط ايها
 واما اشتراط الاعتماده فمقهور فيها الا ان الاعتماده على اللفظة ^{الموجودة}
 فيها لان الاسم الذي اخذ عليها ليست بوصوله بالاتفاق وتقسيم
 مسألهما اي جعلها قسميها وبيان حكم كل قسم وبسبب قسم
 مسئلة لانه يسأل عن حكمه بحيث عنه ان يكون اللفظة قلبية
 بالاسم او مجرداً عنها وكل من التقدير من معمولها اما مقصاف او

تخلص

او تطلب بالاسم او
 ستة فاصلة
 المشبهة في كل
 ومنسوبة
 عشر في
 الاخر في
 في اللفظة
 بالمفعول
 معمول النكح
 في اللفظة
 بالمفعول
 معمول على
 منه الاق
 بتوطين ال





بالمفعول او جذوق التنوين وجبر وجهه بالا صفاة فهذا الترتيب
 اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصود وذكر التنوين الالف باسم باعتبار
 اختلاف مفعول الصفة رفعاً ونصباً وجبراً وكذا اي مثل هذا الترتيب
 في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجه المذكورة وحسن الوجه
 على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجه المذكورة امثلة ثلثة الحسن
 الوجه بادف الالف على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه
 بالتعليق مفعول او جبره بالا صفاة وانما غير الاسلوب بترك الالف
 طفا اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة مشبهة لان امثلة
 السابقة كانت للصفة المجردة عن الالف ومنه الصفة بنت الالف
 الحسن الوجه بالوجه الثلثة لا وجه ايضا بمنه الوجه فاما
 قدم الصفة الكنية بالالف فما ونقيم اسمها على الصفة
 المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عددي وعلى الترتيب
 في تفصيلها لان اقسام الصفة مجردة اشرف لان قساما
 واحد امثلة مختلفة في سائر الالف مع اختلاف اقسام
 بنت الالف فان قسمين منها ممنوع كما قال اشرفان منها اي من

حذف

تلك

تلك الالف
 لا مفعولها
 الالف
 الحرف في الالف
 بالا صفاة
 اليه الفاعل
 فاعل
 بالالف
 علم لان
 الفجر
 الالف
 تشبه حكم
 فيها
 مثل



الشعر والكوفيين يجوزونها بلا فتح في السنة وجه الاستقبال انما
انما ارتكبوها لاصناف لقصد التخفيف فيقال ان يبلغ اقصى ما يمكن
منه ويقبح ان يظهر على اسون التخفيف من ان يحذف التنوين ولا
ينقص لا عظم ما مع امكانه وهو حذف الفير مع الاستفناء عنه كما يمكن
من الصفه والذرا اجازها بلا فتح النظر الى حصول الشيء من التخفيف
في الجمله وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر
التي خربت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي منة عشر مما
ما كان فيه ضمير واحد منها اي في تلك البواقي اما في الصفه وهو سبعة
في الاقسام التي الوجه ينصب للعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه
ينصب وحسن الوجه بجره والحق وحسن وحسن وجهه برفعه في الاما
بجره واما في العمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه في اقسامان وا
جميع نسبة احسن لان الفير في قدر الحاجة من زيادة ولا نقصان
وما كان فيه ضمير ان منها احد هاتين الصفه والاخر في العمول في وجهين
والحق وجهه ينصب فيهما فمما في اقسام احسن لاشتمال على الفير كتابه
اليه خير احسن لاشتمال على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه

منها

منها وهو
وجه برفعه
الفير في
وجوده
الصفه لا
الى تلك الصفه
وجهه كذا
ان ولم يرفع
فاحلها
وجه او
الزبدان
الوصف
الاعراض
وهي
لا ينفعو



منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وجه الوجه وجه وجه الحسن
وجه بر فعه فيما يتبع لعدم الرابطة بالوصف لفظا والى الحسن وجه
الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المفعول اقل على القاعدة يظهر
وجوهه وعدمه فقال ومنه رفعت مفعولها الصفة بها فلا ضمير فيها اي في
الصفة لان مفعولها فاعلها فلو كان فيها ضمير يترجم تعدد المفعول في
اي تلك الصفة في كالفعل فكما ان الفعل لا يشيخ ولا يجع تشبیهة واطله العالم
وجهه كذلك تلك الصفة لا يشيخ ولا يجع تشبیهة مفعولها وجهه والاي
ان ولم تر في مفعول الصفة بابل تشبیهة غير ضمير موصوف ليكون
فاعلها فتوثت انت الصفة بتأنيث الموصوف فتقول بند صفة
وجه او حسنة وجهها وتشبیهة اي الصفة اذا كان الموصوف تشبیهة مثل
الزبدان حسنة وجه او حسان وجهها وتجمع ايضا الصفة اذا كان
الموصوف جمعا مثل الزبدون حسنا وجه وجه حسون وجهها وادم
الفاعل والمفعول ضمير متعدي بين اي اسم الفاعل الضمير المتعدي المفعول
وهو مفعول الضمير متعدي ايضا لان مفعول تشبیهة من الفعل متعدي
لان مفعول واحد فاذا بين اسم المفعول منه اقسام ذلك المفعول

سنة وجه الاستقبال
كل ما يبلغ قطع ما يمكن
في حذف التثنية والواو
في الاستفهام والضمير
سؤال التثنية من الضمير
في اسم التثنية
وهي في مفعولها
في المفعول وهو
وجه وجه وجه الوجه
من وجه وجه وجهها
وجه وجهها والواو
من زيادة ولا نقصان
في المفعول فوجه
من الاستفهام والضمير
في المفعول والضمير



مقام الفاعل فينبغي خبر متعد لا مفعول مثل الصفة المشبهة
 في ذلك اي فيما ذكره في الافق الثمانية عشر فربما كان الفاعل
 ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبها لها ويضافان اليها
 قول زيد قائم الاب ومفروب الاب ونصب وجهه واذا
 كان متعد وبين لا يجوز اضافة اليها اليرام ولا نصبها اليها
 بلزم الاتسار بالمفعول فاذا قلنا مثلاً زيد صار ب
 اياه وزيد مطيع اياه لم يسم ان اياه في مثل الاول
 مفعول ثان بمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل
 على نصب شبيهه بالمفعول او المفعول الثاني فيكون
 وكذلك مثل الصفة المشبهة النسب لقول زيد
 تميم الابس مفعولاً ونصبها بوجوه اسم التفضيل
 ما اشتق اي اسم اشتق منه فيلحقه لوصف
 ف قام به الفاعل او وقع عليه والتصريح بقصد
 شمول اسم التفضيل عنى ما جاء
 للفاعل

برهنة

كلام تفضيل

الفاعل
 غيره
 قول
 ان لدا
 طرف
 مفعول
 مشتق
 شها
 بالوصف
 تكل
 بخر
 امث
 صيغة



حيه الاصل فيدخل غير ويركبو
 ناهما في الاصل اخير واشر مخففاً بالذ
 فبشتره الاستعمال وقد يستعمل على الا
 صل وسطر ان يبي اي اسم التفضيل معن
 حث ثلثه لادباعي بحرف لا مزيد فيه ليعلم ان
 بناء افعال وانها من الباء من الرباع
 والثلاثي المزيد فيه على انما فظة على تمام ح
 فيه متفرد لان منه الصيغة لاتسوع الزيا حة
 على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلدن الا
 رباعس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي
 او الثلاثي بحرفه والمزيد
 فيه فان يند الحروف
 الثلاثي تحمل ان ياون
 تمام حروف ثلثة بحرفاً

او بعض

من زيد قلت عمرو الافضل
 الاسم في افضل التفضيل الا
 او من نحو زيد افضل من
 نحو زيد الافضل من عمرو
 وانما الة للكاشر فبيل من في
 ولا يجوز هلوه عن الحكم اليه
 كبر وهو ان يقال في مثله ا
 على ان كل شيء فاذا اضيف
 بعد به الزيادة اي احد
 على ما اضيف اسم التفض
 على نفسه وانما كان
 الا و ذكر المفصول فيث
 فلا يفهم يجب مفهوم
 استعماله لهذا التفضيل مو
 في فضل من تتشارك فيه
 فوته نحو وجه عنهم ان
 طلقه اي تافح معني
 رفاق اليه وصد وري
 من التفضيل وتخصيصه
 في التفضيل فيه فلا يش
 في اللغة هو داخل فيه



168 من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا شخص افضل من زيد فعلى هذا لا يكون
 اللام في افضل التفضيل الا للمصدر فيجب ان يستعمل انما اضافنا نحو زيد افضل الناس
 او بمن نحو زيد افضل من عمرو او مترقا باللام نحو زيد افضل فلا يجوز الجمع بينيها
 نحو زيد افضل من عمرو والايكون ذكر اللام او من لغوا وما قوله وليست بالاكتر منهم
 وانما النزة للكثر فقبل من فيه ليست تفضيلية بل التبعيضية اي ليست من بينهم بالاكتر
 ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لغوات الغرض نحو زيد افضل الان يعام للمفضل عليه مثل الله
 اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه من محجور
 اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معناه اهدى وهو الاكثر ان
 يقصد به الزيادة اي اهدى زيادة موصوفة المقصودة به علم ان اضيف اليه
 اي علم ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في من بعضهم والايزم تفضيل
 الشيء عليه واما كانه لهذا الاستعمال اكثر لان وضع افضل لتفضيل الشيء عليه
 فالاول ذكر المفصول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفا بعضا منهم
 دافلا فيهم يجب مفهوما للفظ وان كان خارجا عنهم يجب الارادة لان المقصود
 من استعماله لهذا تفضيل موصوفه على مشاركتهم في هذا المقهور العام مثل زيد افضل الناس
 اي افضل من مشاركتيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولان يوسف احسن
 اخوته لخروجه عنهم اي عن الاقرب باضافتهم اليه والشاذ ان يقصد به زيادة
 مطلقة اي تافح معنيه زيادة مقصورة مطلقة غير مقيدة بان يكون على
 المضاف اليه مصدر ويضاف اي اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي الموصوف
 اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مزارع مصدق ومن التوضيح
 مما لا تفضل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يقصد
 ان الجماعة هو داخل فيهم كقولك نبينا عم افضل من قريش ولا يضيفه الجماعة
 نبينا

من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا شخص افضل من زيد فعلى هذا لا يكون
 اللام في افضل التفضيل الا للمصدر فيجب ان يستعمل انما اضافنا نحو زيد افضل الناس
 او بمن نحو زيد افضل من عمرو او مترقا باللام نحو زيد افضل فلا يجوز الجمع بينيها
 نحو زيد افضل من عمرو والايكون ذكر اللام او من لغوا وما قوله وليست بالاكتر منهم
 وانما النزة للكثر فقبل من فيه ليست تفضيلية بل التبعيضية اي ليست من بينهم بالاكتر
 ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لغوات الغرض نحو زيد افضل الان يعام للمفضل عليه مثل الله
 اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه من محجور
 اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معناه اهدى وهو الاكثر ان
 يقصد به الزيادة اي اهدى زيادة موصوفة المقصودة به علم ان اضيف اليه
 اي علم ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في من بعضهم والايزم تفضيل
 الشيء عليه واما كانه لهذا الاستعمال اكثر لان وضع افضل لتفضيل الشيء عليه
 فالاول ذكر المفصول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفا بعضا منهم
 دافلا فيهم يجب مفهوما للفظ وان كان خارجا عنهم يجب الارادة لان المقصود
 من استعماله لهذا تفضيل موصوفه على مشاركتهم في هذا المقهور العام مثل زيد افضل الناس
 اي افضل من مشاركتيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولان يوسف احسن
 اخوته لخروجه عنهم اي عن الاقرب باضافتهم اليه والشاذ ان يقصد به زيادة
 مطلقة اي تافح معنيه زيادة مقصورة مطلقة غير مقيدة بان يكون على
 المضاف اليه مصدر ويضاف اي اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي الموصوف
 اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مزارع مصدق ومن التوضيح
 مما لا تفضل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يقصد
 ان الجماعة هو داخل فيهم كقولك نبينا عم افضل من قريش ولا يضيفه الجماعة
 نبينا

او على



من جنسه ليس باضلافيرم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل
 في جملة اخوة يوسف وان يصفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم
 مما سواه وهو يختص ببغداد لا بغيرها او مسكنه و يجوز في النوع الاول
 من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة عن من يضاف
 اليه الافراد اي فرد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا
 وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد والتزيدان لو ان زيدون
 اولهنا اولهنا اولهنا اولهنا اولهنا اولهنا اولهنا اولهنا اولهنا اولهنا
 افضل في الا افراد والتذكير في كونه المفضل عليه من ذكره
 والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنيه وجمعا وتذكره او ثانيا
 لمن هو اسم التفضيل صفة له نحو زيدان افضل الناس

بعض من راعى و...
 هو الا...
 التي...
 منها...
 اسم...
 الورد...
 ان...
 على...
 من...
 الف...
 من...
 في...
 التي...
 من...
 التي...
 من...
 التي...
 من...





وحقه من ربه في كل ما اوصى به من قول الله عز وجل
 هو الا ان لا يكون له اول ولا آخر ولا يغيره احد من خلقه
 الغيب يكون اعم من الاشياء التي لا يكون ولا يجب ظاهرا لان
 منها ما اشتق اسمها من غير اسمها كقولهم انما هو علم الله
 اسم الغيب اعني اسمها لان الله امره في حركته وحروفه او زيادة الحروف
 او الحروف وهذا الثعلب انما تسمى الا ان اسمها ان فصل الصفه تقدم باسمها
 انما الغيب وهو ان كان ما يدل على شوب مطلق الصفه تقدم بالطبع
 على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفه والاول هو انما هو الصفه الطبع
 من زيادة فصل الاسم عن الفصل اشتقاقه من الحروف والاول هو
 الغيب فان تسمى غيره من غير الحروف والاول هو ان يرمع من الالهيات
 في علمه من تسمى الالهيات من الحروف والاول هو تسمى من الالهيات
 من الالهيات من تسمى الالهيات من الحروف والاول هو تسمى من الالهيات
 العيب في العلم من الالهيات من الحروف والاول هو تسمى من الالهيات
 الحق على معنى التخصيص فانه لا فرق بين الالهيات والحق وكلها
 بمنزلة من تسمى الحق من بين الالهيات والاول هو تسمى من الالهيات
 الالهيات من الالهيات من الحروف والاول هو تسمى من الالهيات
 على معنى التخصيص فانه لا فرق بين الالهيات والحق وكلها

من اخوته فان يوسف الالهيات
 في علمه من تسمى الالهيات من الحروف
 والاول هو تسمى من الالهيات
 العيب في العلم من الالهيات من الحروف
 والاول هو تسمى من الالهيات
 الحق على معنى التخصيص فانه لا فرق
 بين الالهيات والحق وكلها



ولا يثبت بعد ثبت اسم المضاف على المضاف اليه بل يثبت ايضا الا ان كان اسم التفضيل
 صفة اسم وصفها سببا هو في اللفظ المشعق قوله عليه ان يقع نفسا او فخره
 او حال او هو في اللفظ المشعق بين ذلك المشعق وبين غيره ففضل ذلك السبب
 باعتبار الاول ام باعتبار تفضيل المشعق الذي اعتبر ولا يخفى ان نفسا
 فيكون باعتبار غيره ام باعتبار تفضيل غيره ان يفيد الاول فيكون باعتبار
 الاول بفضل او بالمشعق فضلا عليه فيما خبر به من كان او حال او خبر او وصف له هو
 خبر او ام تفضيلا من غير ما رتب رجلا احسن من غيره الذي يشترط
 زيد في رجلا هو المشعق الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ الذي سبب تميزه
 بين غيره زيد بفضل باعتبار عين الرهن فضل عليه باعتبار عين زيد وان شرط
 ان يكون في اللفظ المشعق وفي اللفظ الذي يحصل له صاحب رهنه
 عليه يحصل له مظهر تعلق بذلك الهاجرتي بغير علمه في اللفظ المشعق
 لاظهار الارتياب عما من رتبة اسم الفاعل فان يعلو في مظهره سواه كان متعلقا
 بالوصف او لم يكن من زيد هجرتي او وانما اشتراط ان يكون ذلك المشعق
 فضلا او به فضلا عليه من وجهه الذي هو ما رتب يفرغ من مثل قوله ما رتب
 رجلا احسن من غيره زيد فانما هي متعلقان بالذات بخلاف اللفظ
 مطلق التفسير ما رتب ما رتب ما رتب ما رتب ما رتب ما رتب ما رتب ما رتب
 وايضا يثبت على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التام في كتب التراث

بين التفضيل

بين التفضيل والتفضيل
 يستفح فابعد وانما
 يكون بين الفعلين
 لان اب احسن من غيره
 مع نحو ومن العباد
 بلا الف مع حسن
 الذي هو في اللفظ
 زيد في اللفظ
 يكون دون السوا
 فان كان احد الكلي
 بين حسن ما غيره
 من اللفظ في الزيادة
 رجلا احسن من غيره
 لا يسبب المقام
 زيد في اللفظ
 بين التفضيل والتفضيل
 ما رتب ما رتب ما رتب





عين رجل دون حسن العين زيد وفلك كل التوضيح فان قلت لو كان
 زوال الزيادة التفصيلية بالنسبة يقتضيه جواز علم اسم التفصيل في الظاهر
 يتبع ان يكون علمه في خبر ما رويت رجل افضل بوجه زيد جازم الي
 في انما لا يمكن ان يكون الفرق بين التثنية وان المفصل والفضل عليه
 في انما لا يمكن ان يكون بالزيادة في صورة الاشارة فمعنى التفصيل في
 لالها بالزيادة في الكتابة ولم يتقبله قرون ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف
 ما رويت رجل افضل بوجه زيد فان المفصل والفضل عليه في مختلف
 بالذات فلا ينعقد في معناه التفصيل في قوله ان بوجه حكمه بعد الزوال
 وهو يوم جاز علمه في الظاهر مع انهم لو رفعوا الحسن الخبرية والكي في الالفة لانه
 تفصيل بين حسن معمول من ما عمل فيه حسن حيث انه اكم التفصيل في معنى
 التفصيلية العلية وادرك معمول قوله في عين زيد باجتماع وهو الحكم الكلي بالرس
 مع لانه من النوع الخشبية في مواجبه من هو الخشبية لا يجوز ان يكون
 وبين معمول لانه من النوع الخشبية لا يجوز ان يكون من الاجنبية ما عرفنا من
 الالفة من العامل في التبدل والخبره العامل بالتحقيق في وضع الالفة بالهم
 التفصيل بخلاف ما اذا عمل في الحكم بالكتابة فانه لم يبق اجنبية
 فانه مع معمول لانه من حيث اكم تفصيل او قد تم وقوعه من زيد
 مع الحكم كما يفرق الفصل بين الحسن ومعموله من حيث انه اكم
 تفصيل

تفصيل ولكن في
 احسن من الحكمي
 وتفصيل اجناس
 مثل هذه التفصيل
 وما اعتبر به من
 على ان القيمة
 منه وما اعتبر به
 الاستشهاد به
 فقال ان كان
 بالانسان من زيد
 والربح اعطى
 التفصيل على
 عين زيد والمفصل
 تفصيل الشئ
 قال العين
 حسن فيها الحكمي
 بان زيد على



ما ركب عينا مما كتبه له من زيد في اهل الكلى حسن فيما الكلى من جان زيد
 ونقول معناه ما ركب عينا له من زيد في كونا حسن فيما الكلى منه في خيرها
 ويلزم من هذا ان يبلغ وجه ان الكلى في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما
 جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لورفت الفعل بالابتداء بال
 تلافح الاولي وان من التفصيل في خبر ما مقدرة فيما ركبها كما ذكرنا في
 والارن منبوتها ان عطف مصدر معروف ان كتبت ما ركب عينا له من زيد
 اليه قولها بما في قولك هو وانما ترك مصدر البت يكون مقبلا بما هو مقبلا لها
 نية وترادفها حسن في المثال وان كانت الالف في المثال في ذكرها او
 يروق مخالفة فهو او يا وهو نكرة لانها في مقام بيان الاختصار
 في المثال في كونا او عام البت مع ما يابا مرت على او اليباع
 والارن كونا او اليباع جان بظلم او يا اقبل ركب نون تالفة وضوء
 الاما في اليا في اهل لارن او يا اقبل ركب بضم فاء او اليباع
 فخرم واهي العجا وتفتح عن فاء في نيا الكرسيم جماعة الكرسيم وهو
 خصوص براكيب الابل والناحية من الارباع الى التي من جس اوجس
 وهو الكرسيم والناحية من الارباع وهو الكرسيم في هذا من
 رؤيت البطار ومن رؤيت العطف على الارباع او يا مظهر الارباع على التقدير
 من هان بظلم فارق التشبه المستفاد من الخاف والوجه في الارباع

اعا اعترضه

اما اعترضه اوها
 عايد الارباع او كرسيم
 الارباع او منبوتها
 وهو منبوت المفعول
 وافق منبوتها
 مفعول في المستفاد
 الارباع او كرسيم
 من ترفيقها
 في وقت الاخر
 عن الاما واليا
 اقبل ركب بضم
 او يا اقبل ركب
 الفتح على وجه
 التقدير ليدرس
 الفصل في كونا
 الارباع او كرسيم



٧٧٦

والياء والقياس تقول اظفر ويري والفتحة اظفر حال السبب نحو الفتحة والياء
 يمدون يرس والياء اظفر الواو الياء في حال الجزم لما يجدهم في حفظ
 الحرف السبب لا قول يزولم يرس والمضارع المضارع الاخر الا في الفتحة
 والفتحة تقول لان الا في التقدير الحركت تقول يرفعون يرفع الحرف ان
 في الالف في الجزم تقول لم يرفعوا يرفع المضارع اذا لم يرفعوا الياء
 والياء في الجزم يرفعوا وكان العاقل في هذا النحو كما هو المتعارف من مساندة
 او كونه سبب التوفيق وسواء كان العاقل في وقوعه موقع التجم الى في
 زيد يرفعون يرفعون او رت يرفعون او رت يرفعون او رت يرفعون او رت
 يرفعون موقع الام لان هذا يكون كالام ما على افعال الارب الهم والقوة
 وهو الرفع وذلك في سبب الرفع في الارب الرفع في مواقع الرفع في الارب
 موقع الام كذا الصلة في الارب يرفعون في موقع الرفع في الارب
 في الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب
 الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب

في تقديرها غيرهم

ان سيقوم من العين وان في موقع الام
 لا يقوم ذلك السين صما ركاد
 افراد العلم والسوف في علم العين
 ان كان الارب مع تقديرها كما فعلوا عن نحو سيقوم السين
 وعن نحو في الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب
 في الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب الارب



ان تكون في الزوال الا العاقلين على ان المنفعة بعد ما لان ان
 ايضا وافضل في مقارنتها والا يلزم من تقدير ان بعد ما فكر في طلال الزكوة
 وتطبيع في اسلان تطبيع في اولان تطبيع في سببها بعد ما بالان تقدير
 معناه اسلان من الا وقت ان تطبيع في وفرة بقدر ما بالان تقدير
 بمرور ما والى التي يطبق الالى لا الزكوة الى العاقلين في العاقلين من الحروف
 العاقلين مطلقا كما كانت في الحروف العاقلين المذكورة ولا كنتم
 ووافرت من غير اشتراط ما فكر من الشرط الذي تقدير ان بعد ما
 يتقيد بالمشايخ بتقدير ان - في ان المصروف عليه اسمها غير كما
 كما ينبغي فيك زيدا او نستم او نستم او نستم فيتم ليس في حروف
 العاقلين المذكورة وتقدير ان بعد الواو والياء والفاء ليس
 مشروطين بشروط المذكورة فيهما فهذه العاقلين اذا كان
 وفوقها فهو مصروف على اول المير وكنت التي بتقدير ان الحرف
 تطبيع اذا كان مستقبلا او مما اذناه وهو بشرط لا معنى الى ان
 وقبل المير مصروف على فتح في قوله وان مقدرة بعد فتح وفتح
 ان هذا وان كان بعد كس اللفظ لكنه اقرب الى التطبيع لانه على
 التقدير الاول ان جعل العاقلين اسم مما فكر في ذكره يلزم ان يذره
 في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيصه في علم به

وليس

في اليمين مع خصوصها
 السبب في كونها وتعين وفي
 الظاهر مع لام الحروف
 لان هذه التثنية تدفع اليها
 ومفسد وانها تدفع اليها
 ان المصدر زيدا واللام الحرف
 ان كونها في لان الاغلب
 كما هو في حروف حروفها
 المصروف واما الواو والياء
 للتفصيل على معنى اليمين
 ان يفتح ما وجب ان يفتح
 بما في صورة وهو اللام
 المير واليمين اللام في اللام لا
 تفيد فيه المواضع المذكورة
 بل هي من تراها او مع
 الزيادة والية التفصيل
 في اللام ان المصروف علم وعلم





اقتضت ان تستحق معنى السخ و هذه العلة تتجرم فعلا واحد وكل علم تجاز
 ابي ويخرج المضارع كالم الجازية اكلمت الشرح والجزء التي بعضها من الا
 وسقطت من الحروف لهند اخذت لفظ العلم والجرم بما فعلان و هو ابي
 كالم الجازية ان واما واو و حيا و فاذ و حسب يتجرمان المضارع مع
 ما و ما بد و نأ فلما و اوين و متع مما يتجرمان المضارع مطلق سواء كانا
 مع ما و لا و ما و من و اس و الية و الية و اما الجرام المضارع مع كين و اوا
 فاء و ايم في كلامهم على وجه الاطلاق اما مع كيفي فلان معناه ثوما
 الا هو لا فاذا قلت كيفي تقره اقره ان كان معناه من اس حال و كيفية
 تغوا انت انما ايضا اقره عليه و من المنذر استواء و اقره في جازية
 في جميع الاحوال الكيفية و اجمع اذا فعلان كليات الشرط ان
 تجرم تفرق معنى ان التي هي موهونة لا ابا م و اذا موهونة لا ابا
 القلوع م و بان مقدره تلفظ على ظاهره بل ان و لم يجرم المضارع
 بان مقدره و ليس بان نداء السخ و لم يعلق المضارع ما فيها و لم
 نفيه ابي نزل المضارع و لا يبعد لوجه الفتح لاجل ما هو اقرب معنى
 ما فيها تلفظ مثلا اس مستلزم في هذا الفصل السخ و تحقوا يا كما يستفاد
 ان استوافق ارنه الى طين من وقت الاستقاء و الوقت التعليل
 قول بهم فلان لم ينفذ النوم اس عقيب ثم و لا يلزم استمرار

وتمام

الشمع في النوم

استاء النوم الى وقت التنا
 انما هو في وقت
 ايضا لجزء حذف الف
 الية و ما اس و اوف
 على ما فعلان لا يجرم و
 و نفي ايضا يستحق ان يعلق
 يتوقع ركب الا مطاير و
 و لا ينفذ النوم و لام الا
 انما في النون الروم و
 انما في من طه بضم اض
 انما لا اعطى ان التكر
 فعدا انما لا يجرم السخ
 الضم و هو بدف على يجمع
 انما في او متعلق و كالم
 لية الفعل الا و اس
 سبب الا في و سبب شرح
 انما في الا في سبب



في قوله يجعل سبب لشيء ان المتكلم اعتبر لشيء في شيء
 ملزومية لشيء في شيء وجعل الحكم الذي هو عليه والشيء عليه ولا يلزم ان
 يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لانهما لا ينفصلان بل ينفصلان
 ان يفتقر الحكمين بينهما فبشيء يصحح ان يكون هو الصورة التي
 والشيء الذي هو لازم لقوله ان شيئا في الركن ما لم يفسد سببا
 حقيقيا للملك اكرام والا كرم سببا حقيقيا لا يفسد ولا يفرج ولكن المتكلم
 اقر على النسبة بينهما انما الظاهر المتكلم الاخذان يعني انهما لمكان بغير شيء
 الذي هو اللفظية عند اللفظ سببا لكرام عنده وسمي ان الفعلان اولهما شرط
 لانه شرط التحقق الثاني وثانيهما فخر من حيث انه يفتقر على الاول التبع للجزء
 على الفعل فان كان اسم الشرط والجزء معا رعاين في قول تترين ان زرك
 او الاول فقط معا رعا في قول تترين فقد زرك في جزم واجب انهما راع
 له قول الجازم وهو ان او ما يفتقر مع مساجبة الى وان كان الثاني معناه
 ما لو جازم اس نفعه العوجان الجزم تعاقب الجازم وهو الاية الشرط والرفع
 نصف التعاقب لجملة الماضية والفصل بغير المحول كقول انما تترين زيارته
 او اية وانه ان الجزاء ما ضا بغيره فقط تفصيل للمعنى كقول فرضت
 فرضت او معنى كقول فرضت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيل لقول لم
 يفرضن بعده كراه كان قد يلفظوا لقوله تع ان يسرق فقد سرق اذ لم

قبل

من قبل او معنوا بما تقدم
 صدقت لم يفرقا في
 الاستعمال ما مستغنى
 الركن انما حال بغير
 ما فيه في قول ان الركن
 فان كان اسم الجزاء
 لم يفرق في جزم
 ما فيه وانه لا يفتقر
 الشرح لم يفرق في
 في غير المعنى حيث
 وان يمكن قوله
 الركن والاسم وان
 لا يفرق في الجازم
 كما في جزم او تفصيل
 بغيره فقط الركن
 فاصح الى الربط
 الركن مع ما



المواضع لان شير كوز الشير طوي اليه اما حجاج الا ان كان في ذلك المواضع المعنى
 مع اليه المعنى التي وقعت جوار مواضع المعنى لان معناه ما قرين مع المعنى
 لانها تنبع عن حدودها بعد ان فهم المعنى والمعنى فيكون المعنى في الشير
 وانما اشتراط اسوة الجملية الجزاء لانه لا يختصا لانه ان شرطية مختصة
 بالنعية فانفتحت لغيره بالاسمية فربما بينهما كقوله منع وان تصبوا كشيء بما
 قدمت ايديهم اذ هم يقتنطون وان التي تجرم بالامضار على حاله كما مقررة
 انما من مقدره بعد الاخر كقولهم ان كان من ان حزن من الركب والنهم لا تفعل
 الشريك غير الركب ان لم تفعل يمكن غير الركب واستفهام كقولهم عندكم ما
 في اسمهم لان المعنى ان يكون عندكم ما في اسمهم والتعجب في قولهم ان لا انفق لان
 المعنى ان يكون ان لا انفق والغرض في قولهم لا انفق ان تنزل
 تصبوا اذ ان المضارع الواقع بعد اسمها في البناء الخ في حاله لان
 يكون من حيث يتقدم وقصده السببية اس سببية ما تقدم له في تقدير
 ان مع معناه في يومه فخر ما تقدم ويجوز المضارع الواقع بعد منه
 الاشياء مجزومة وايضا اختص تقديره ان ما بعد منه الاشياء لانها تنزل
 على الطرب والطلب فالبا يتعلق بالطلب فيرتب عليه فاما ما يكون
 ذلك المطلوب سببا لبا وهو من سببية له فافوا ان المضارع الو
 اضع به ما على التامين وقصده سببية الفعل المطبقة بشك الاشياء لبا

تقدرا مع

تقدرا مع ذلك الفعل ويجوز
 التقدير ان الطرب هو الاستدلال
 على السببية فقد رتب مع الف
 ان شرطية مختصة
 الفعل المنفرد بالاشتراك
 فانه لا يفتتح فيكون عندنا
 الوجود في الف والاشياء
 الواف ان يكونه في حاله
 في وقتها في هذا المقطع
 ان يرفع ما بالالف ان كان
 والبا يفتتح في قولهم ففوق
 في طلبها من غير ما هو
 سواء اريد ان يكون او
 بعض السببية في بعض
 اشياء اللطيف والاشياء
 وانما الوجود لان الامور
 في حاله في قولهم في الف





لا التبع للمصارع على تغدير الفصح ما زاد في قبوله في اقتضاها تستلزم نفع التبع
 التبع بالواحد المتكلم المجرور وبالواحد في المجرور من الراجح في قبوله في اقتضاها
 اقتضاها بالواحد المتكلم من غير سوانه من سوانه من بعده فانه لو كان
 بعده ارفق او فصحته فانه لو فصحته في مثل ضرب لا يتبع بالواحد في المجرور من الراجح
 ولو تتبعه لا يتبع بالواحد ولو فصحته في مثل ضرب لا يتبع بالواحد في المجرور من الراجح
 بالواحد في المجرور من الراجح ولو فصحته في مثل ضرب لا يتبع بالواحد في المجرور من الراجح
 ان واما ما يكون بعده فصحته وان كان باعيا فصحته امها لانه
 مقصودته لانها اتمته اصل ردت لا تتصاعح موهبة في فصحته وهو اجتماع
 شريحتي في الكلام الواحد لا جهة وصل مقطوعة لذلك حينه فعل ما لم يكن
 فاعلا في فعل الفصحته الذي لم يذكر في ماله والفاضة العا على الراجح في ماله
 او على فصحته في ماله على فعله الواقع عليه لا يبعد ان يراه بالوصول
 الفصحته الذي لم يتل هذا التقيد بها اكتف بزكره فيما سبق فان كان الفصحته
 مقاد ولم يتل الزكره ينفرد فاعلمه واما في الفصول معاهه ما فيها غيرت
 فيكون رعا لبيان ضم اوله ولا في قبل اخره مثل فربوه مخرج واعلمه واختر
 هذا النوع من التغير لان معاهه ضرب فاختير له وزن موزن على وجه
 في الاوزان بل يخرج الفصحته في الاكسرة ووزن فعله بالظهور من الكسرة
 في الاكسرة وان كان عربيا بدل في فرائبه الفصحته بها لكن الظهور من الكسرة

لم يذبح سوفا على ويكون الا في الفصحته اليه
 بيانية هو ما حذف في كنهه وفتح
 الفصحته معاهه لم يذبح في

(Faint handwritten text on the right page, partially obscured and difficult to read)



الا انهم نقلوا فورا في الفتيان بعد حصول التخصيص ما خلفه وبعثهم
 النان مع سيرة المصلح واطبقوا في سيرة النبي صلى الله عليه وآله
 من ذلك عطف مضاف على ما حسن ووجه من حرف المبدئ اذ في
 ويضم اليك والثاني في وسط العيان ان ما يكون عنده فقطه قبل ان يلا
 يراه على مثل طول ورون من الضيق خانه لا يعمل فيه شيئا بفضيلة التبع
 الا على العينة يروى ويلطوب قبل الاضرب ان يقل مفضل العيان المنكبة
 بالترك للزيادة في خوف واختلاف في العينة على من كانه في سيرة
 حصل العيان في العينة للسهول وان لم يكن فيه ما ذكر الا في مفضل
 وبعثهم قول وبعثهم نقل الكفر من العيان لا ما تبدا بعد حذف
 قوله فصار يبعثهم قول او قول ما يكون وانك ما قبله فصار
 قبله وبعثهم وهو فصيح في قولين وبعثهم في شرح الرضي حقيقة
 كونه من ان يخونك في الفعل كونه الفرية انما الكنة بعد تاتي الواد قبله
 اذ هو ما بعد كونه ما قبله هو امر الانجاء والتواء بالاسم ان يبعثهم
 ضع وقال بعضهم كونه في الوقف اذ هم الشئيين فقط مع العيان
 خالص وهذا ايضا غير مشهور عندهم والفرق هو ان ما في ضم فاحسن
 بغير ما وكنه وهذا ايضا غير مشهور عندهم والفرق من انشام الابدان
 بان الاصل الفهم او اليرسل الموقوف وجاء الواد ايضا على السقف

فغير

فغير قول وبعثهم بالكلية
 ومنه الذي يطلب المصنف
 من العيان العيان من سب
 الفتيان في اتيه وقيد
 اذ فيك من قبل وبعثهم
 اتيه في اليوم بالياء والواو
 يتلوه فيهما الية تعالوا
 وافهم وان كان العيان
 فم لا وهو حرف العيان
 وفيه ما قبل غيره وقد
 اليه للفهم نقل العيان
 فيناه وسجاريه
 المتكلم غير المتكلم
 انما في غير انما على سب
 لا بد من الفاعل
 الفاعل على ما يقصد
 عن الفاعل وتجايم





فان التعلق سببه الفعل لا غير الفاعل فالى ميل ان يتم الفعل ان كان وقوعه
 حيا ففهم غير الفاعل على ما هو المتعارف كعرب فان ندمه متوقف على تعقل المروب
 حيث لا يمكن تعقلا لا بعد تعقلا خلاف الزمان والمكان والى التبع والى
 الحال او المفعول فان قام الفعل وتوقف بدون سبب الامور يمكن وغير المتعقل
 بخلاف ان المتعقل يجب لا يتوقف ففهم اذ غير الفاعل على فانه وان كان كقولهم
 لا يتعلق لكل واحد من الزمان والمكان والى التبع والى التبع ففهم
 الفصل عن هذه التعلقات فبغير غير المتعقل يصير متعقلا بالذمة
 خوفا من زيد او يفسد العيان خوفا من زيد او يالف الفاعل
 خوفا من زيد او يفسد العيان خوفا من زيد او يالف الفاعل
 بزيد والتعريف يكون متعقلا الى مفعول واحد كقرب ونهذ في الكلام
 كقرب والاشياء فانهم غير الاول كما عطف على الاشياء فانهم غير
 الاول كما عطف على كقرب وعلم والى المعاني كقرب كاعلم ورسى كعلم
 اصلان في هذا القسم فانها كما قيلت في حال الهمزة متعقلا الى مفعول
 مفعولين فلي اذ قلت علمت علمت العلم في مفعول اخر في حال الفعول الاول
 اما الافعال المفعول بها والمفعول بها والمفعول بها والمفعول بها
 اصلا في التعريف الى التبع ففهم على ما هو المتعارف في اليعا انما هو بواسطة
 التبع الى على معنى الاعلا وهذه الافعال المتعقبة الى التبع ففهم

مفعول

مفعول الاول المفعول
 زيدا والاشياء
 كقرب على ما هو
 المتعارف في اليعا
 انما هو بواسطة
 التبع الى على
 معنى الاعلا



او برسطة كذا كان سبل الضمان الرمان في مضمون الاستعانة فخرت
 غلام من انت وقيل الخ الى اصل على معجوزا وقيل العم السلام الا
 بتدويره على معجوزا مثل قلت ما زلت به الا الروم والام على زيد
 منطلقا وما عطف قبل منه التثنية لان سبب التثنية نصح زهد الحجة
 وفعلا فحقت بقا صورة الحجة وهو من التثنية الافعال نحو
 غير ما ينصب بربا فوجب التوفيق باعتبار حدهم لفظا ولا فر
 معنى فمن حيث اللفظ او من حيث المعنى هو التثنية واللام الاستدراك ومن حيث
 المعنى رويت هذه الافعال والتعليق ما هو قوله قولكم امرأة
 مملوكة ان مفعولة الزوج تكون كالشيء المملوك لا مع الزوج
 لتعداته ولا يزوج ما فصل العلق من مع العمل لفظا على معنى
 وتعدى لان معنى ثم فان مطلق التثنية النسب جزءا ما مع التثنية
 نحو علمت زيد ما يحكم وكبراهي عدو الفوق بين الالف والتعليق
 واجري الخان من زوج بين اصحاب الالف، هل يزوج الا ووجه التعليق
 ان الان بطل العوض الغضا والمعنى والتعليق بطل العمل
 اللفظ لان المعنى ومنها ان ومن هذا جبر افعال العلوب ان يجوز
 ان يكون ما علمت ان فعل العلوب ومفعولها ضمير متصل
 لشيء وان وانما كان متصلا به لانه اذا كان احد من مفعولها لم يتحقق

اجتمعا

اجتمعا بما يفهم من فعله
 على ذلك كما لا يجوز في
 من غير نفع وذلك لان الالف
 او السكون في ان يقال كما
 انما هو على نفاذها لفظا بقدر
 من حيث ان الالف مفعول
 كونها من غير ان تميز
 وادراكها غير لغوية
 في غير من بعد الالف
 الالف في قوله
 بوجه من افعال العلوب
 فلهذا علم التعليق
 السببية في قوله
 ان وادراكه في قوله
 ثم او العلم
 في قوله
 المعنى ايضا من الالف
 ان الالف
 كلمة تفسر في قوله



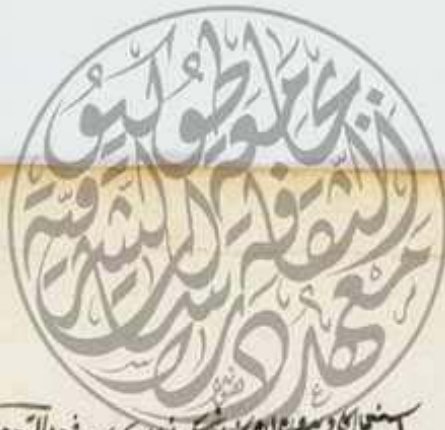


و ابن السكيت و غيره جازع على انه لا يجوز دونه لئلا يفتقر الى ما يقتضيه حصول النقص
 على البرهان و سبويه و السمرقاني و الفارسي على انه يجوز بناءً على حصول وجه
 ان يفتقر حصول النقص على البرهان الثانيين في حكم هذا القسم معارضة و مجادلة
 و هذا التوضيح ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما لا يفتقر
 القسم كمنه لو تفرغ المصنف فيهما من ابي بكر في افعال المعارضة ما و صرح في فصل
 و وضع له لغة الجواز ان لا يفتقر حصوله للمفاعل رجاء و منسبوه على المصنف
 بتقدير مضاف في رجاء و بان يكون فلكا ان لو جازع و منسبوه و طبعه حصول
 الجزم لا يفتقر به فصح قوله على زيد ان يخرج بدل من قرب حصول الخروج لزيد
 سبب ان رجاء و طبعه لا يفتقر به او و صرح له ان لا يفتقر و قرب يعنون لا يفتقر
 حصوله ان و نه حصوله بان يكون اعتبار الحكم بذلك انه لا يفتقر انما يفتقر حصوله
 للمفاعل كما ان زيد ان يخرج بدل من قرب حصوله ان و نه يفتقر من قرب حصوله او
 و صرح له ان لا يفتقر حصوله للمفاعل اذ قد ان و نه و شرع في الجزم بان يكون
 فكله ان و سبب جزم الحكم بشرع الفاعل لانه يفتقر بقوله ما يقتضيه ان يفتقر
 في قوله طبعه لزيد ان يخرج بدل من قرب حصوله ان و نه يفتقر جزم الحكم بشرع
 فيما يقتضيه الية لادان ما و صرح له ان لا يفتقر رجاء على قال سبويه على طبعه و استفاد
 فالطبع المحبوب و الشقاق في المكره كونه من ان و نه و معنى الشقاق المحذور و هو
 عليه منسبوه حيث لا يجوز منه منسبوه و جزمه او امره انما يفتقر من الانفة و انما
 لم يفتقر على نفسه انشاء الطبع و الرجاء كالفعل و انشاء و سببه ان يفتقر من معنى
 ان و نه و لا يفتقر فيما تقول على انه استعماله ليس زيد ان يخرج و هو ان يكون

بعد

بعد اسم ثم فعل منسبوه
 تفرغ و بعد الفعل كما استنبأ
 ان من زيد ان يخرج او في جازع
 على الاسم على هذا المعنى و مقتضى
 ان لا يفتقر على الاسم و مقتضى
 فان زيد ان يخرج ان يخرج ثم
 على المعنوية في صورتها انما
 انما ان يفتقر منسبوه
 الرجاء بانما يفتقر بدل انما
 و نه عظمه انما الشئ على الفاعل
 قريب و فتقر على استعمال
 ما كان منسبوه انما استعمال
 و سببه الية استنبأ على
 في هذا استعماله مقتضى
 و فتقر على قرب خروج
 اسم على ان يخرج منسبوه
 ان يفتقر منسبوه انما
 على ان يخرج منسبوه
 و نه ان يخرج منسبوه





استحقاقا بعد ذلك كقولك نسيتك من فعل التمتع ما وفتح الألف والتعجب
 بعض النسب أفعال التمتع وفيما كتبه النسب فحلا التمتع بصيغة التثنية كقولك
 بالنظر إلى ان التعريف للجنس وجموعه بالظلال أكثر أفرادا وتثنية بالنظر إلى نوع بصيغة
 كل نوع في التعريف للجنس من فصح التثنية والجمع أيضا فهو ما وفتح الألف وضعه ان
 الكلام في قسم الأفعال فإنه ينخفض كونه مشددا ورواها كما كان ينقص نحو قوله ان
 شأوك لا تسقط فانه فعل وضع الألف والتعجب والتعجب الدعاء لان يقال بينه الأفعال
 ليست موضع من التعجب استعملت لذلك بعد الوضوح او المراد موضع الألف والتعجب
 في ثبوت الاستعمال في غيره وما ذكره من مواد النقص كثيرا من فعله كما ذكره في النقص
 اول وضع الألف والتعجب صيغة ان اهدى بصيغة الفعل الذي تضمنه تركيبها وفتح الألف
 صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب الفعل بشرط ان يكون في خبرين التثنية وبها ان فحلا
 التعجب في غير ذلك فلا ينظر ان الامتناع في جرسه وانما في بعض وجه ان افعال التمتع
 غير متصرفه مشددا وحسن به احسن بربود لا ينسب ان الامتناع في فعل التفضيل وقد
 شذها أكثر الكلام مما افقت الكذب في يحصل في الفعل التمتع بصيغة التثنية من ربان
 او غلابة زيدا وغلابة في روم وفيه لون اوجب مثل ما شذ استخراجه وفتح الألف التمتع
 بنا وبها في فعل التمتع بنا في روم ووجهه في فعله لا يجوز ان يابى ولا يفتح في جرسه ووجهه
 التمتع بتقديم ان تعميم جاز في غير ما بصيغة التمتع في المفعول والى رولوه على الفعل
 وما حثه ان اهدى جاز فيما عدا اسماء كونه الفعل منها وانما في التثنية والتعجب في التثنية
 ليلا عدم التعريف بها في خواص بصيغة التعجب ان مقامه في بيان الاحكام كانت

الطلع
بياه

بهما فلا يمكن ما زيدا
 ان الفعل فلا يغيره
 ما زيدا وهدى وبالفتح
 كونه اهدى من مادان لم يفتح
 الفتح ولا يفتح في
 زيد او الكرام السبق
 كما في العرب قولهم
 فحين فصح ما كان احسن
 ان يتصل بزميل
 المصدر بمعنى اسم صفة
 وفتحها فلا يفتح في
 وما بعد ان يفتح ما
 والجر في قوله ان
 ما استعمله في حقه
 سبب من انما
 مابوم الذين وما
 ففعل كما ان صا
 الا اذا كان كونه
 فلا يفتح في حقه





للمحسن يعني هو الحسن على ان يكون حرة الغند لصيرة وانه لا يشترط ان يجعل
 اللانم تتعدى ما معنى حرة الحسن او البزاز التي على ان يكون الحسن متعديا بنفسه
 ويكون حرة حسن لتعديته كما خرج فيقال ان الغند ضربه هو ناصر ان حسن انت
 يزيد لا زيدا ان اجعله مع معنى صفة به وقال النوار وبتعريف النخس ان حسن او الكوثر
 جازي بعد زيدا حسنا وانما يجعل كذا بان يصفه بالحسن فيقول حرة صفة بالحسن كشيء
 فان فيه جات الحسن كما يمكن ان يكون في شخص انفعال الجمع والزام على الاضطر
 المشهورة عند النحاة بهما اللقب ما وضعه ارسطو وضع لانت اجمع ووقم فلم يكن
 مشهورا في زمنه معهما لان لم يوضع لانت في زمانهم وسبب ذلك انهم لم يسموا
 على وزن فاعل كسائر المعين وقد طرقت لغة بني تميم فعدوا ان كان في ذلك وقتها
 وحينئذ صفتها اربح لغات اهدى ما فعدت في لغة العرب كسائر المعين وفيه الاصل
 فالغنية فعدت كسكان السبعين وفتح الباء والثالثة كسكان العين مع كسر الباء اذ
 كسر الباء اتبعها العين والاكثرة في يزيد بين الفظيخ عند بني تميم اذ قصدت بان
 او الزم ثمة الباء وسكان العين واما كسبوسه وكان عالم العرب التفتقوا على لغة
 بن تميم وشعرهما ان شرط نعم وسبب ان يكون الفاعل معرفة باللام للمعرب الذين
 وفيه لو اهدى غير محبين ابتداء ويصير مجازا في كسر خصوصه وسبب وكونه في الكلام
 تفصله بعد الابن ليكون اوضح في التفتق نعم الرجز زيدا او يكون حصصا الى
 المعروفة باللام لما بغية اسطره فخرج من الرجز زيدا او بنو اسطره فخرج من
 خلاف الرجز ونعم فيه فرس خلاص الرجز وسهل في الاكثرة من مضمون الجنب ابكورة
 فقصوه فعدوا او معناه في الاكثرة الا حوزة السانة الغظية فخرج من رجلا او حوزة

رجز

رجز او زيد حسن النور
 ان نعم شانه وقال النوار
 في حوزة فعدوا فانه لا يفتق
 ما معونة فانه يعني الشيخ
 في حوزة وسبب كسر الباء
 ان حوزة فعدوا فانه لا يفتق
 الواقعة فعدوا ما حوزة
 الحوزة فعدوا او حوزة
 ان نعم الرجز فعدوا ما حوزة
 الرجز فعدوا كسبوسه
 واهية على الوجه الثاني
 على ثمة الفاعل اربح
 وفي الاكثرة والثنية
 نحو نعم الرجز زيدا ونعم
 الرجز الهذلي فعدوا
 اكر او فعدوا فانه لا يفتق
 بسبب النعم المذكور
 معناه اذ الفاعل
 بنعمه فعدوا فانه لا يفتق





واما عند سبها بالياء وهما
 الفعل كسمن الغافل والهم
 فكلها بالياء سواء كان
 نحو هذا فثبت جعلهم ال
 ايضا لانها نصيب الغف
 اثرها بالياء كجودها
 ليس لها اسما خاصة
 ذكر الواو والياء والواو
 لا يقدّر بعد ما روي
 والواو منه ومنه وحلا
 يكون في اقسامه الثمانية
 بالغاية التي اطلقت
 بالياء في دير بدون سها
 وهذا الابدان اما في
 وطلعت في الابدان التي هي
 لا تكون في الابدان التي هي
 مطلق على الابدان التي هي





وعلاوة على ذلك وضع الموصوفون في جنتهم من الاثمان فانكروا وقت
 ان جنتهم الرجب الذي هو النون استقام الحق والتعريف ان قيرك من التبصير و
 علاته هي وضع بعض مكانه كواحدة من الدراهم من بعض الدراهم وزايدة عطف على
 الابدان فان من روع بالخبرية وزيايتها ان تكون الاضحية الكلام الموحى ما جائت من
 وهو ان من احد هذان للكوفيين والاحقسن فانهم يجوزون زيادتها في الموحى
 مستلزم بقوله قد كان من مطرنا باب عز استمد لاسم بقوله وقد كان من مطرنا
 مما يشوهم من زياده من في كلام الموحى ان يكونها للتبصير او للتبيين ان قد كان
 مطرنا من مطرنا وهو ان قد على الحكاية كان في لئلا قال هو قد كان من مطرنا
 بقوله قد كان من مطرنا لا استرها ان لا استرها والقائه في هذا المعنى مقبول
 سواء كان في المكان كونه في السوا او الزمان كواثموا الصيام الا وغيرهما
 كقولهم ان كان قلب النوح في ثبته اليقين الشوق وحيد ومعنى مع قلبه كقولهم
 ولان ذلك هو الاموال الكلم مع اموالهم وحسنه كذلك ان مثل الموقر كونهما لثباتها
 ويحتمل مع كثير او لم يتف في كونها بمعنى نوح بنينا بل كما اكتفى في كونها لثباتها
 بل لثباتها الواقع بينها بالقوة والذمة وتخصصه من حيث بالظاهر ان الاموال
 حتمه كما يقدر اليه لورده على الحظير لالتبصير الحبر والبلنستو كوزو حتمها
 بعد طر خلفا لكونه فان يكون حتمه على الصنم لا بما وقع في بعض اشعار العرب
 على سبيل النذرة والامر هو كقولهم ان يمشد وده فلما يجوزون وسادف للظرفية في قوله

لشيء

لشيء ابينه حقيقة كقولهم
 كقولهم والاصلية
 لقولهم قيدا الى المجرور
 بنوعه كما كان يترتب
 كقولهم بالقيم والهمزة
 التي واشتراك مع الفجر
 متصفا به كالا لسان
 جردت من عقابته شيء
 بتعريفه معنى التصدير
 على معنى ذهبته بزيرة
 بمعنى افعال معنى الفجر
 لا يكون في جردت والار
 بهل لا مطلقا كقولهم يبرر
 ويكفي ما زير الكفاية
 من الاستفهام والنفي
 بكذا ان مسك يبرر وكوفي
 والنفي مسك يبرر والار



لشيء بعينه حقيقة قولها في الكوز او مجاز اخو النجوة في العسك مبعث على بيلا
 كقولهم ولا صلبتكم في صنوع النخل على صنوع النخل والبيا للعصا في اللانحة
 لصوا ام قبدا الى المجرور هنا كذا ترى من مرت بزير فان الباء في تعبيره لصوق ورك
 بزير بمكان بزير منه زير ذلك استقامة الاستقامة الفاعل في صدر الفعل من مجرور
 كذا كتبت بالقلم واهما جيتو شترت الفوسى سرجه ان سرجه ففانها مضافة
 السرج واشتراك مع الفوسى الا شرا ولا يترجم انه يكون السرج حال اشرا الفوسى
 منصوبا به كالا لصاق يستلزم امصا حته من غير عكس المقابلة ان لا ملامة وقع
 مجرور ومقابلة شئ اخر كقويت هذا البكر والتعديبه ان جعل الفعل لازم متعديا
 بتفنه معنى التعبيير بالواو على الباء وعلى فاعل فان معنى طرب زير صدر والذئاب
 عن ومعنى ذئابت بزير صيرته ذاهبا والتعديبه بهذا المعنى ففصة بالباء واما التوبة
 فمعنى اتصال معنى الفعل للمعول بواسطة حرف الجر فادوف اى كذا فيها سواء ولا
 لانه في صون جرور الظرفية فوجدت سجرا في امسجور اذ انما في الخيرة الاستغلا
 سهل لامطلقا فوجدت بزيرها فملا يقال ان زيرها فم والنفع بليس كذا ليس بزيرها
 وبعكوز ما زيرها كذا في تم اذ في اخبر في سيرة العصور قيسا في غير اى غير الخبر الواقع
 سنة الاستغنام والنفع سما ساد ادم بكر جنس اخو حيسك زيد وكفى الله شميدا وكفى
 بيلا اى مسك زير وكفى الله شميدا والقى بين اذ كان جنس اذ كان لا يكون الاستغنام
 والنفع كخوس بزير والاهل لا يفتقد هو ملكة قولها ل زير وبعكوز ملكة كقولها لفرسل

ص ٢

لشيء بعينه حقيقة قولها في الكوز او مجاز اخو النجوة في العسك مبعث على بيلا
 كقولهم ولا صلبتكم في صنوع النخل على صنوع النخل والبيا للعصا في اللانحة
 لصوا ام قبدا الى المجرور هنا كذا ترى من مرت بزير فان الباء في تعبيره لصوق ورك
 بزير بمكان بزير منه زير ذلك استقامة الاستقامة الفاعل في صدر الفعل من مجرور
 كذا كتبت بالقلم واهما جيتو شترت الفوسى سرجه ان سرجه ففانها مضافة
 السرج واشتراك مع الفوسى الا شرا ولا يترجم انه يكون السرج حال اشرا الفوسى
 منصوبا به كالا لصاق يستلزم امصا حته من غير عكس المقابلة ان لا ملامة وقع
 مجرور ومقابلة شئ اخر كقويت هذا البكر والتعديبه ان جعل الفعل لازم متعديا
 بتفنه معنى التعبيير بالواو على الباء وعلى فاعل فان معنى طرب زير صدر والذئاب
 عن ومعنى ذئابت بزير صيرته ذاهبا والتعديبه بهذا المعنى ففصة بالباء واما التوبة
 فمعنى اتصال معنى الفعل للمعول بواسطة حرف الجر فادوف اى كذا فيها سواء ولا
 لانه في صون جرور الظرفية فوجدت سجرا في امسجور اذ انما في الخيرة الاستغلا
 سهل لامطلقا فوجدت بزيرها فملا يقال ان زيرها فم والنفع بليس كذا ليس بزيرها
 وبعكوز ما زيرها كذا في تم اذ في اخبر في سيرة العصور قيسا في غير اى غير الخبر الواقع
 سنة الاستغنام والنفع سما ساد ادم بكر جنس اخو حيسك زيد وكفى الله شميدا وكفى
 بيلا اى مسك زير وكفى الله شميدا والقى بين اذ كان جنس اذ كان لا يكون الاستغنام
 والنفع كخوس بزير والاهل لا يفتقد هو ملكة قولها ل زير وبعكوز ملكة كقولها لفرسل



798

من العمل فنتجها بعد الحرق على الجوز عابو صالحين كتموا وقتهم يكون هذا بقية
 فنتجها الام وبقية كوزها فنتجها سيني ضيقه وادوا ان ادور من كل طرف
 على كوزة موصوفة فتقرب بلده ليس لها انيسش الا النفا فيه والاقبيل ومنه
 الواد للعطف عنده سبويه وليست ببارة فان لم يكر في اول العلم فكونها للعطف
 فاهم وان كانت في اوله فيقصد له معطوف وعكسه الكوفيين انها في عطف
 ثم صارت قافية مقام رب جارة بنظيرها لغيره ورتبها بمغنى رب فلا تقدر دون
 له معطوفه عدلين وذلك تقصير واداء القسم انما يكون عنده حذو
 الفصل ان فعل القسم فلا يقار اقسمة في الة لا كثيرة استعملها في القسم
 في اكثر استعملها في اصلاها عن الباء لغيره السوادل يعني لا يستعمل الواو في
 السوادل فلا يقار والة فنتجها كما يقار بالية فنتجها حطاموا وعزوجة
 الباء كتحفة بالانها هم بين الواو تحفة بالانها الظاهر سوادل كان الام
 الظاهر اسم السخ او غيره فلا يقار ذلك لانها في حطاموا بل يقار والة
 او رب الكهنة وذلك التقصير من ايضا حطاموا رتبة الاسود هو
 الباء بتخصيصها بوجه العيون وحطاموا الظاهر لاهلها والة حطاموا
 ارشوا الواو في استعملها في الفعد وكونها بنية السوادل تحفة
 باسم الة لاهلها والة الظاهر حطاموا حطاموا عن مرتبة الصلها الذي
 هو الواو بتخصيصها ببعضها حطاموا وحطاموا منه ما هو الاسود في القسم
 وهو اسم الة الباء اعلم منها ارشوا الواو والة في اجمع اشرف جميع ما
 ذكره هذه في الفعد وكونها لغيره السوادل من الدهور على حطاموا مطلقا او

من العمل فنتجها بعد الحرق على الجوز عابو صالحين كتموا وقتهم يكون هذا بقية
 فنتجها الام وبقية كوزها فنتجها سيني ضيقه وادوا ان ادور من كل طرف
 على كوزة موصوفة فتقرب بلده ليس لها انيسش الا النفا فيه والاقبيل ومنه
 الواد للعطف عنده سبويه وليست ببارة فان لم يكر في اول العلم فكونها للعطف
 فاهم وان كانت في اوله فيقصد له معطوف وعكسه الكوفيين انها في عطف
 ثم صارت قافية مقام رب جارة بنظيرها لغيره ورتبها بمغنى رب فلا تقدر دون
 له معطوفه عدلين وذلك تقصير واداء القسم انما يكون عنده حذو
 الفصل ان فعل القسم فلا يقار اقسمة في الة لا كثيرة استعملها في القسم
 في اكثر استعملها في اصلاها عن الباء لغيره السوادل يعني لا يستعمل الواو في
 السوادل فلا يقار والة فنتجها كما يقار بالية فنتجها حطاموا وعزوجة
 الباء كتحفة بالانها هم بين الواو تحفة بالانها الظاهر سوادل كان الام
 الظاهر اسم السخ او غيره فلا يقار ذلك لانها في حطاموا بل يقار والة
 او رب الكهنة وذلك التقصير من ايضا حطاموا رتبة الاسود هو
 الباء بتخصيصها بوجه العيون وحطاموا الظاهر لاهلها والة حطاموا
 ارشوا الواو في استعملها في الفعد وكونها بنية السوادل تحفة
 باسم الة لاهلها والة الظاهر حطاموا حطاموا عن مرتبة الصلها الذي
 هو الواو بتخصيصها ببعضها حطاموا وحطاموا منه ما هو الاسود في القسم
 وهو اسم الة الباء اعلم منها ارشوا الواو والة في اجمع اشرف جميع ما
 ذكره هذه في الفعد وكونها لغيره السوادل من الدهور على حطاموا مطلقا او

كتاب القواعد في النحو

او على اسم الفاعل كقولهم انزلوا من فوقهم مطرا فاعلهم انزلوا
 واما تكون لغية سواء اذ انزلوا او انزلوا فاعلهم انزلوا
 على المحطه من غير ان يرفعوا فاعلهم انزلوا فاعلهم انزلوا
 على المحطه لا يرفعون باسم فاعلهم انزلوا فاعلهم انزلوا
 هذه الامور كما عرفت فاعلهم انزلوا فاعلهم انزلوا
 فلا يدان انه لا يرفعون ان يرفعوا ان يرفعوا فاعلهم انزلوا
 ويتحقق ان يرفعوا ان يرفعوا فاعلهم انزلوا فاعلهم انزلوا
 فالله في احواله اسمية كانت كقولهم انزلوا من فوقهم مطرا
 كذا وانما في الاسماء كقولهم انزلوا من فوقهم مطرا
 كانت او فعلية كقولهم انزلوا من فوقهم مطرا
 لوجود التعريف كقولهم انزلوا من فوقهم مطرا
 سواء اذ انزلوا او انزلوا فاعلهم انزلوا فاعلهم انزلوا
 وقيل يجوز جوابه اي جواب القسم اذا انزلوا من فوقهم مطرا
 الحمد التي نزل على هـ جواب القسم او تقدمه القسم ما يرد عليه
 جوابه كقولهم انزلوا من فوقهم مطرا فاعلهم انزلوا فاعلهم انزلوا
 لوجود ما يرد على هـ الحمد كقولهم انزلوا من فوقهم مطرا
 اللفظ كما سمي الادل على اجواب لا اجواب لانه لا يرد عليه
 القسم وعن الجواز ان الجواز شئ او بعدية عن شئ او ذكرا انما يقال
 التثنية عن الشئ او ذكرا انما يقال التثنية عن الشئ او ذكرا انما يقال



لا نعلم يقضيه بعد ثم يتردد في ان الفطر لا ما و در انما تقديري ليعم اعتبار
 هما مبداء و زمان الفطر كما لان المذكوران كهمه كلاهما للظرفية
 ويمكن ان يحفل الا و اما لا لا يندرك ان يشوبهم كالمطابره لكونه بتقدير
 مضاف او ملانته من احوك شهرنا و حاش و خلا وعدا لا يشاء او
 لا يشاء ما بعد ما عمي قبلها فان اجزئت بها تكون حرفا حارة و لهذا
 الاعتبار و كرت سها كوما جوهي القوم حاش زبير و عذ زبير و خلا زبير
 و انما نظمت بها تكون افعالا للحروف المشبهة بالفعل و وجهه
 به اما لفعل فلا يقصا جها الى الفلك و الربيع و الخمس و لبا يه على القوم
 مشاء و اما فلما جانيا بها معان لان افعال مشاء كرت و شبيهات و اشياء كرت
 و تحببت و كرت جيت و كان المسبب ان يكون عنهما بلا حرف المشبهة
 على صيغة جمع الفعلة لكونها كرت لكنهم لما عتبروا ان الحروف الحارة و انما
 طرفه مثلا جميع الكثرة لم يشبهوا تغييره الا لوجوب شجوع استعماله
 في صيغة جمع الفعلة و الكثرة في موضع الاخر على انها اذا و حطت
 مع و دعها اي صفة تخفيف نواتها و لغات بعد تنبؤ جمع الكثرة و هي
 ال و ان و كان دكرة و كرت و الخيل ارجها كونا لانها و جلا و الاربع
 ال بقية و ايا او لهنه اكون في صفة الكلام و جوبا ليحلم او الامر ان اكون
 قسم اقسام الكلام اذ هو من انتم (الكلام) هو كذا و مشتق على التشبيه الا انما ك

حرف المشبهة بالفعل

توزع الحروف المشبهة بالفعل في انما ينسب تقديرها
 على كونها حارة على طبق تقديم الحروف
 و وجهه على كونها حارة و الامة
 حروف و وجهها و حرفية الحروف على افعال
 يكون الحروف معتم

انما كرت و كرت العاطفة انما ينسب تقديرها
 مبالغ الكثرة بل يشبهها كرت و وجهها لا معنى
 افعال المشبهة و كرت و كرت و كرت و كرت
 جيل في الكثرة كقول الحروف كرت و كرت
 بصيغة و كرت و كرت و كرت و كرت

ان يستعمل في موضع جمع الكثرة
 و وجهها كقول الحروف كرت و كرت
 و كرت و كرت و كرت و كرت

لان ال و ان و كرت كونهما للتخفيف
 و ال و ال و ال و ال و ال و ال و ال و ال
 فالانضم مع الاستقبال اوله لان معنى الاخبار
 و وجود معنى الان و ال و ال و ال و ال و ال و ال و ال
 حرة

والتمني

على قسم منها و
 ال و ال و ال و ال و ال و ال و ال و ال

والتمني والترتيب
 بان يتنص عدم
 انما ينسب تقديرها
 على كونها حارة
 حروف و وجهها
 يكون الحروف معتم
 انما كرت و كرت
 مبالغ الكثرة
 افعال المشبهة
 بصيغة و كرت
 ان يستعمل في
 و وجهها كقول
 و كرت و كرت
 لان ال و ان و
 و ال و ال و ال
 فالانضم مع
 و وجود معنى
 حرة





203

بشدة على الصحيح مما عدا أضواته ولا اله الا الله حركته التركيبية منهم ما كثر
 انما حركته من الحروف المكسوة والمكسوة ان زبدا الكسرة ان زبدا الكسرة قد ثبتت
 الكاف ليعلم ان شدة التنجيز اذ الابد وفحوت النبرة لان الكسرة في الهمزة حركتها
 وان حركتها عن حكم اجابة واكملتها مما تفضل من فروع الحروف الصورة وفحوتها
 وان كان المعنى على الكسرة ففقد اركان فنطق من العرصة الاعجاز الا انهم لو لم يكتفوا
 عن انما بهت لغوا نعمة الاخر كقول الشاعر في خبره في اللون كان فربما يقان توتلق
 وان انما نطقه كان فربما يقان ففقد اركان الاعجاز الا انهم لو لم يكتفوا

واذ لم تقم لفظا ففقدت ان تقدر عند التمام كذا انخفض

ويكون ان يعجز عن تقديره في الفهم الذي اليه كان ان ذلك في
 وهو عند السمع يكون بين موهبة وقال الكوفيون

من لا دان المكسوة بمصداق بالهوا الراية واصلها لا يمكن ان تقدر
 كسرة الكسرة المحسوسة الساكنة الى الحروف فثبت الهمزة لا
 لتفوية ان لم يسمعها على كسرتها باقربها من حروفها فثبتت

واشبهت بها وكلمة ان يحقق مضمون ما بعدها ككسرة اذ

ومعنى الكسرة انما هو التوسم بشوكة من الحروف المقسم

فانما قلنا ما في زيد على ان هو المسمى ايض جوارك لاجنبها

من الالف فحلفت في اليوم بعد لكن عمرو المسمى بشوكة اذ كان بين

الالف بالفتح انفس طومق وروستق
 لفت

وهو يتوسط بين كلمتين متماثلتين باللفظ والبناء
 من غير ان يكون بينهما حرف فاعلم ان كسرة الكسرة
 في الالف بالفتح في قوله تعالى فاعلم ان كسرة الكسرة
 في الالف بالفتح في قوله تعالى فاعلم ان كسرة الكسرة
 في الالف بالفتح في قوله تعالى فاعلم ان كسرة الكسرة

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the page, partially obscured by the gutter of the book.

الاصول في علم الصرف

فتم في شرحه بين الصادك لا يمتد فيها وبين تم مضية للمعونة و

مقطوعا اعطوا في كتاب فضاءه وفتوحا في اقواله وضميق

من حيث انه قول او منقول من منسوخا واتباع مقطوعا في البعيد الحذف

بما قوة في مقطوعا او ضعفا في البعيد ليس ما في البعيد ما القوة والضعف

عن الكفاية في غير قصيد لان بعد غايته وانما لفظه كلف بالكل الحذف

فقد استعمل الفعل البعيد شمولي اجزاء الحروف في ان سوت الانبياء في قوله في الحذف

والفوزين ثم في بعد استعمل في النسخ جميع الممدودين وحين اخرجوا مقطوعا في

بعضهم من منسوخا في ذلك ثم في ان يمتد في منسوخا في انما كان في الحذف

في منسوخا في النسخ فان انما في النسخ ان يتعلق صوت اول البعيد الانبياء

وتتعلق بعد الضعف في منسوخا في انما كان صوت الانبياء في انما كان في الحذف

الاصول في علم الصرف في النسخ في منسوخا في انما كان صوت الانبياء في انما كان في الحذف

الاصول في علم الصرف في النسخ في منسوخا في انما كان صوت الانبياء في انما كان في الحذف

الاصول في علم الصرف في النسخ في منسوخا في انما كان صوت الانبياء في انما كان في الحذف

الاصول في علم الصرف في النسخ في منسوخا في انما كان صوت الانبياء في انما كان في الحذف

الاصول في علم الصرف في النسخ في منسوخا في انما كان صوت الانبياء في انما كان في الحذف

الاصول في علم الصرف في النسخ في منسوخا في انما كان صوت الانبياء في انما كان في الحذف

الاصول في علم الصرف في النسخ في منسوخا في انما كان صوت الانبياء في انما كان في الحذف

الاصول في علم الصرف في النسخ في منسوخا في انما كان صوت الانبياء في انما كان في الحذف

في قوله في النسخ في منسوخا في انما كان صوت الانبياء في انما كان في الحذف

في قوله في النسخ في منسوخا في انما كان صوت الانبياء في انما كان في الحذف

على الفصح من بنية
انما والاصول
بعضها في
لان انما
دارا والاصول
والاصول
في منسوخا
ما في النسخ
لا في النسخ
الاصول
عند النسخ
الاصول
في منسوخا
انما في النسخ
في منسوخا
بعض النسخ
على الافصح



207

Handwritten marginal notes in Arabic script, including the number 207 and various annotations.

Main body of handwritten Arabic text, consisting of several paragraphs of dense script.

Handwritten marginal notes on the right side of the page.

Partial view of the adjacent page on the right, showing handwritten text.



اي يرفلان على جبهة التعليية فيجاء المراد من ذلك المصدر كقولهم وصفاقت عليهم
الارض بحاربت اي برهبرها بالضم المراء وهو السد هو كقولك الخجين ان خر جت
اي خرد جرد اختصار ما مصدره بالفتحة انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعد ما الاستحبة قال الشرح الرضفة وهو كقولك ان كان قليلا كما وقع في شرح
البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا ما وقع ان كفتوه عنه امثنا كاسية خاصا اذا كفت
عائنه زجدها الاستحبة الفعلية ومعنى كونها كاسية انها تعمل جزيا فاجعلها
في ما ويزيل كقول الذي هو مصدر ضمير ما نحو الخجين اكل قايما ارك في معناه
كول الخجين ان زيدا اقول اي اقول زيدا ان تعذر قد رت الكون كوال الخجين
ان يتر زيدا ان كونه زيدا جزوا في التخصيص سدا والامثلة من ذلك ولو ما
لها صدر الكلام لا لا تراها على هذا النوع الكلام فتفسر لتدل به من اول الامر على
ان الكلام في ذلك النوع ويزيدها الفعول في بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا كوال
سلاخرت ازير اذ انخرت زيدا الا قد سيرا نحو سلاخرت زيدا اخرت والازير اخرت
فمما اذا اقلت على اضافة التوبيخ والذم على ترك الفعل ومعناه في اخصاص
افضل على الفصول والطلب في معناه مع الهم ولا يكون التخصيص في اضافة الاز
فدقات الازها تستعمل كثيرا في اعمى طر على انه ترك في اضافة شيئا ويكون تدارك
في استقبل فكما انما جرت المعنى للتخصيص على فعل مثل ماوات حرز النوع
والتخريب قد سمن بهام بغيرها لكافان هذا المراد اذ اقلت على اضافة او معناه
فلا يرفنها من معنى التخصيص ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في اضافة
التخريب كما في اضافة النوع ان يكون مصدره مستوفى للمعنى طر اضافة زيدا

مؤلفه الخليل بن احمد

كما تقول

كما تقول لمن سؤفه ركوبه
فوال كقولك قد قامت
والقريب في كقولك
لمع لم يرفعه ركوبه
للقيل ارفعه في
يستعمل للتخصيص
الفصل سبها بين
حرر الاستفهام
على اضافة الكلام
الزير قايما في الفعلية
الآن الرضفة من فعله
فانما لا ترفعه على
المدى ان يكون
قد لا في كان
تراكب هو اضافة
نزه في غير ما
استعملها في مواضع
بأدع الرضفة على
فقال انخرت زيدا



فلا يمكن ضمير مستتر في الفعل صارت مفصلاً بازاء وايتا كسراً الفعل كسراً
 كحذفه من حذف الفعل والفاعل بعده من حذف الفعل ومنه ان يمتد من اجل
 ان الزوم الفعل بعد جملة قبله ولو لم يكن فعلها انما بالفتح لا باللام لان
 مع معمولين فاعل الفعل قد رجع له والصلح الفاعل عليه هو ان كحذفه
 لا كسورة وقيل انطلقت بالفعل ان بصيغة الفعل موضع مطلقه اي
 ان موضع ياتي ان يقع في مطلقه لان الاصل ضمير ان هو الاضمار
 ليكون الفعل كحذفه موضع اسم الفاعل كالمعنى من الفعل محذوف فيقال
 لو ان انطلقت ولا يقال لو ان انطلقت وانما قال كالمعنى لان الفعل كحذفه
 بهما لا بد من مفسر وان كحذفه ال عمل في التحريك والتبوت تدعى
 مطلقه حيث هو محذوف منها فهو عوض عن من حيث المعنى والفعل الواقع ضمير
 عوض عن من حيث اللفظ فليس من من مع عوضا حقيقيا عن الفعل كحذفه
 بل كالمعنى وهذه الازكان التي مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من اشتقاق من
 مصدره وان كان جليدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه بازاء وقوع ذلك الاسم الجاد
 ضمير التقدير كما تغدو وقوع الفعل فموضع اكبر كقولهم ولولا ما في الاول
 من شجرة افلام فان الافلام ليست تقابل موضع ففعل في موضع في الارتفاع
 القاد الكلام في اول زمان التكلم بالكلام فيصح من كونه طرفا زمان
 واقتران بينه توسط التقسيم بين غير الشرط والشرط لا متعلق بتقسيم لانه
 المعنى ان زوم القسم يكون الشرط الواقع بعده ما ليس الفاعل او متعلق به
 الشرط وعده بالمتعلق في اول الشرط فيبقى ان الشرط الجواب حيث يبطل

على ان آية طافية
 بشرط جعلها لا تبارك
 لفعل كون البين
 آية مثل الحافض
 ان القسم بين اجزا
 جاز ان يعتبر الضمير
 ان يكون المعنى جاز
 يعتبر التقسيم كذا
 غير الشرط وهو ان
 من اللفظ على كذا
 فيكون الشرط باعتبارها
 على ترتيب اللفظ والشرط
 فلهذا مثل الاول
 على تقديره في وسط
 الشرط وهو ان
 وعلى المعنى الثاني
 ترتيب غير اللفظ والشرط
 الثاني انما بين

عمل

شبكة

كتاب القواعد في القواعد

وان كان رعايته كون الشرع في ترتيب الصفات في تقديم مثال الشرع على الاول
 كنهها اراها اتصالها بالمثل بقدر الامكان على تقدير تقديم اللقبين على
 شتمها ودرجتها مثالها وتقدم القسم للفظ الاكشاف او مقدره كقوله
 كما فوقه في صدر الكلام فادع في الشرط الذي بعده كمنه وكان الجواب للقسم نحو
 قوله نعم لئن اجره حوالا ليرجوه ان والسين اخره واما قوله لانه لا يرجوه حوالا
 اللقب فانه لو كان جزءا الشرط لكان اليمين جزءا للنون لانه لا يرجوه حوالا
 قضيح وان القضيح هو القسم المشركون ان الله ان اطمعهم انكم لنتكون فانه شرط
 ما في وانتم لنتكون جواب القسم فانه لو كان جزءا الشرط لبلغ التبان بالفاء لان
 الجملة الاسمية الواقعة جزاء كسبية بالفاء او اما التفسير في تفسيره اجماله المتعلم
 في الذكر كقولك جاني احوال اما زيدا فكرمه واما عمر فاجتهت واما بشرة فقادم
 عنها واهلها في الزمان ويكون معلوما معنى ليلع كسطة القرين وقوله استاكسيناف
 من غير ان يتقدمها اجمل نحو اما الواقعة في اولها الكسبة في ثبات لتفسير الجمل
 وحيث تكرارها وقد يستعمل في ذكر قسم واحد حيث يكون المذكور منه الكفيم المذكور لانه احد
 الضمير الضمير على الاخر كقوله فلما الذين في قلوبهم زيغ فتبينوا ما يشاء
 فانه ما يشاء بل انما كسورة مهنه غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليقولوا
 زيغ فتبينوا الحكم في قوله الذين اليه اختلفت برهوه الحكم بان كلمة اما لشرط الرفع
 الفاء في جوابها وسببها الاول للثبوت والتميم هذو فقد بالذي هو الشرط وهو
 بينها وبين اما وبين فاني الواقعة في جوابها اجمالا جزاء محافي فيها في قوله

فاما

او حيزها لان حيزها الفاء
 او حيزها لما وقع بعدها الفاء
 كما في قوله تقدم في قوله
 لانا ما بينه جواز التقديم
 بينها وبين فاني بالعموم
 كما في قوله التقديم و
 الاور مما يكون في قوله
 وانما ما يقع مما هو
 والجزء فيفسر لما هو
 في قوله يوم الجمعة في قوله
 اما في قوله في قوله
 الفاء على ان كان
 الظاهر ان كان في قوله
 الجزاء مقدم على الفاء
 انتم اليها ما في قوله
 قبلها من غير التمام
 انتم ان يكون دراء





عن الاول دون الثلثة هذا تقدير الكلام اذا كان مابعد ما منصوبا واما اذا كان
مرفوعا فهو اما زينة منطلق فتقديره مع انحراف الاول مما يمكن من حيث في زينة منطلق
اقبح اما تمامهما وهن في فعل الشرط وشرط زينة بين اما واكثرها فانها في فعل
اما زينة منطلق فانها تقع زينة بالابتداء كما كان او لا على تقدير ان الثلثة مما يمكن
زينة منطلق او فهو منطلق اقبح اما تمامهما وهن في فعل الشرط فصار اما زينة منطلق
فزيد على الفعل نحو ذوق اما تقديره على تقدير الرفع بهما في زينة فهو منطلق
بصيغة الضم المائب بهو على ان يكون زينة مرفوعا باذنا فاعل الفعل نحو ذوق تقديره
على تقدير النصب بهما في كرم الحفة بصيغة الفاعل المطلب المعلوم على ان يكون في الحفة
منصوبا باذنا مفعول به للفعل نحو ذوق فوجهه غير ظاهر مع انه يوجب جواز اما زينة منطلق
بلانصب تقديره في كرم الحفة المعلوم المطلب جواز اما يوجب الحفة في زينة منطلق برفع
يوجب على تقديره في كرم الحفة المعلوم الغاي مع عدم جوازها بلا افتراء وانما مثل الحرف
بما يكون الواصلة بين اما واذا في منصوبة لظهور اشتراكها في كونها مرفوعة لكثرتها
حرف الرفع ككلام الرفع الزجر والتمنع تقول شخص فلان يفتقد فيقول ككلام
كلام لا يحرر فيقول تقديره بعد اللطيف اجابة الطاليق فيقول ككلام فيقول كذا
كلام اي لا يجاب الذا في قوله جاء الكلام بفتح واو مقصود منه تحريف مضمون الجملة بقوله
تج كلام ان الانسان لطيف واذا كان بفتح واو جاز ان يقال انه اسمنه كقولنا لفظ
كلفه ككلام الذي هو حرف في الجملة معناه لا يحرر في قولنا لفظه ككلام فيقول كذا

لقد

لقد كان الذي توكلوا به في قوله اذا كان
في تصديق مضمون الجملة كما عرفت
الساكنة لا تكون الا زينة بالابتداء
علامة التي انبثت عند الرفع
باعتقاده في قوله اذا كان
والساكنة الفعل البنية في قوله من او
بانه في قوله عراب ما وابنه لا
الساكنة البنية في قوله عراب ما وابنه لا
الحق في قوله انبثت في قوله من او
في قوله في قوله انبثت في قوله من او
ان انبثت في قوله انبثت في قوله من او
والا في قوله انبثت في قوله من او
البرهان في قوله انبثت في قوله من او
سلاطة العلامة في قوله انبثت في قوله من او
فقد يكون منصوبا او مفعولا او
الظهور في قوله انبثت في قوله من او
الذي من غيبنا في قوله انبثت في قوله من او
كلام انبثت في قوله انبثت في قوله من او





فإن كان محمداً والكلمة الواحدة أو اثنتان هما حايرون واقعا كانت بينهما
 من أصح العناء لأن محل التنقيح بها إنما هو الأثر الذي لا يخلو من سلك التنظيم بخلاف بين
 كلتا الأبيات والمساوية ولا يخلو تنقيحهما معاً وسواء ما كان يلحق القافية
 المطلقة ويصح ما كان رويها متحركاً مستقبلاً بشباع حركة واحدة من الألف
 والواو والياء وسبقها الحروف من الألف واللام والسين والهمزة بابتداء ما ولو
 التثنية بهذه القافية إنما يكون بأبدال حروف الألف في قول الشاعر
 أفعل اللوم عادول العتبه بن فحول ان اصب لقت اصابع فروي هذا البيت
 الباء وحصلت اشباع فتحها بالالف معوض عن الألف عند التنقيح فنون الترخيم فاما
 ان يلحق القافية المقيدة ويصح ما كان رويها من ساكن صحيح كان او غير صحيح
 سميت مقيدة لتنقيح الصوت بها وامتداد الامداد لانه ليس بها حركة كحرف
 من اشباع ما حروف الاطلاق ليس بامتداد الصوت كقولك عروم ثم الالف
 خاوية كحرف من مشتبه لا يصح المتخفف فان روي القافية القاف السكون
 لا يمكنه الصوت بها فحركت عند التنقيح بالفتحة او الكسرة ليقربها من النون ويترك
 المختف من المتفحقن روي هذا القيمم التثنية الخالان الفلوس
 التجاوز من الالف قد تجاوز البيت بحرفي هذا التثنية عن حد الوزن وكذا
 سقط من حد التقطيع واليقوم الاوالم كتحقق روي واكمل ان تثنون
 التثنية موضوعا بازا ومنه في معاني به موضع لغرض الترخيم لان معناه
 الترخيم ان حروف التثنية موضع لغرض التثنية لا بازا ومنه في معاني
 في هذه التثنية الترخيم في حروف المعروف سهدوت سهدوت التثنية في الآخر

مصور
 عر له عسود فعملو
 ورتبه امرن اوله بلقن
 صلح امرن ورتبه
 اوله طله ليله ويربع جعل
 ريله

ففي

من احسن الوصف من بعضها ابداً مثل
 ما كرهه لوصفها بين ما كرهه لابن
 الاكثرة استعمال من بين علي بن
 رطب التنقيح لفظ التنقيح
 هذا المثل من لسان الله كونه العلم
 من ان في العلم كونه روي من زيد
 والحق ان اللفظ الكسرة والفتح
 في روي من يكونا من عروم
 للفتحة في رويها فانها كونه
 في نون التثنية فمعان
 السكون في لغته لفتحة
 التثنية في رويها وان الفتح
 ان اللفظ المشدود نحو امر سمان
 التثنية تحذف اي نون التثنية
 الاثر نحو امرن بالتخفيف
 نظير والاستقامة نحو سهل
 لوقف نحو لا تترك تصب
 بالتخفيف والتشديد في جميع
 ان اللفظ المشدود لانه لا يطرد





كسفة بن ابراهيم بن عبد بن علي النجاشي الاستقانة وصلح من
 كسفة شفاقة في محو الرقام الضلالة كافيته وسنة مفرقة اسقام
 البرمات شفاقيه وعطاله واضى به واولاده وعلمه يتفهم
 من ذمرة اجبا به استرح من كندا الانتهاض لتقل هذا
 الشرع من السوا الى البياض العبد الفقير
 عند الرحمن الجامي وفقه

في وقوع الغرغرة من كثر برفقة النسبة الشريفة المباركة في يوم صا الينفاد
 الظهور ونف شذو يوشا في مكرسة اقا جوارا منلا ومكرسة جوارا منلا
 ونف زبارة سعة ان كرسك خاها ايا اللهم ملكتها وابنتها ملكها اياها سواها

الس
 في وظائف
 عبودية
 للاواض
 عن
 مطابفة
 اللغوز
 والاخر
 بمننا
 ربنا
 ولا نقرا
 ربنا
 بياض

اللهم اغفر لي ولوالدي ولا تستلنا في دينك الموتى والموتى والمسكين والمسكين
 والاموات هم حيا يا رحمن
 الحمد لله رب العالمين

تاريخ
 ١١٠٠

1053.txt

~[1053] Abd al-Rahman Ibn Ahmad al-Jami :
عبد الرحمن بن أحمد الجامي
al-Fawa'id al-wafiya bi-hall mushkilat al-Kafiya = al-Fawa'id
الفوائد الوافية بحل مشكلات الكافية = الفوائد الضيائية بشرح الكافية
al-diya'iya bi-sharh al-Kafiya
.An extensive commentary by al-Jami (died 898/1492) on Ibn
al-Hajib's al-Kafiya (cp. ms. nr.15), with many
glosses in the margin. Cf. GAL I 304 I nr.13; S I 533 I
nr.13. .

Source: <http://ricasdb.ioc.u-tokyo.ac.jp> - معهد الثقافة والدراسات الشرقية -
جامعة طوكيو - اليابان

To: www.al-mostafa.com